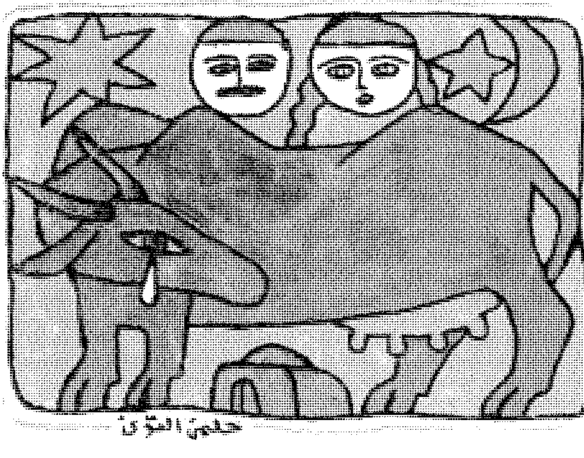
الحقيقة والوهم في الواقع المصري

د. رشدي سعيد



حلمي التوني

KITAB AL-HILAL

الاصدار الاول
يونيو ١٩٥١

سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال

مكرم محمد أحمد — رئيس مجلس الإدارة

عبد الحميد حمروش — نائب رئيس مجلس الإدارة

مركز الإدارة

دار الهلال ١٦ ش محمد عز العرب. تليفون: ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط

العدد ٥٥١ – جماد ثان – نوفمبر ١٩٩٦ NO.551-NO-1996

فاكس FAX-3625469

مصطفى نبيل — رئيس التحرير

عادل عبد الصمد — سكرتير التحرير

أسعار بيع العدد فئة ٣٥٠ قرش

سوريا ١١٥ ليرة – لبنان ٧٠٠٠ ليرة – الأردن ٢٧٠٠ فلس – الكويت ١٧٥٠ فلساً – السعودية ١٥ ريالا.

الحقيقة والوهم
فى
الواقع المصرى

بقلم

د . رشدى سعيد

دار الهـلال

الغلاف للفنان

حلمى التونى

إهـــداء

إلى الصديقين فوزى هيكل ومحمود أحمد اللذين كثيرا ما شاركانى مناقشة موضوعات هذا الكتاب

د. رشدى سعيد

تقديم

بقلم: محمد حسنين هيكل

حين طلب منى صديقى الكريم الدكتور رشدى سعيد أن أقدم كتابه هذا لعامة القراء لم أتردد لحظة واحدة عن شعور عميق إلى درجة اليقين بأن ذلك واجب عام أكثر منه حماسة لصديق شخصى.

والشعور إلى درجة اليقين بالواجب العام فى هذه الحالة ينشأ بالدرجة الأولى من مشكلة عانت منها مصر، ولازالت تعانى، وهذه المشكلة تتمثل فى مفارقة مؤداها أن كثيرين من الذين ليس لديهم مايقولونه فى شئون هذا البلد وشجونه لايكفون عن الكلام، بينما الذين لديهم ما يقولونه لا يملكون فرصة كافية لقوله. وبنفس المقدار فإن كثيرين من القادرين على الخدمة العامة محجوبون عنها، فى حين أن المجال مفتوح - إلى درجة العربدة - أمام ثلاثية الجهل والعجز والفساد.

إن هذه المشكلة - أو المفارقة - أشد ما تكون وضوحا فى حالة رجل مثل الدكتور رشدى سعيد. فنحن أمام استاذ فى الچيولوچيا خطا من الجامعة إلى المجتمع ومن العلم إلى الثقافة حين استطاع أن ينفذ من طبقات الأرض إلي حياة البشر الذين يعيشون فوقها، ثم استطاع أن يحيط بطبقات الأرض وحياة البشر فى وطن بذاته إحاطة تربط

الجغرافيا والتاريخ، تصل الحاضر والمستقبل، وتكشف بالعلم والحكمة مطالب التقدم والعمران حين تصنع نوعا راقيا من المعرفة المتكاملة القادرة على الإلهام والتأثير.

إن رشدى سعيد رجل تسعى إليه جامعات الدنيا وتستضيفه محافلها - لكن وطنه بشكل ما لا يسمعه بالقدر الكافى، وهو رجل مطلوب فى مكان ولكن وطنه لم يستدعه للخدمة العامة إلا لفترة قصيرة فى منتصف الستينات وأوائل السبعينات، ثم أزاحته أجواء السياسة عن مواقع التفكير التنفيذ وتخلت عنه لكى يحتضنه هؤلاء الذين عرفوا قدره من خارج وطنه لسوء الحظ.

لكن الرجل حيث ذهب وحيث كان لا يرفع عينيه عن وطنه يتابع من بعيد مسيرته، ويشارك من بعيد فى همومه، ويتحامل على نفسه بين وقت وآخر يكتب أو يتكلم.

وكانت مجلة الهلال - وهذه شهادة لدورها أو دورانها الدائم والدائب حول أفق التنوير والتجديد - هى المفتوحة أمامه وهى الحفية بما يكتب أو يقول، وقد نشرت له بالفعل فصولا تجمعها الآن فى غلاف كتاب يستحق القراءة باهتمام، ويستحق التفكير فى أناة. ويستحق بعد ذلك أن يجد طريقه لينضم إلى المخزون المعرفى والتجريبى والثقافى للأمة حين تحتاج الأمة إلى هذا المخزون ذات يوم كى تعيد الاستثمار فى الغد وبعده.

مقدمة

يحتوى هذا الكتاب على مجموعة من الأفكار والآراء والاجتهادات التى اخترتها من بين العديد مما طرحته ، فى ندوات ومحاضرات ومقالات ، عبر الثلاثين سنة الماضية ، والتى مازال الكثير منها حيا حتى اليوم . وهدفى هو أن أنقل إلى القارئ صورة من بعض ما شغلنى حتى اليوم عبر هذه السنوات ، من أمر مصر : حالها ومستقبلها وإمكاناتها ، والهموم والأحلام التى شغلتنى ومعظم أبناء جيلى ممن عاصروا سنوات الكفاح الطويلة لنيل استقلال مصر، وخاضوا معركة التنمية ، وعاشوا الآمال العريضة التى جاءت معها .

وقد رتبت هذه المجموعة من الأفكار فى أربعة أبواب يناقش أولها الواقع المصرى المعاصر واسقاطاته على المستقبل ، ويتضمن أربعة فصول يصف الأول منها شكل المجتمع المصرى الراهن الذى انشطر ببزوغ نخبة قليلة العدد استطاعت منذ سبعينات القرن العشرين أن تستحوذ على الجزء الأكبر من الثروة ، وأن تترك وراءها جموع الشعب المصرى لتعيش فى تخلف مهين . وقد لفت هذا الموضوع ، عندما

تناولته، انتباه الكثيرين حتى أن معلقا بجريدة «الحياة» وصفه بأنه بمثابة صورة فوتوغرافية لمصر المعاصرة. ويعرض الثانى لنتائج خطط التنمية، التى تجرى فى مصر الآن، وللفشل الذى أصابها مما تسبب فى انحدار مستوى العيش لسكانها . وفى الثالث تصور لما سيئول إليه حال مصر، فى ثلاثينات القرن الواحد والعشرين لو أن أمورها بقيت على ما هى عليه واستمرت فى سياستها الحاضرة، وقد قصدت من هذه الفصول الثلاث تشخيص حال مصر وأثره على مستقبلها ، لكى أضع صورتها أمام القارئ دون خداع أو إغراق فى الوهم ، قبل أن أعرج فى الفصل الرابع من الباب الأول إلى إبراز إمكانات مصر، فى الأرض والطاقة والمياه ، والتى لو أحسن استخدامها لتفادت مصر الكثير من المصاعب التى تعانيها ولأصبح لها مكان ومستقبل أفضل. ويبين الجدول الذى يظهر فى هذا الفصل أن مصر هى الدولة الوحيدة ، من بين جميع دول الشرق الأوسط، التى تجمعت لديها أهم عناصر التنمية ، ومع ذلك فهى أفقر هذه الدول فى نوعية حياة أبنائها أو دخل الفرد فيها .

ويعالج الباب الثانى موضوع النظام العالمى الجديد ، الذى أخذ فى التشكل منذ سقوط الاتحاد السوفييتى السابق فى أواخر ثمانينات القرن العشرين ، وهو فى ثلاثة فصول : يعرض الأول منها لمعالم

ونزوعات هذا النظام فى أواخر ثمانينات القرن العشرين ولموقع مصر والشرق الأوسط فيه . ويتحدث الثانى منها عن البترول ، الذى يدير حركة عالم اليوم ويلعب دورا أساسيا فى حياة الشرق الأوسط ، وفيه أتنبأ بأن دور البترول ، المؤثر على اقتصاد العالم ، سينتهى فى غضون الخمسين عاما القادمة وأهدف من هذا تحديدا ألا يفاجأ العرب والمصريون بعالم جديد لا يعرفون لهم فيه طريق . وفى الفصل الثالث ، وصف لحالة النزاع التى تسود اليوم منطقة الشرق الأوسط ، والتى يراد لها أن تستمر دون انفلات مما يجعل هذه المنطقة نموذجا لما يسميه علماء السياسة بحالة النزاع المستمر والمنضبط .

ويتعلق الباب الثالث بعدد من الموضوعات التى شغلتنى ، عبر السنوات الطويلة من العمل فى مصر ، وهى مواضيع السكان والمياه والبيئة والتعليم. وكان هذا الموضوع الأخير هو شغلى الشاغل وقت عملى بالتدريس بالجامعة ، وأصبحت له أهمية خاصة بعد أن تركت الجامعة وشغلت بالمشاركة فى خطط تصنيع مصر . فقد رأيت أهميته فى إعداد المواطن للعمل لتنفيذ هذه الخطط وتطويرها ، خاصة وأن خريج المدرسة أو الجامعة كان يأتى إلينا وهو غير معد للقيام بالعمل الذى يوكل إليه أو الإسهام فى تقدمه ،

فقد كـانت تنقصـه المبـادرة والقدرة على الإطلاع واتقان طرق الحصول على المعلومات . كمـا أتـاح لى عملى التنفيذى أن أرى المأساة التى ستلحق بكتلـة العاملين ، ممن لم يذهبوا إلى المدرسة أصلا أو ممن نالوا من العلم القليل ، وهم فى الطريق إلى التهميش الكامل مع دخول مصر عصر الإنتاج الآلى وعصر المعلومات . وقد شغلنى هذا الموضوع منذ وقت مبكر ، وكتبت عنه مقالا نشر بالأهرام منذ أكثر من خمس وعشرين سنة ، كمـا أرى أن فى إعـادة طرحه اليـوم فائـدة كبيرة حتى تتجنب مصر تحـول هـذه الكتلـة الكبيـرة التى كان لها دور فى الماضى فى الانتاج إلى كتلة من المستهلكين الذين سيشكلون عبئا على الأمة .

والكتاب موجه أساسا إلى مثقفى مصر ، وصانعى الرأى العام فيها، أحاول فيه أن أشاركهم تجربتى فقد يرون فيها فائدة . كما أنه موجه أيضا إلى النخب الحاكمة ، لتذكيرها بحقائق الواقع المصرى ويشكل مستقبله إذا استمر الحال على ما هو عليه ، علها تتبنى سياسة جديدة للتنمية وعقدا اجتماعيا يعطى للناس أملا فى حياة ومستقبل أفضل ، ويدعم من شبكة الأمان الاجتماعى ، حتى تتحقق العدالة ولا يسقط أحد فى هوة النسيان ، ولا شك فى أن تبنى مثل هذه السياسة

وهذا العقد ، سيحقق للبلاد الاستقرار وسيحميها والنخبة نفسها من التيارات اللاعقلانية والهدامة ، التى تنتشر فى مصر والبلاد المحيطة بها، والتى أودت بالكثير منها فى هوة ساحقة .

د. رشدى سعيد

واشنطن .. يونيه ١٩٩٦

الباب الأول

فى الواقع المصرى المعاصر

الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى المعاصر

هذا الفصل فيه من الحقائق ما قد يزعج الكثيرين من النخب التى اعتادت أن تصور حياتها ومجتمعها على أفضل ما يكون ، تختار عند وصفة الجزء الطيب منه وتهمل بل وتحرم الكلام عن الجزء المشين منه . وفى هذا الفصل ، وصف لواقع المجتمع المصرى دون خداع أو إغراق فى الوهم ، قصدت منه أن أذكر هذه النخب بحجم العمل الذى ينتظرهم لكى يعدوا مصر للدخول فى القرن الحادى والعشرين ، الذى سيكون فيه البقاء رهنا بقدرة الأمم على التنافس الحر وبقدر الجدية التى يحتاجها مثل هذا العمل .

المجتمع المصرى ، الذى نعيشه اليوم ، هو نتاج عملية الحراك الإجتماعى التى بدأت خافتة فى أوائل القرن التاسع عشر وتسارعت عجلتها فى أعقاب ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ، ثم الانفتاح الذى حدث فى منتصف السبعينات من القرن العشرين والذى كان له ولا يزال أكبر الأثر فى تشكيل الواقع الحاضر للمجتمع المصرى وفى ترسيخ قواعد النخب التى نشأت عنها . ويتميز هذا المجتمع ببزوغ نخب جديدة قليلة العدد بالغة الثراء وخرجت من بين كتلة البشر الهائلة التى تركت وحالها فى فقر وتخلف مهين . وتشكل هذه النخب البازغة حوالى ٨٪ من مجمل

السكان وتحصل على أكثر من ثلثى الدخل القومى ، وتعيش فى عالم جديد يختلف اختلافا بينا عن ذلك الذى تعيشه جموع الشعب المصرى والتى يصيب ٨٦٪ من جملة سكانه مالا يزيد عن ربع مجمل الدخل القومى . وهؤلاء هم الذين سنطلق عليهم فى هذا الفصل «كتلة البشر الغاطسة» ، أما مجموع النخب فسنطلق عليهم وصف «كتلة البشر الطافية» .

أولا : كتلة البشر الغاطسة :

هذه الكتلة البشرية الهائلة والتى تبلغ الخمسين مليونا من البشر تنتظم فى حوالى ٨,٥ مليون أسرة يتراوح دخلها الشهرى بين ١٠٠ و٥٠٠ جنيه ، مما يجعلها تحصل على حوالى ٢٦٪ من جملة الدخل القومى. على الرغم من أنها تمثل ٨٦٪ من جملة سكان مصر . ويسكن ٥٦٪ من أسر هذه الشريحة الريف ، ويسكن الباقى فى المدن سواء فى أحيائها الشعبية أو على أطرافها فى مناطق عشوائية أسستها بنفسها دون تخطيط . ولا يحتاج المرء إلى خيال كبير لكى يرى أن هذه الكتلة الكبيرة من البشر تسكن «مساكن بدائية تعانى من تدنى الاشتراطات الصحية التى تتمثل فى سوء التهوية والإضاءة وتدنى المرافق الصحية وأحيانا انعدامها» ، كما جاء فى تقرير مجلس الشورى الذى نشر ملخصه فى الأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٤ وتزداد الحالة سوءاً ، فى حالة مساكن الريف ، لوجود حظيرة المواشى والدواجن داخل المسكن ولوضع مخلفات المحاصيل فوق أسطحها . ويشكل سكان هذه الكتلة البشرية حوالى ٧٠٪ من جملة سكان المدن والأحياء

العشوائية التى تعيش فيها ، لا تقل سوءا عن مساكن الريف كما جاء فى تقرير وزارة الحكم المحلى عن هذه المناطق (١٩٩٣) ، بل لعلها أكثر سوءا إذ لا يوجد حول هذه الأحياء خلاء أو منطقة خضراء يمكن أن يخلو إليها الإنسان كما هى الحالة بالريف . وفى تقرير أعدته محافظة القاهرة عن حالة الإسكان فى القاهرة الكبرى ، وجاء ملخصا فى مجلة المصور بتاريخ ١٩٩٤/١/١٤ أن ٨٤٪ من جملة انشاءات المساكن فيها قد تم بطريقة غير رسمية ، وأن ٤٥,٦٪ من جملة سكان القاهرة الكبرى والذين يبلغ عددهم ١٢,٩ مليون نسمة يعيشون فى المناطق العشوائية على النحو التالى :

٢,٨٥٠,٠٠٠ يسكنون فى ١٢ تجمعا عشوائيا حول القاهرة ٦٥٠,٠٠٠ فى مناطق بالقليوبية ، ٢,٣٨٣,٠٠٠ فى الجيزة – بمجموع ٥,٨٨٠,٠٠٠ نسمة – وتشغل هذه المناطق العشوائية ربع مساحة القاهرة الكبرى بكثافة سكانية قدرت بثلاثة وسبعين ألف فرد لكل كيلو متر مربع منها .

ويزدحم السكان فى هذه المناطق العشوائية بحيث يبلغ متوسط عدد الأنفس فى الحجرة الواحدة حوالى الستة . وباستثناء نسبة صغيرة ، لا تتعدى ٢٠٪ من جملة مساكن هذه الأحياء ، فإنه لا توجد لأى من هذه المساكن دورة مياه صحية مستقلة بل يشترك أعداد منها فى دورة واحدة ، كما أن مياه الشرب لم تدخل إلا إلى ٤٥٪ من جملة هذه المساكن أما باقيها فيعتمد على النهر أو الترعة فى الريف أو على صنبور عام فى المدينة . وليس بأى من القرى صرف صحى إلا ما

ندر أما المناطق العشوائيـة فالصرف الصحى فيها إما أنه غير موجود أصــلا أو أنه فى حالة لا تسمح بمواكبة الزيــادة فـى السكـان أو فى استهلاك المياه.

ولا يوجد بمعظم القرى أو المناطق العشوائية بالمدن تخطيط ينظم شوارعها ، التى لايزال أكثر من ثلثها ترابيا وغير مستقيم مما يجعل إدخال الصرف الصحى فيها أو تزويدها بالمياه أو الغاز الطبيعى أمرا صعبا . وقد اضطرت شركة الغاز الطبيعى إلى تفادى أجزاء كبيرة من منطقتى دار السلام والبساتين ، اللتين تقعان إلى الجنوب من القاهرة وبين المعادى ومصر الجديدة ، لعدم وجود شارع مستقيم لمد أنابيب الغاز به، كما أن مد الغاز الطبيعى لمعظم منازل هاتين المنطقتين قد تعذر لعدم توافر الاشتراط البسيط بأن يكون جهاز الطهى الذى يستخدم الغاز موجودا فى حجرة غير تلك التى تستخدم فى النوم .

ويتمتع جزء كبير من هذه الكتلة البشرية الهائلة (يقدر بحوالى ثلثيها) باستخدام الكهرباء التى تم إدخالها فى معظم المدن وأجزاء كثيرة من الريف وهؤلاء هم من فئة المستهلكين حتى ١٠٠ كيلو شهريا والتى تقدر فاتورتها بخمسة جنيهات ، وتستهلك هذه الكتلة البشرية الهائلة أقل من ١٨٪ من جملة الكهرباء المستخدمة فى المنازل فى مصر.

ولا يتمتع أعضاء هذه الكتلة البشرية الكبيرة بخدمات عامة كثيرة . فمعظم أعضاء هذه الكتلة الغاطسة هم بلا عنوان ، بحيث يصعب الوصول إليهم فى أماكن إقامتهم التى تنقصها خرائط مساحية وطرق

ممهدة ، ويندر أن يستخدم الواحد منهم البريد حتى أن استلام أى منهم خطابا يعتبر حدثا مهما . وقد حاولت بنفسى إرسال عدة خطابات إلى أحد قاطنى المناطق العشوائية بالقاهرة دون جدوى ، ودون أن يعاد الخطاب إلىّ - ولا يمتلك واحد من أعضاء هذه الكتلة البشرية الغاطسة سيارة خاصة ، فهم يعتمدون فى تنقلاتهم على وسائل النقل العام والخاص وهى فى معظمها فى حالة مزرية لازدحامها وضجيجها وسوء صيانتها وخشونة العاملين فيها . كما أن أحدا من أعضاء هذه الكتلة الغاطسة ليس لديه تليفون خاص ، بل ويمكن القول إن هذه الكتلة البشرية محرومة كلية من استخدام التليفون ، فمعظم القرى والأحياء التى يسكنونها ليس بها تليفونات عامة .

ويشكل صغار السن ، ممن تقل أعمارهم عن ١٢ سنة ، حوالى ثلث أعضاء هذه الكتلة البشرية الغاطسة . ونسبة الأمية فى هؤلاء عالية تبلغ حوالى ٦٠٪ وهى أعلى فى الإناث اللائى لا يذهب منهن إلى المدرسة إلا ربعهن فقط . ويتسرب من المدرسة عدد كبير ، حتى أنه لا يصب من رافد هذه الشريحة التى تذهب إلى المدارس إلا ٢٠٪ فقط إلى المدرسة الثانوية ، أما الباقى فهو يتساقط فى الطريق ويدخل سوق العمل . ولا يعرف على وجه اليقين عدد الأطفال العاملين فى مصر وإن كان الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء يورد عددهم عن سنة ١٩٨٤ بحوالى ١,٥ مليون طفل تحت سن الخامسة عشرة يمثلون ١٠,٣٪ من جملة القوى العاملة والتى بلغت فى ذلك العام ١٤,٣ مليون عامل . وللمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بالاشتراك مع هيئة اليونسيف ، أبحاث

تورد أعدادا أكبر من عمالة الأطفال ، ومهما كان الأمر ، فإن عدد من لايذهبون إلى المدرسة من أطفال هذه الكتلة البشرية الغاطسة وممن يتسربون منها فيما بين السادسة والخامسة عشرة ، لايقل بحال عن ٥ ملايين طفل . وهؤلاء ، باستثناء بعض الإناثِ اللائى يرسل الكثير منهن إلى الخدمة بالمنازل ، لابد وأن نفترض أنهم يعملون . ويقوم أكثر من نصف هؤلاء بالعمل فى الحقول «نظرا للحالة الاقتصادية واستعانة الآباء بأولادهم وبناتهم فى العمل » حسب ما جاء بتقرير مجلس الشورى السابق الإشارة إليه . أما فى الحضر ، فإنهم يعملون فى مصانع السجاد وورش الحرف ، ويدخلون مختلف المهن كصبية بأمل تعلمها ، فإذا حدث وأن جاء هذا التعلم فإنه كثيرا ما يأتى بعد حياة قاسية من الإساءة والاستغلال البشع .

ومدارس المناطق العشوائية والشعبية ، كمدارس الريف ، فى حالة سيئة والكثير منها لم يبن أصلا لهذا الغرض، ومدرسوها فى حالة من الكرب ، هذا فضلا عن البرامج التلقينية والمتخلفة التى تلقى على تلاميذها.

فإذا أضيف إلى كل ذلك أن ما يزيد على عشر طلاب هذه الكتلة الغاطســة يذهبون إلى مـدارس دينية ، تتبـع المؤسسة الدينية ولا تشرف عليها وزارة التعليم ولا تؤهل طلابها لعمل مثمر ، لعرفنا قدر مأساة هذه الكتلة البشرية الهائلة والغاطسة تحت السطح . فهى ، بالإضافة إلى أن الجزء الأكبر من أبنائهـا لا يذهب أصلا إلى مدرســة أو أنــه يتسرب منها، فإن الجزء الصغير منها يذهب إلى مدارس غير معدة لتأهيل طلابها .

والحالة الصحية لهذه الكتلة البشرية الغاطسة من السوء لدرجة أن ٥٥٪ من أطفالها يعانون الأنيميا (نقص كرات الدم الحمراء) و ٤٠٪ منهم يعانون سوء التغذية (تقرير مجلس الشورى المشار إليه سابقا) والمنشآت الصحية شبه المجانية ، التى أقيمت فى الريف وأطراف المدن فى الخمسينات والستينات ، أصبحت تعانى اليوم من نقص استعداداتها وهى غير قادرة على تقديم الخدمات العلاجية الطبية المتخصصة ، كما أنها لا تملك الإمكانيات الإيوائية الطبية الداخلية للمرضى ، وإن توافرت فهى توجد فى ظل ظروف قاسية هذا فضلا عن أن الأطباء العاملين فيها غير متوافرين عدديا ، ولا يقيم الكثير منهم فى مناطق العمل ، وقد أدى إهمال المنشآت الصحية الحكومية وارتفاع تكلفة المستشفيات الخاصة إلى لجوء الكثيرين من هذه الكتلة البشرية الغاطسة إلى الدجالين والمشعوذين . وتمتلئ الجرائد بأخبار هؤلاء وتتحدث عن «الممارسات العلاجية الشعبية» ، والتى عددتها ندوة أقيمت أخيرا بوزارة الصحة المصرية كالتالى «العلاج بالقرآن - تحضير الأرواح - السحر - طرد الجن والعفاريت - الذكر - الحضرة الصوفية - الزار - العمل - الحجاب » .

وقالت إحدى المعالجات فى الندوة أنها على الرغم من عدم معرفتها القراءة والكتابة فإن «الله قد هداها إلى علاج عباد الله من لمس ومس بالجن» ، وأضافت أنها تقوم بهذا العمل بالمجان ! (المصور فى ١٩٩٤/٩/٣٠) .

ولا توجد فى الريف أو الأحياء الشعبية والعشوائية فى الحضر خدمات اجتماعية أو ثقافية تذكر . ويمكن القول أن من النادر أن يجد المرء من أعضاء هذه الكتلة البشرية الكبيرة من دخل متحفا من أى نوع كان ، أو زار مكتبة عامة أو حضر إجتماعا ثقافيا أو شارك فى ألعاب أو أنشطة ترفيهية منظمة ، يمكن أن تعلمه العيش فى الجماعة وإحترام رأى الآخرين ، أو أنه قام بالمشاركة فى إدارة شئون مجتمعه الصغير فى القرية أو الحى، أو شئون أمته بأى شكل من الأشكال . وغاية ما يأتيه من تعليم اجتماعى إنما يأتيه من مدرسته المتخلفة ، أو من أئمة الجوامع والزوايا التى انتشر بناؤها فى الثلاثين سنة الأخيرة انتشارا كبيرا جعلت وزير الأوقاف يذكر فى حديث نشرته مجلة المصور فى ١٩٩٤/٩/٢٣ «أن هناك فوضى فى بناء المساجد » . وقد فاق عدد المساجد المائة ألف ، بنى منها ستون ألفا فى الثلاثين سنة الماضية ، وقد استخدمت هذه المساجد فى إيصال خطاب تيار الإسلام السياسى إلى جموع هذه الكتلة الضخمة من البشر. ويبدو من واقع الحال ، وبرغم جهود وزارة الأوقاف ، أن دعوة هذه المساجد لهذا التيار لم تتوقف بل أنها ازدادت تنظيما وهو ما تؤكده الحملة المنظمة التى قام بها أئمة هؤلاء المساجد بالهجوم على وزير التعليم فى قضية الحجاب وفى التعريض بمؤتمر السكان الذى عقد بالقاهرة تحت إشراف الأمم المتحدة والحكومة المصرية .

ويلعب التليفزيون دورا فى إيصال دعوة تيار اليمين الدينى إلى هذه الكتلة من البشر . فعلى الرغم من تنوع برامجه ، فإن أكثرها قبولا عند هذه الكتلة هى تلك التى يقوم بها أكثر الدعاة الدينيين تخلفا .

وفى هذا الصدد ، علينا ألا ننسى أن العشرة بالمائة من أعضاء هذه الكتلة البشرية الغاطسة من الأقباط والذين أصبحوا معزولين بداخلها يعيشون فى چيتو بداخل جيتو هذه الكتلة الكبيرة . فهم بالإضافة إلى ما يلاقونه من نفس المعاناة التى يلقاها. إخوانهم المسلمون - غير قادرين على التعبير عن أنفسهم ، فهم محرمون من بناء كنائس جديدة أو ترميم كنائسهم القائمة إلا باستصدار قرار جمهورى وذلك تطبيقا لفرمان همايونى صدر فى سنة ١٩٥٦ ولايزال قائما حتى اليوم . وعلينا ألا ننسى أن هؤلاء يعيشون وسط مجتمع يعلم أبناءه على أن من ليس على دينهم فهو فى ضلال .

هذه هى إذن حياة هؤلاء الخمسين مليونا من البشر الذين يسكنون أرض مصر ويشكلون ٨٦٪ من سكانها ويحصلون على ٢٦٪ من مجمل دخلها القومى - يعيشون فى ازدحام هائل ، وفى تجمعات سكانية ليس فيها أبسط الخدمات ، لايذهب الجزء الأكبر من أبنائهم إلى المدرسة، وإن ذهبوا فهم يذهبون إلى مدرسة ركيكة يتسرب الجزء الأعظم منها ويعيشون طفولتهم فى العمل الشاق حيث يهانون ويستغلون.

وتشكل هذه الكتلة الضخمة من البشر جموع القائمين بالأعمال الخدمية الدنيا فى المدن ، والأعمال التى لا تحتاج إلى مهارات خاصة فى الزراعة فى الريف ، هذه الكتلة الكبيرة من البشر لا تشارك فى الحكم ولا يسمح لها بالحديث عن مشاكلها أو تنظيم نفسها فى جمعيات أو تكتلات ، وهى عاجزة عن إيصال صوتها إلى الحكام ومتخذى القرار.

ثانيا : كتلة البشر الطافية :

الأربعة عشر بالمائة من باقى السكان يشكلون كتلة البشر الطافية التى تحصل على ٧٤٪ من مجمل الدخل القومى - ويعيشون فى مستوى أعلى من العيش، عن جموع كتلة البشر الغاطسة ، وإن لم يختلفوا عنهم فى الكثير من الخصائص الحضارية، فهم يعيشون فى علاقات اجتماعية متخلفة. على أنى قبل أن أبدأ الكلام عن هذه الكتلة البشرية بالإشارة إلى أنها هى التى تملك جميع السيارات الخاصة، وهى التى يوجد بمساكنها كل التليفونات المستخدمة فى المنازل، وهى التى تظهر أسماؤها فى صحيفة الاجتماعيات فى الجرائد عندما يتزوج أبناؤها أو يولد لها مولود ، وفى صحيفة الوفيات عندما يموت أحد أفرادها . وهى أيضا التى تشكل طبقة المستهلكين التى يسعى إليها المستثمرون الأجانب لبيع منتجاتهم الإستهلاكية ، فهم الذين يأكلون هامبورجر ماكدونالد ودجاج الكنتكى ويشربون الكوكاكولا ويذهبون إلى مدن الملاهى الجديدة ويدمنون مسلسلات التليفزيون الأمريكية ويلبسون الچينز وأحذية

أديداس ويستمعون إلى موسيقى الروك الصاخبة ويلفون أطفالهم الصغار فى «كافولات» صناعة چونسون ويغسلون أسنانهم بمعاجين أمريكية الصنع والاسم . وهؤلاء كذلك هم الذين جندت الحكومة أجهزتها لخدمتهم ، تمد لهم خطوط التليفون وتقوم بتوسيع الشوارع لسياراتهم ، بل وتزيد على كل ذلك فتبنى لهم الڤيلات الفاخرة على الشاطئ الشمالى غرب الإسكندرية وتهذب لهم الشاطئ حتى يصبح بحيرة هادئة وتمد الشاطئ بالمياه العذبة والكهرباء وخطوط التليفون وكابلات التليفزيون عبر مئات الكيلومترات .

وتتفاوت دخول هذه الكتلة الطافية تفاوتا كبيرا . فعلى قمتها تقع شريحة صغيرة بالغة الثراء ، قدرتها بحوالى المليون فرد ينتظمون فى مائتى ألف عائلة ويمثلون أقل من ٢ ٪ من جملة سكان مصر ويحصلون على أكثر من ٤٠٪ من مجمل الدخل القومى ، وفى أدناها تقع شريحة أخرى قدرتها بحوالى ٣,٥ مليون فرد ينتظمون فى حوالى ٧٠٠ ألف عائلة . وهؤلاء من «المستورين» الذين يكدحون لسد متطلبات الحياة التى يمكن أن تطفو بهم على السطح ، يعيشون على دخل شهرى بين ٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنيه بمتوسط ١٢٠٠ جنيه شهريا . وهذه الشريحة التى تمثل حوالى ٦٪ من مجمل السكان يحصلون على ٩٪ من مجمل الدخل القومى . وبين هؤلاء وشريحة القمة ، تقع شريحة أخرى قدرتها بحوالى ٣,٥ مليون فرد ينتظمون فى ٧٠٠ ألف عائلة ويعيشون على دخل بين ٢٠٠٠ ، ٧٠٠٠ جنيه شهريا بمتوسط ٤٠٠٠ جنيه ، ويحصلون على

٢٥٪ من مجمل الدخل القومى على الرغم من أنهم يمثلون ٦٪ من إجمالى سكان مصر .

وبطبيعة الحال ، فإن هذه الأرقام تقريبية بنيت على أساس حجم ونمط الاستهلاك ، وعلى أساس ملكية السيارات واستخدامات التليفون المركب بالمنازل وغير ذلك من السلع المعمرة والمكلفة ، وكذلك على أساس عدد الذين يعلن عن وفاتهم بصحيفة «الأهرام» عندما يموتون ، فقد أصبح الإعلام اليوم مكلفا لا يقدر عليه أغلب إن لم يكن كل أعضاء كتلة البشر الغاطسة . ففى مصر أقل قليلا من مليون سيارة خاصة هى بالقطع ملك الشريحتين العاليتين فى هذه الكتلة الطافية - والسيارات الجديدة (على الزيرو) التى تباع فى مصر هى فى حدود الثمانين ألفا وهى بالقطع التى يشترى الجزء الأكبر منها أعضاء الشريحة العالية والتى نفترض أنها تغير سياراتها مرة كل عامين أو ثلاثة على الأكثر . وفى مصر ١,٧ مليون تليفون ٤٠٪ منها مركب فى مكاتب الحكومة وشركات القطاع العام والخاص والمتاجر والمكاتب ، والباقى مركب بالمنازل وهى فى حدود المليون تليفون والتى نفترض أنها مركبة فى منازل الشريحتين العاليتين فى هذه الكتلة الطافية . أما أعضاء الشريحة الدنيا فى هذه الكتلة ، فهم فى الأغلب الذين ينتظرون الحصول على تليفون عندما يحل الفرج وتأتى الخطوط الجديدة التى يعلن عنها بين الحين والآخر . ويبلغ عدد الذين تعلن وفاتهم فى جريدة الأهرام ثلاثين ألفا فى السنة يمثلون ٨٪ من جملة الوفيات بالقطر المصرى ،

وهذه هى بالضبط نسبة الشريحتين العاليتين فى كتلة البشر الطافية التى تستطيع أن تتحمل نفقات إعلانات الوفيات الباهظة .

(أ) الشريحة العليا من كتلة البشر الطافية :

هذه الشريحة المكونة من حوالى مليون فرد هى شريحة بالغة الثراء: فهى التى تستورد لها السيارات الفارهة ، وهى التى تدفع عشرين جنيها للهطة من «الأيس كريم» أو «الزبادى» الذى يستورد خصيصا لها، وهى التى تقيم الأفراح البانخة حيث تبعثر الأموال دون حساب ، وهى التى يدفع أفرادها ملايين الجنيهات فى شراء شقق تبنى خصيصا لهم وهم الذى يملكون القصور فى جزيرة «مايوركا» «وكان» و«كاليفورنيا» ويضعون يخوتهم فى موانى مونت كارلو وسان مارينو . وقد ذكرت جريدة الأهرام الاقتصادى (بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٣) اثمان شقق عمارة جديدة يجرى بناؤها بالقاهرة ، بين النيل وشارع الجيزة أمام حديقة الحيوان ، تباع فيها الشقة مساحة ٤٠٠ متر مربع بسعر ٦,٥ مليون جنيه ثم تأخذ أثمـان الشقق فى الارتفاع كلما زادت مساحـة الشقة حتى تصل إلى ٥٤,٥ (أربعة وخمسين مليون جنيه ونصف المليون) للشقة مساحـة ٣٢٠٠ متر مربع (أى مساحة ثلاثة أرباع الفدان) ! وهم الذين يشكلون زبائن الصناعات الجديدة التى ظهرت لترضيـة شهيتهم فى الانفاق ، كصنـاعة المطاعم حيث تصل سعر الوجبة الواحدة خمسمائة جنيه ، والكباريهـات حيث تبعثر الأموال بلا حسـاب ، والأندية التى يبلغ اشتراكهـا آلاف كثيرة من

الدولارات ، والفنادق المعدة لكى يتدارى فيها من أراد القيام بمغامرة طائشة ، ومكاتب الديكور والاستيراد الاستهلاكى الفاخر وغير ذلك من أبواب الإنفاق .

وهذه الشريحة الصغيرة من سكان مصر ، والتى يقل عددها عن ٢٪ من مجمل السكان ، تستهلك أكثر من ٢٠٪ من جملة الكهرباء المستخدمة فى منازل الجمهورية ، وهناك عمارة واحدة - هى عمارة مصر إيران أمام حديقة الحيوان بالجيزة - تستهلك حوالى ٢ فى الألف من جملة الكهرباء المستخدمة فى كل عمارات ومنازل الجمهورية من الاسكندرية وحتى أسوان !

ومعظم أعضاء هذه الشريحة محدثو ثروة ، جمعوا أموالهم أو جلها فى العقدين الأخيرين ، وهم فى أغلبهم لاينتمون إلى طبقات عريقة الثراء . وباستثناء عدد قليل منهم ، قد لا يصل إلى الآلاف القليلة ممن جمعوا ثروتهم بالعمل الإنتاجى المثمر كبناء المصانع أو منشآت السياحة أو تجارة المال ، فإن الباقين جمعوا الثروة بطرق مريبة مثل :

(١) تجارة الاستيراد ، والتى تدر أكبر الأموال عندما تتم عن طريق التهريب أو الغش أو الاتجار فى الممنوعات ، ومن أمثلة هذا النوع من الأثرياء من وردت أسماؤهم فى قائمة وزير الصحة التى أعدها فى سبتمبر ١٩٩٤ بغرض ايقاف أعمالهم بعد أن تكرر قيامهم باستيراد «الأغذية الفاسدة - غير الصالحة للاستهلاك الآدمى» وتوزيعها فى مصر.

(٢) تجارة الأراضى التى ازداد سعرها فى العقدين الأخيرين ، وهذه تدر أكبر الأموال عندما تكون الأراضى قد «لطشت» دون ثمن يذكر من أملاك الدولة .

(٣) تحصيل العمولات من الشركات الأجنبية المورِدة لمختلف البضائع والمعدات التى ترد إلى مصر . وتزداد الحصيلة عندما تكون الصفقات كبيرة ، كصفقات الأسلحة وتورد الصحف الأمريكية بين الحين والآخر أخبار قضايا رفعت ضد شركات أمريكية لدفعها رشوة لموظفين فى الحكومة المصرية « لتسليك» أمورها طبقا لقانون أعمال الفساد (Corrupt practices) الأمريكى .

(٤) أعمال المقاولات ، والتى تدر أكبر الأرباح عندما تكون المبانى والمنشآت ضخمة ، وهى عادة ما تتم ترسية عقودها على مقاولين بعينهم لهم علاقات وثيقة بالسلطة المانحة .

(٥) التوكيلات التجارية ، والتى تكون أرباحها كبيرة إذا ما تم احتكار أصنافها وصفى المنتج المماثل المحلى ، وهذه عمليات لا يمكن تنفيذها دون أن يكون للوكيل نفوذ .

(٦) عمليات النصب «التهليب» ومن أمثلتها ما تكشف خلال السنوات الأخيرة مثل عمليات توظيف الأموال والاقتراض من البنوك دون وجه حق والاختلاس وغير ذلك من ألوان الفساد التى أصبحت أخبارها تشكل بابا ثابتا فى الصحف .

هذه أمثلة من كثير لجمع الثروة أوردتها لكى أبين الموقف الصعب

الذى نجد فيه القلة الشريفة التى جمعت مالها عن طريق العمل المثمر والتى كان من المأمول أن تعطى قيادة عملية التنمية .

فمثل هذا المناخ العام لا يساعد على إطلاق طاقات الشرفاء ، فلا غرو أن جاءت حصيلة عشرين سنة من الانفتاح هزيلة فى ميدانى الصناعة والزراعة . فتنمية الإنتاج الصناعى فى مصر فى سنة ١٩٩٣ ، طبقا لتقرير البنك الدولى ، لاتزيد على ١٠ بلايين دولار لم ينتج منها القطاع الخاص إلا ربعها ، ولم يهيئ هذا القطاع من الوظائف الجديدة على مدى العشرين عاما الماضية إلا أقل قليلا من ٤٠٠,٠٠٠ وظيفة . ونفس الشئ يمكن قوله عن الزراعة التى لم تزد قيمة انتاجها السنوى على ٦ بلايين دولار فى سنة ١٩٩٣ ، فالأراضى التى استصلحت كادت أن تساوى الأراضى التى أهدرت بسبب سوء الاستخدام أو بسبب استخدامها فى البناء . وفيما عدا تجارب زراعية هنا وهناك ، لاستخدام أكثف وأفضل للأراضى فإن الزراعة المصرية فى حالة لن تسمح لها بمجابهة التحديات التى سيأتى بها القرن القادم عندما يتم التطبيق الكامل لاتفاقيات التجارة الحرة .

الأمثلة التى أوردتها فيما سبق لجمع الثروة ، والتى استخدمتها أغلبية أعضاء هذه الشريحة العالية فى جمع ثروتها ، توضح السبب الذى من أجله تعيش هذه الشريحة يومها لا تفكر فى الغد ولا تستثمر فى المستقبل وتحتفظ بالجزء الأكبر من أرصدتها فى الخارج . فكما رأينا ، فإن ثروة غالبية هذه الشريحة لم تأت عن طريق العمل المثمر بل

أتت عن طريق صفقات «على الطائر » مرتبطة بظرف آنى كنجاح عملية للتهريب أو الغش أو الحصول على مقاولة بسبب علاقة قد لا تدوم مع السلطة أو القيام بعملية اختلاس يخشى انكشافها - يصعب لذلك تصور أن يكون لهذه الشريحة دور فى الخدمة العامة . فباستثناءات قليلة ، فإننا لانعرف من أعضاء هذه الشريحة أحدا أوقف مالا لأغراض البر أو لخدمة العلم أو الفن أو الثقافة أو لأى غرض عام آخر .

(ب) الشريحة الوسطي من كتلة البشر الطافية :

هذه الشريحة المكونة من ٧٠٠ ألف عائلة يشكلون ٦٪ من مجمل السكان ويستحوذون على ٢٥٪ من مجمل الدخل القومى . وهى شريحة مقبولة الثراء ، مما يؤهلها لعيش طيب، وتتراوح دخولها بين ٢٠٠٠ ، ٧٠٠٠ جنيه فى الشهر ، ومعظم أعضائها من تجار التجزئة وأصحاب المحلات الخدمية الراقية ، كالمطاعم ومحلات تصفيف الشعر ، وبها أيضا عدد لايتعدى بضعة آلاف من رجال المهن الناجحين من المحامين والأطباء والمهندسين والمحاسبين ، وكذلك عدد صغير لا يتعدى بضعة آلاف من رجال البيروقراطية المصرية الذين تتيح مواقع عملهم استغلال نفوذهم لزيادة دخلهم أو ممن شملهم عطف وزير قطاع الأعمال بتعيينهم فى مجالس إدارة الشركات العامة للمشاركة فى أرباحه . وبالإضافة إلى هؤلاء ، فإن هذه الشريحة تضم بعض قيادات مشكلى الرأى العام مثل كبار الصحفيين ورجال الإعلام وأساتذة الجامعات والذين أصبحت

أمـامهم فرصة زيادة دخولهم نتيجة اهتمام الحكومة والمنظمات الدولية والدول المانحة للمعونات ودول النفط المحيطة باحتضانهم للدعوة إلى ما يريدون إيصاله إلى الرأى العام .

وهـذه المجموعـة الأخيـرة ، على الرغـم من قلة عددها الذى لايتعدى آلافا قليلة ، أكثر المجموعات ضجيجا وأعلاها صوتا وأعمقها تأثيرا .. فهم الذين يملأون أعمدة الصحف ويترددون على التليفزيون ويعلمـون طـلاب الجامعـات الذين سيقودون البـلاد فى مستقبـل الأيـام . وهم قادرون على إيصال أى فكر والدعاية لأى هـدف ولأى دولة أو فرد فيها . ومن أجل ذلك تتدفق عليهم الأموال من كل جانب ، إما فى وضـح النهـار وتحت بصـر الحكومـة ويرضاهـا أو تحت الموائد وبعيدا عن الأنظار . ولا يعـرف بالضبـط حجم هـذه الأمـوال ، وإن كان الأستاذ محمد حسنين هيكل قد قدرها فى مقاله بالأهرام بتاريخ ٩٤/٤/٢٢ بحوالى المائـة مليون دولار سنويا . ولم تأت الحكومة بأى رقم عن هذه الأموال وإن كان من اللافت للنظر ظهور عدد كبير مما يسمى بالجمعيات غير الحكومية (والتى اصطلح على تسميتها NGOS فى الرطانة الدولية» إلتى تمولها الهيئات الدولية بموافقة الحكومة المصرية ، وذلك بغرض ترويج أفكار جديدة لها صفة العالمية ، لم يألفها المصريون بعـد ، كالحفـاظ على البيئة أو تمكـين المرأة أو عمـالة الطفـل أو تنظيم الأسرة . على أن أكثر الأموال تذهب إلى ترويج فكرة الخصخصـة ، فقد خصصت هيئة المعونة الأمريكيـة إثنى عشر مليون

دولار للترويج لها كما خصصت المجموعة الأوروبية ٥٠ مليون دولار منحة مقدمة للحكومة المصـرية «لتشجيع عمليات الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية الخاصــة»، كما جاء في آخر الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة في شهر سبتمبر سنة ١٩٩٤ (الأهرام في ١٩٩٤/٩/١٧) .
أما عن كيفية انفاق هــذه الأمــوال ، فإن أغلبها يعود إلى مكاتب الدول المانحة في صورة عقود لإعداد تقــرير عن هذه الأمور يستعان في إعداده بمكاتب محلية تدفع لها مكافآت مجزية ويتم فيها عقد ندوات يستمع فيها الحاضرون إلى محاضرات يديرون حولها نقاشاً ويتناولون خلالها أفضل المشروبات والأطعمة، ثم يرفعون تقاريرهم التي لا يلتفت إليها أحد! فالأصل في كل هذا ليست الدراسات، بل في جعل كلمة الخصخصة متواردة وشائعة ومقبولة بين الناس، وكذلك في تنشيط الاقتصاد والاغداق على شركـات الطيران والفنادق وأرضاء المثقفين بمكافآتهم حتى لا يتململون.

وأثــر هذه المكافــآت التي تكاد ترقى إلى مستــوى الرشــاوى هــو في إلغائهــا الحــاجة إلى البحث العميق والجاد وإلى التفكير المستقل. فلم يعد مطلــوبا، في مثل هذا المناخ الذى خلقتــه هــذه المنــح إلا ترديد أفكار بعينهــا جاءت معــدة وجاهــزة من خالعي المنح لترديدها والــدعوة لها. وقــد أدى هذا الوضــع إلى سقوط مصــداقية وسائــل الاعلام والكثيــر مـن القيــادات وانحـدار مستوى الجامعات ومـراكز البــحث.

(ج) الشريحة الدنيا من كتلة البشر الطافية:

هذه الشريحة المكونة من ٦٪ من جملة السكان، والتى تحصل على ٩٪ من مجمل الدخل القومى، تعيش فى كفاح وقلق خوفا من السقوط فى الكتلة البشرية الغاطسة. وهى تعيش عيشة «مستورة»، وهى الشريحة المكونة من كبار موظفى الحكومة الذين لايحصلون على دخل إضافى، وباقى رجال الاعلام والجامعات الذين لايحصلون على جزء من كعكة المعونات الخارجية - سواء عن عمد أو عن عجز - كما تضم شرائح أخرى من صغار التجار والمزارعين. إلا أن تأثير هذه الشريحة قليل.

فى نهاية هذا البحث، أريد أن أؤكد أن شيئا من الحقائق التى وردت فيه لم يكن من عندى. فقد وردت من قبل فى تقارير الحكومة أو تحقيقات الصحف القومية وليس لى فيها من فضل سوى محاولتى وضعها فى إطار واحد حتى يستطيع المصريون أن يروا صورتهم الحقيقية والكاملة. ولى أمل فى أن تفيق النخب من الوهم الذى تعيشه حتى يمكن البدء فى الإصلاح، وهنا يجب التأكيد على أن أول شروط العمل أو حتى البدء فى الكلام عنه هو فى إزالة هذا الوهم. فعلى الرغم من أن هذه النخب، كباقى جموع الشعب الغاطسة، تعرف قدر المشاكل التى تواجه مجتمعنا، كما يبدو ذلك واضحا مما جمعناه من حقائق فى هذا الفصل من مصادرها هى، فإن الكلام والتصدى لهذه المشاكل مباح لها فقط عيش فى وهم أنها تفعل كل مايلزم لحل هذه المشاكل وأن كل

نقد لحلها أو اقتراح بديل لها هو من قبيل المزايدة والمتاجرة فى متاعب الناس. وإنك لتستطيع أن ترى ذلك فى أحسن صورة فى جلسات مجلس الشعب، فما أن يتم نقد عمل أو إبراز مشكلة إلا وينبرى والوزير المختص لكى يبين ما قامت به وزارته لمجابهة هذه المشكلة وحلها - ولم يجد لذلك مجلس الشعب أبدا وزيرا واحدا قصر فى عمله إذ لا توجد مشكلة واحدة لم تقم الحكومة بحلها.

وهذا هو الوهم الذى أقصده لأنه لا يمنع فقط البدء فى الاصلاح الحقيقى بل وحتى الحوار ذاته !

وإذا لم تفق النخب من هذا الوهـم فـإن الأمل يكاد يكون معدوما فى تغيير الحال الذى يبدو أنه سيستمر طالما ظلت ملكيـة الصحف ووسائل الإعلام على ماهى عليـه، وطالما تم تدبير الانتخابـات العامة على الشكل الذى تدبر به فى الوقت الحاضر . ولذا ، فـإن أولى خطـوات الإصلاح يأتى بتأكيد حرية الصحافة والإعلام وما يتبع ذلك من تقنين ضرورة الإعلام عن مصادر التمويل التى تستخدم فى الترويج للأفكار وإشاعة الشفافية وحرية المعرفة ، فى جعل الحاكم مسئولا عن عمله ومتقبلا للرأى الآخر ، وفى الحد من الفساد الذى لايجد سندا له أفضـل من حالة التعتيم وحجب المعلومات التى تسود فى الوقت الحاضر .

وإذا ما تحقق ذلك ، فسيكون من السهل الاتفاق على خطط التنمية المادية والبشرية التى يمكن أن تقرب بين كتلتى البشر الغاطسة

والعائمة، واللتين تعيشان في عالمين مختلفين لايبدو وأن بينهما شيئا مشتركا حتى يعم السلام الاجتماعي ويعاد بناء الأمة الواحدة والمتراصة.

وكلي أمل أن يحظى اقتراحي هذا بالجدية اللازمة فهي نصيحة مخلصة لأهل النخب من واحد قضى عمره في الخدمة العامة وليست له أية مصالح أو مطالب من أي نوع كان في مصر . وعندما أطلب أن يؤخذ اقتراحي هذا بالجدية ، فإني أقصد استبعاد حملة القماقم الذين يروجون الأوهام بأن مصر تعيش أزهى عصور الديمقراطية أو أن «اقتصادها يمر في هذه المرحلة بأزهى عصوره» (راجع حديث وزير الدولة د. يوسف بطرس غالي في الأهرام ١٩٩٤/٨/٢٤) فالموضوع جاد .

كما أن أملي كبير في ألا تؤجل النخب دعوتي إلى البدء في عملية الإصلاح الديمقراطي أخذا بما قامت به الصين التي وضعت قضية التنمية سابقة على قضيتي الديمقراطية وحقوق الإنسان فشتان بين الحالتين، ففي حالة الصين فإن لدى نخبها مشروعا تنمويا متكاملا وواضح المعالم والأهداف وطرق التنفيذ ، كما أن لديها القيادة الجادة التي تعمل لإطلاق طاقات شعبها والمستثمرين منهم والتي لها رؤية اجتماعية واضحة . وشتان بين هذا وحال مصر التي لا يؤمل في أن يصل إلى قياداتها المؤهلين لبناء مشروع مماثل إلا عن طريق الديمقراطية التي يدفع فيها الشعب للمشاركة في حكم بلاده.

ولقضية التنمية فى مصر التى يتسبب تعثرها فى استمرار انشطار المجتمع- على الوجه الذى بينته فيما سبق - فى طرف منه قلة تستحوذ على الجزء الأكبر من الدخل القومى، وفى طرفه الآخر أكثرية غاطسة تعيش عيشة مهينة وتنال جزءا صغيرا من الدخل القومى . قضية التنمية هى قضية مصر الأولى التى ينبغى على الحكومة الرشيدة أن تضعها فى أولى اهتماماتها، فهى مفتاح حل مشكلة ضيق العيش لجموع الشعب المصرى التى تشكل ما اسميته فى الفصل السابق كتلة البشر الغاطسة حتى تضمن عيشها دون أن تضطر لدفع أطفالها للعمل أو أن تغترب إلى بلاد تحتاج الإقامة فيها إلى مصادرة جواز سفرها وقبول معاملتها كمواطنين من الدرجة الثانية .

وقضية التنمية قضية متشابكة، لاتتعلق فقط ببناء المصانع وتوسيع رقعة الزراعة ونشر شبكات التليفون والطرق وغير ذلك من عمليات البناء، بل هى تتعدى كل ذلك فهى فى الأساس قضية نظام الحكم وطريقة اتخاذ القرار والمنافذ المتاحة للناس للتعبير عما فى أنفسهم وللمشاركة فى حكم بلادهم . كما أنها قضية العدل الإجتماعى، فليس من الممكن أن يأمل الناس فى العيش فى هناء وسلام والفقر والحرمان حولهم فى كل مكان . وهى أيضا قضية التعليم، قضية إعداد الناس لتحديث حياتهم وقبول طرق الحضارة الحديثة حتى يستطيعوا مجابهة المشاكل التى ستجلبها بالضرورة عمليات تحديث الإنتاج واتساع شبكة الاتصالات.

وتعيش النخبة الحاكمة فى وهم أنها حققت نجاحات باهرة فى تنمية البلاد، فالإنفاق الاستهلاكي واضح فى كل مكان يؤمونه، والسيارات تملأ الشوارع، والبيوت الفاخرة ترصع شواطئ البحار، والتليفزيونات تنتشر فى أعماق الريف والأموال تسيل فى أيدى الكثيرين بل وفى دوائر الحكومة ذاتها التى أصبحت مبانيها ، وخاصة السيادية منها ، فاخرة ومرصعة بالذهب، وموظفوها ينتقلون فى سيارات فارهة وينفقون عن بذخ فى بعثاتهم التي تكاثرت إلى خارج البلاد. ويزداد هذا الوهم رسوخا مع انحسار صيحات الاحتجاج ومظاهر الغضب وارتفاع كفاءة وسائل الإعلام. وحتى كاتب هذه السطور ، وهو الذى يعرف الكثير عن قصور عملية التنمية التي تمت فى مصر، قد تأثر بهذه المظاهر الفاخرة مما جعله يشارك فى وهم أن تنمية ما لابد وأن تكون قد حدثت فى مصر خلال الثلاثين سنة الماضية. ولذا، فقد انتابه فزع شديد وهو يراجع المقالين اللذين كتبهما منذ نيف وسبع وعشرين سنة مضت فى جريدة الأهرام (١٧، ١٨ ديسمبر ١٩٦٧) عن التجربة المصرية فى التنمية وأبعاد المستقبل المصرى واللذين جاء فيهما عند تقييم هذه التجربة – هو ما كانت مصر تقوم به فى ذلك الوقت – أن متوسط دخل الفرد ارتفع فى نهاية الخطة الخمسية الأولى فى سنة ١٩٦٥ إلى مبلغ وجدت أنه يقارب دخل الفرد فى سنة ١٩٩٤ (بالأسعار الثابتة التى تأخذ فى الاعتبار ما حدث من تضخم نقدى خلال هذه الفترة) . وكدت من هول المفاجأة ألاً أصدق نفسى، فقد عشت عمرى وأنا أسمع عن

الانجازات الكبيرة التى تتم فى مصر منذ ذلك التاريخ والتى تتغنى بها الصحافة ووسائل الإعلام صباح مساء. وقد دفعتنى المفاجأة أن اتحقق من الأمر وأن أعود إلى ما تنشره الهيئات الدولية من بيانات عن الاقتصاد المصرى والدخل القومى الإجمالى فى مصر عبر الثلاثين سنة الماضية، انجازاته ونسب نموه السنوية ومعدلات التضخم التى انتابته. وقد وجدت ذلك فى عديد من الكتب التى يصدرها البنك الدولى عن حال الاقتصاد العالمى والتى يسجل فيها معدلات النمو وقيمة الدخل القومى الإجمالى للدول. وفى الكتاب الصغير الذى أصدره البنك بمناسبة انعقاد القمة الشرق أوسطية بعمان فى سنة ١٩٩٥ «اختيار الازدهار فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا» والذى لخص فيه تطور نمو الدخل القومى لبلاد هذه المنطقة . والشكل التالى منقول من هذا الكتاب وفيه يظهر أن اقتصاد مصر وبلاد الشرق الأوسط عامة كان ينمو باضطراد خلال الحقبة ١٩٦٠ – ١٩٨٥ بمتوسط ٤,٥٪ فى السنة فى حالة مصر، وهى نسبة تفوق متوسط نمو أية منطقة أخرى فى العالم فى تلك الفترة، ثم انخفض إلى نسبة صغيرة لاتزيد على ٠,٢٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٤ .

النمو فى الماضى كان سريعا.. لكنه لم يستمر

نمو نصيب الفرد من أجمالي الناتج المحلى (نسبة مئوية)



. ملاحظة : تضم منطقة شرق آسيا الصين . وهونغ كونغو . واندونيسيا. وجمهورية كوريا. وماليزيا. والفلبين. وسنغافورة. وتايلند. وتضم منطقة أمريكا اللاتينية الأرجنتين. وبوليفيا . والبرازيل . وشيلى . وكولومبيا . واكوادور. وباراغواى. وبيرو. وأوروغواى . وفنزويلا. وتم حساب معدلات نمو اجمالى الناتج المحلى من المعادلة التالية :

نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى نهاية السنة	١
نصيب الفرد من اجمالى الناتج المحلى فى بداية السنة	عدد السنوات

المصدر : بيانات البنك الدولى .

رسم منقول من كتاب
«من أجل مستقبل أفضل : اختيار الازدهار فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»
يبين ارتفاع معدلات النمو فى مصر وبلاد أخرى يبين ارتفاع المعدلات فى الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ وتراجعها فى الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٤ .

ويخفى هذا الشكل حقيقة أن فترة النمو التى حدثت فى مصر بين سنتى ١٩٦٠ و ١٩٨٥ لم تكن نتيجة سياسة واحدة على طول الفترة، بل كانت نتيجة سياستين مختلفتين تماما من حيث الهدف والوسيلة. ففى الفترة ما بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧٢، كانت مصر تتبع سياسة للتنمية تعتمد على مواردها الذاتية دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجى إلا فى أضيق الحدود وتهدف إلى زيادة القدرة الانتاجية للبلاد وتوزيع فوائدها على أكبر عدد من الناس. وفى الفترة بين سنة ١٩٧٣ وسنة ١٩٨٥، تحولت مصر عن هذه السياسة واعتمدت فى زيادة دخلها القومى على إنفاق ما تدفق إليها من أموال عارضة، جاءتها عن طريق المعونات أو تصدير عمالتها وثروتها المعدنية المدفونة فى باطن الأرض، أو الاقتراض من الدول والبنوك بل والافراد. وقد أدت هذه السياسة إلى رخاء استمر لأقل من عقد واحد جاء بعده كساد هائل عندما توقف أو تباطأ مجيئ هذه الأموال وتقلص سوق العمل خارج البلاد وانخفض سعر النفط وحلت أقساط القروض .

ويمكن لذلك أن نميز ثلاث فترات مرت بها مصر منذ أن بدأت فى التفكير فى عملية التنمية: الفترة الأولى بدأت فى أعقاب تأميم قناة السويس فى سنة ١٩٥٦ واستمرت حتى حرب العبور فى سنة ١٩٧٣، وهى فترة قلقة فى تاريخ مصر الحديث دخلت فيها مصر معارك كثيرة على الجبهتين الداخلية والخارجية ولكنها كانت فترة بناء زادت فيها قاعدة مصر الانتاجية، كما كانت فترة مساواتية

حاولت فيها الحكومة أن تعيد توزيع الدخل وأن تذيب بعضا من الفوارق بين الطبقات .

الفترة الثانية هي الفترة التي كان النمو فيها ناتجا عن نشاطات طفيلية، ولم يكن نتيجة زيادة القاعدة الإنتاجية للبلاد، وهي التي امتدت بين سنة ١٩٧٣ وسنة ١٩٨٥. وفي هذه الفترة، تدفقت الأموال على مصر سواء من العاملين في الخارج الذين تركوا مصر في هذه الفترة في اعداد كبيرة أو من القروض التي سهل الحصول عليها. وفيها استطاع عدد من المضاربين زيادة دخولهم زيادة كبيرة، مما أخل بتوزيع الدخل الذي أخذ يتركز في أعداد قليلة أصبحت تشكل نواة ما أسميتهم بالكتلة الطافية. وقد كان تدفق الأموال على مصر ميسرا حتى ليمكن وصف الفترة على أنها كانت فترة لغواية مصر للسير في طريق المضاربة وهجر منجزات فترة البناء السابقة .

فترة البناء

تميزت الفترة الأولى، والتي امتدت حتى سنة ١٩٧٢ بتزايد متوسط دخل الفرد في كل سنوات الفترة إلا في سنة ١٩٦٧- وهي سنة الهزيمة التي لحقت بمصر في حربها مع اسرائيل - حين هبط متوسط الدخل هبوطا صغيرا يكاد ألاً يلحظ . كما تميزت الفترة بمعدل سنوي عالٍ للتنمية بلغ متوسطه على طول الفترة ٦,٥٪ .على أن أكبر معدلات النمو حدث في السنوات التي أعقبت هزيمة سنة ١٩٦٧ حين وصلت إلى أكثر من ٦ ٪ في بعضها وهي من أعلى نسب النمو التي حققتها مصر في تاريخها الحديث .

وتبدو هذه الأرقام غريبة على الذين يعيشون فى ضجيج الإعلام المستمر الذى يحاول اقناع المصريين أن بلادهم قد انتهت بعد هزيمة سنة ١٩٦٧ . فالحقيقة الواقعة هى أن مصر لم تستسلم للهزيمة بل كانت كلها فى حالة تعبئة كاملة يقف شبابها على جبهة القتال وجموع قوتها العاملة فى المصانع والحقول على أتم الاستعداد للعمل والتضحية، ليس فقط من أجل إزالة آثار العدوان، بل ولبناء مصر المستقبل التى حلموا بها مستقلة ينعم فيها الجميع دون تمييز . وفى هذه الفترة، تبين للقيادة وللكثيرين أن تحقيق هذه الاحلام لن يتم إلا باللحاق بالعصر وعبور الفجوة الحضارية التى تفصلنا عن العالم المتقدم وتحديث الإدارة، وقد تمت بالفعل بعض الإصلاحات فى هذا الإتجاه. كانت الفترة التى تلت هزيمة سنة ١٩٦٧، على الرغم من صعوبتها، فترة مضيئة على عكس مايردده الكثيرون. ففيها زادت إنتاجية العامل وتحسن ميزان مصر التجارى، وفيها أخذ المصريون أعمالهم بجد فقد أفاقوا بعد الهزيمة وشمروا عن سواعدهم عندما رأوا جدية القيادة بعد أن قامت بتطهير الجيش وإعادة بنائه، وأسلمت قطاعى الاقتصاد والصناعة إلى قيادات جادة استعانت فيها بعناصر جديدة ذات تاريخ نظيف. هنا إلتف المصريون حول قيادتهم وأعطوها ثقتهم، وعملوا فى حماس لم تعهده مصر إلا فى فترات متباعدة فى تاريخها الحديث . وقد انعكس هذا الجهد فى التقدم الذى حدث فى مؤشرات الاقتصاد فى تلك الفترة.

وفى هذه الفترة، حدثت التنمية عن طريق زيادة القدرة الانتاجية للبلاد وبنيت فلسفتها على ركيزتين : الأولى أن تكون تنمية مستقلة فى الأساس تعتمد فى تمويلها على ما تستطيع البلاد أن تدبره من أموال، والثانية أن تتوزع فوائدها على أكبر عدد من الناس. كانت الفترة بين سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٧٢ فترة قلقة فى تاريخ مصر الحديث، دخلت فيها فى معارك متصلة على الجبهتين الداخلية والخارجية ، ومهما كان تقييمنا لأحداثها فقد كانت فترة بناء فى عمومها على الرغم من انشغال مصر فيها بالحرب وانفاقها أموالا باهظة لإعداد جيشها. وفى هذه الفترة اعتمدت مصر على مواردها الذاتية ومدخراتها السابقة وما قامت بتعبئة من مدخرات عن طريق تسعير المنتجات الزراعية أو ادخال نظام التأمينات الاجتماعية وما دبرته من قروض قليلة. وفى هذه الفترة استطاعت مصر أن تدخل الحرب وأن تبنى البلاد معا. وفيها دخلت مصر فى ثلاث حروب كبيرة تسببت فى إنفاق أموال باهظة لإعادة بناء الجيش ثلاث مرات ولبناء دشم ومطارات وموان وحوائط للصواريخ ولتدريب الآلاف من شباب مصر على فنون القتال الحديثة . ولسنا هنا فى مجال تقييم هذه الفترة من تاريخ مصر، فقد تختلف الآراء فى أداء القوات المسلحة أو فى حكمة القرارات التى أدت إلى هذه التحركات العسكرية والمعارك المختلفة ، ولكن الشئ الأكيد الذى لايمكن الاختلاف عليه، هو أن مصر استطاعت دون أن تلجأ إلى إجراءات شاذة إلى الانفاق على الجيش بسخاء كبير .

كما قامت مصر خلال هذه الفترة من بناء نفسها فعلى الرغم من
ذا الانفاق العسكرى الضخم فقد قامت مصر فيها ببناء السد العالى،
مد خطوط الكهرباء من أسوان إلى الاسكندرية، واستصلحت الأراضى
ى وادى النيل والوادى الجديد، وأقامت مئات المصانع على أرضها،
كانت بعض هذه المشروعات عملاقة بأي مقياس نتخذه . كان السد
لعالى واحدا من أكبر السدود العالمية، كما كانت مصانع الحديد
الصلب وما لحقها من بناء المناجم فى أسوان ثم فى الواحات البحرية
إنشاء المصانع فى حلوان والكبارى وخطوط السكك الحديدية والكهرباء
ـخمة بأى مقياس . كذلك كانت الترسانة البحرية ، مصانع الكوك ،
صانع كيما للسماد ، مصانع الورق ، مصانع السيارات ، مجمع
لألومنيوم – مشاريع هائلة ، مرة أخرى قد نختلف فى الرأى فى جدوى
ـذه المشروعات أو فى اقتصادياتها أو فى طريقة إدارتها ، ولكن الشئ
لذى لايمكن الاختلاف عليه هو أن مصر استطاعت أن تمول كل هذه
لمشروعات– وأكثر منها– من عمل أبنائها دون أن تستدين إلا فى
ـدود معقولة تبررها إمكانيات مصر وناتجها القومى .

حقا لقد كانت الفترة بين ١٩٥٦ و ١٩٧٢ فريدة فى تاريخ مصر
العالم، ففيها كانت الحرب الباردة فى أوجها والتنافس بين القوتين
لأعظم واللتين كانتا حتى نهاية الفترة متقاربتين فى القوة وإمتلاك
ـاصية التكنولوچيا– على أشده. وفيها استطاعت بعض دول العالم
لثالث الاستفادة من هذا التنافس وذلك عندما قررت قيادة الإتحاد

السوفييتى بزعامة خروشوف، بعد استيلائه على السلطة بالكامل فى سنة ١٩٥٨، أن تفك الحصار المفروض عليها وتكسب أصدقاء جدداً خارج دائرة نفوذها . وقبل ذلك كانت سياسة الاتحاد السوفييتى هى إنفاق فائض أمواله داخل بلاده ، وقصر مساعدته على من يشاركونه ايديولوچيته . ونحن نعلم الآن أن هذا القرار التاريخى لم يكن ممكنا إلا بعد عمليات التصفية التي قام بها خروشوف لأعضاء المكتب السياسى للحزب الذين كانوا يعارضونه وهى العمليات التى استمرت منذ تولى خروشوف سكرتارية الحزب الشيوعى فى أعقاب وفاة ستالين فى سنة ١٩٥٣ وحتى سنة ١٩٥٨ . وفى هذه الفترة مد الإتحاد السوفييتى مصر بالمعدات والخبرة بأقل الأسعار، وزودوها بقروض بفوائد مخفضة، وساعدها فى بناء مشروعاتها الكبرى بدءا من السد العالى ونهاية بالحديد والصلب . وزود جيشها بالمعدات التى جعلت انتصار سنة ١٩٧٣ ممكنا . وقد تمت كل هذه الإنجازات دون أن تستدين مصر أموالا كثيرة، ففى آخر الفترة لم تمثل ديونها أكثر من ٢٥٪ من جملة ناتجها القومى الإجمالى فى سنة واحدة .

فترة الغواية

أما الفترة الثانية التي امتدت من سنة ١٩٧٣ وحتى سنة ١٩٨٥ فقد تميزت بنمو اعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على الأموال التى بدأت تتدفق فى سنوات ما بعد حرب العبور فى سنة ١٩٧٣ وقد استهلكت كل هذه الأموال فى استيراد الكماليات والانفاق الاستهلاكي، مما أثرى عدداً غير قليل من المقاولين والمضاربين فى العملات والأراضى وعمليات

الاستيراد بعملة أو بغير عملة. وفى هذه الفترة قامت مصر بحل مؤسساتها الصناعية، وسمحت بتجريف أراضيها الزراعية واهمال قاعدتها الانتاجية، وكثر الكلام عن خسائر القطاع العام بعد أن اتخذ القرار السياسى باهماله تمهيدا للخلاص منه .

ولا يعرف حتى اليوم السبب الذى دعا القيادة السياسية إلى هذا التغيير الكامل فى فلسفة التنمية، وعما إذا كان وراء هذا التغيير صفقة أريد من ورائها تعويض مصر عن فقد قاعدتها الانتاجية بمنحها المعونات وتسهيل القروض وقبول اعداد كبيرة من العمالة المصرية فى بلاد النفط وتنشيط البحث عن النفط بداخل البلاد. ولكن الحقيقة هى أن حل القاعدة الانتاجية للبلاد قد تزامن مع هذه الأحداث بحيث يمكن القول إن تدفق الأموال إلى مصر فى هذه الفترة كان بغرض تزيين فكرة فك القاعدة الانتاجية للبلاد وغواية النخب للدخول فى العالم الذى كان يجرى اعداده عند حلول السلام مع اسرائيل. فقد بدا للنخب وكأن هذا العالم سيكون مليئا بالأموال السهلة والانفاق الاستهلاكى الفاخر .

كانت الفترة التى أعقبت حرب سنة ١٩٧٣ أكثر فترات مصر ثراء ، ففيها زاد دخلها من البترول الذى تم الكشف عن احتياطيات كبيرة منه تم تصدير جزء كبير منه بأسعار مجزية ، وفيها تم تصدير جزء من العمالة المصرية ، قيل حوالى ربعها ، إلى بلاد النفط المجاورة وإلى غيرها من البلاد . وفيها زادت دخول السياحة وعادت إلى مصر دخول قناة السويس بعد أن كانت قد توقفت لأكثر من سبع سنوات. كما

تدفقت على مصر المعونات الخارجية سواء من الدول الصناعية الكبرى، الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية واليابان، أو من الدول العربية المجاورة .

ولا يعـرف بالضبـط كميـة الأمـوال التى تدفقت على مصر فى هذه الفترة والكثير منها من الأموال غير المتوقعة أو العارضة windfall، وهى تقدر بين ٢٠٠ و ٢٥٠ مليار دولار منها حوالى ٨٠ مليارا جاءت فى صورة معونات خارجية : من الولايات المتحدة (٣٠ ملياراً) ومن المجموعة الأوروبية ودول أوروبا واليابان (٣٠ مليارا) وبلاد النفط العربية (٢٠ مليارا) وهذا رقم تقديرى بحت لأن معظم الأموال التى تدفعها دول النفط كمنح هى من المنح التى تدفع تحت الموائد ولأشخـاص بعينهم وليس لهـا حسـاب ، وقد ذهب جزء كبير من هذه الأموال إلى المؤسسة الدينية فى السبعينات لإنشاء المعاهد الدينية ونشر أفكار تيار الإسلام السياسى الذى كانت البلاد العربية تدعمه خلال الحرب الباردة بتوجيه من الولايات المتحدة الأمريكية بغرض محاربة الشيرعية وتيارات اليسار السياسى المختلفة) - كما وصل مصر خلال هذه الفترة مالا يقل عن ٦٠ مليار دولار تحويلات العاملين بالخارج، و١٥ مليار دولار من بيع البترول، و ١٠ مليارات دولار من تحويلات السياحة. كما اقترضت مصر خلال الفترة حوالى ٤٥ مليار دولار أعفى منها جزء يقل عما دفع فى خدمتها. وهذه الأموال العارضة لاتشمل الأموال التى وفدت إلى مصر للإستثمار فيها والتى لم تزد عن ٢,٣ مليار دولار على طول هذه الفترة .

ولا يعرف بالضبط فى أى المجالات أنفقت هذه الأموال العارضة والتى جاءت على غير انتظار . إلا أنه يمكن القول ان جزءاً منها، لايزيد عن ١٥ مليار دولار، قد أنفق فى بناء المناطق العشوائية حول المدن وفى الريف لإسكان حوالى ٢٠ مليونا من كتلة البشر الغاطسة، بواقع حجرة واحدة لكل ستة منهم، وفى شراء بعض المعدات الترفيهية لهم كالمراوح أو الغسالات أو بعض معدات الإنتاج الصغيرة كسيارات نقل الركاب أو البضائع أو عدد العزق أو لوازم الورش الصغيرة . أما باقى تحويلات العاملين من كتلة البشر الغاطسة فقد نهبت وحول معظمها إلى الخارج عن طريق شركات توظيف الأموال .

كما ذهب جزء كبير من المنح والقروض فى بناء البنية الأساسية وعلى الأخص شبكات الكهرباء التى زادت قدرتها التوليدية من ٤,٤ مليون كيلووات فى سنة ١٩٧٠ إلى ١١,٧ مليون كيلو وات فى سنة ١٩٩٠، وشبكات التليفون التى زادت خطوطها من ٣٥٣ ألف خط فى سنة ١٩٧٠، إلى ١,٧ مليون خط فى سنة ١٩٩٠ ، وشبكات الصرف الصحى فى المدن والتى زادت طاقتها ٢٠٢ مرة عما كانت عليه فى سنة ١٩٧٠ ولمد بعض الطرق والتى زادت أطوالها من ١٠ آلاف كيلومتر فى سنة ١٩٧٠ إلى ١٤,٦ ألف كيلومتر فى سنة ١٩٩٠ . وقدرت الأموال التى انفقت على البنية الأساسية بحوالى ٥٢ مليار دولار، تبعا للبيانات التى جاءت من مركز المعلومات واتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء (الأهرام ١٢ يوليه ١٩٩٣) ، وهو مبلغ كان من الممكن أن يقل كثيرا لو

أن مصر كان لها من الفنيين من يستطيعون قراءة العروض المقدمة وفهمها وتقييم أثمانها الحقيقية والذين كان من الممكن أن يدرسوا بدائل أقل كلفة وأكثر كفاءة عما تم . على أن أكبر الانفاق تم فى البناء، لخدمة كتلة البشر الطافية المحدودة العدد، وقد انتشرت المبانى فى كل مكان على أطراف المدن وفيما سمى بالمدن الجديدة وعلى شواطئ البحار ، وهى مبان ظل أكثر من نصفها خاليا وبدون استخدام. كما بنيت قاعات للمؤتمرات وملاعب أوليمبية وقصور جديدة للحكام وأصلحت قصور الملك القديمة . كما تم انفاق أموال ضخمة فى استيراد السيارات الفارهة وغير الفارهة حتى غصت الشوارع بها ، وفى استيراد الكثير من الأجهزة الاستهلاكية ، هذا بالاضافة إلى ما أنفق على تدعيم أجهزة الأمن وبناء السجون وتزويد القوات المسلحة بأحدث الأسلحة .

وأغلب الظن أن جزءا كبيرا من هذه الأموال العارضة قد وجد طريقه إلى الخارج ، وقد ذكر الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله فى مقال له بالأهرام بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٩٤ بناء على دراسة قام بها خبيران من البنك الدولى كلفتهما مجموعة المفاوضات المتعددة الأطراف، التى انبثقت عن مؤتمر مدريد الشهير المختصة بالتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط، أن جملة استثمارات المصريين فى الخارج بلغت حوالى ٨٢ مليار دولار ، وقد تم استخراج هذا الرقم من واقع تحليل موازين المدفوعات (القروض الجارية + الاستثمار الأجنبى المباشر) ناقصا عجز حساب المدفوعات والزيادة فى الاحتياطيات – وأحسب أن هذه المليارات قد جاءت من تلك الأموال العارضة .

فترة السقوط

ولم يكن مقدرا لفترة الغواية والأموال السهلة أن تستمر. فما أن حل عقد الثمانينات حتى جفت منابع الكثير من هذه الأموال، بعد أن تقلصت أسعار النفط وانكمشت أسواق العمل فى بلاد النفط، وجفت منابع القروض بل وحلت أقساط السابقة منها. وفى هذه الفترة لم تحقق مصر معدل نمو يفوق معدل نمو السكان إلا فى سنوات قليلة. وطبقا لبيانات البنك الدولى، فقد بلغ معدل النمو فيما بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٩٢ حوالى ١,٨٪ فى الوقت الذى بلغ فيه نمو السكان حوالى ٢,٦٪.

وقد شهدت الفترة معدلات نمو بالسالب فى سنة ١٩٨٦ (-٢,٣٪) وسنة ١٩٨٧ (-٠,٩٪) كما هبط معدل النمو فى سنتى ١٩٩٢و ١٩٩٣ إلى ٠,٣٪ ، ٠,٥٪ (التقرير السنوى للبنك الدولى ١٩٩٤) . بلغ التضخم مبلغه فى الثمانينات ووصل متوسطه فى الفترة بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٩٢ حوالى ١٣,٢٪ .

ومما يزيد فى قتامة الصورة، هو ما حل بالبلاد خلال سنوات هذه الفترة من تغير فى الطريقة التى تتم بها توزيع الثروة بحيث أصبح معظم الدخل فى نهايتها مركزا فى فئة قليلة من السكان مما ضاعف من معاناة كتلة البشر الغاطسة .

وقد حدث كل ذلك بالزغم من أن هذة الفترة لم تتميز بأى انفاق غير عادى فقد كانت فترة سلام لم تدخل فيها مصر حربا واحدة، كما قلّت فيها مهام القوات المسلحة نتيجة عملية السلام مع اسرائيل وتحييد

شبه جزيرة سـيناء، كما قل فيها دور الحكـومة والقطـــاع العام فى بناء المصانع والإسكان واستصلاح الأراضى التى ترك الجزء الأكبر منها للقطاع الخاص. وباستثناء بعض الإنجـازات فى ميدان الاتصــالات والبنية الأساسية وشبكات الكهرباء، فإن المرء لايستطيع أن يقارن هذه الإنجـازات، من حيث تكلفتها، بانجازات الفترة السابقة بأى حال .

ما الذى حدث لمصر ؟

والسؤال الذى يطرح نفسه أمام هذه البيانات هو: ما الذى حدث لمصر لكى ينقلها من حال النمو الذى شهدته فى الفترة التى سبقت سنة ١٩٧٢ إلى حال الركود الذى تعيشه الآن ؟

فى فترة النمو، كنت قد كتبت مقالى عن «أبعاد المستقبل المصرى» أستشرف فيه حال مصر عند نهاية القرن العشرين فى حال استمرارها فى تحقيق معدل للتنمية فى حدود ٧٪، وهو المعدل الذى كنا قد حققناه فى ذلك الوقت، متصورا أن الدخل سيتضاعف ثلاث مرات حتى نهاية القرن حتى يصل دخل الفرد حوالى الأربعة آلاف دولار فى السنة الستين مليونا من البشر الذين قدرت أنهم سيسكنون أرض مصر فى ذلك الوقت. وها نحن نشارف آخر القرن العشرين ولم يتعد دخل الفرد إلا سدس ماكنا نطمع أن يصله !

ما الذى حدث لمصر حتى جعلها تفقد مرة أخرى فرصة الإنطلاق لحياة أفضل وكأن التاريخ يعيد نفسه؟ ففى منتصف القرن التاسع عشر، أتيحت لمصر فرصة تراكم الأموال عن طريق بيع القطن الذى

كانت تنتجه والذى ارتفع سعره وتزايد الطلب عليه مع اندلاع الحرب الأهلية الامريكية وامتناع وروده منها، وهى أموال كان من الممكن أن تستثمر فى المستقبل وتضع مصر على طريق الانطلاق إلى حياة أفضل. ولكن الذى حدث هو أن هذه الأموال تبددت فى مظاهر آنية فارغة واستدانت مصر فوقها مما أفقدها استقلالها .

وفى هذا القرن -العشرين- أضاعت مصر فرصة أخرى ، ففى سبعينياته كانت على شفا الإنطلاق بعد أن أتاح لها ظرف تاريخى فريد بناء قاعدة صناعية وتدريب كادرات كثيرة فى الإدارة والهندسة والعلوم، كما أتاح لها النصر العسكرى فى سنة ١٩٧٣ اقرار السلام الذى جعل الأموال تتدفق عليها من كل حدب .

فما أشبه الليلة بالبارحة! فها نحن نرى الأحفاد يبددون الأموال التى جاءت اليهم دون نظر إلى المستقبل، بل ويزيدون على ذلك الاستدانة كما فعل أجدادهم فخسروا استقلالهم ليس بسبب الغزو العسكرى كما حدث مع الاجداد ولكن بالخنوع لإرادة البنوك الدولية التى أصبح الحج اليها لالتماس المعونات أمرا عاديا إذ لايكاد ينقطع سيل الوزراء والموظفين العموميين المصريين الذين يفدون إلى واشنطن، متنقلين مرة بين مكاتب وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وهيئات المعونة ومرة بين مكاتب صندوق النقد والبنك الدولى، حاملين ما يبدو أنه طلب مصر الملح لإعفائها من بعض الديون أو تخفيض نسبة الفائدة على بعضها الآخر أو لزيادة المعونة أو لنقلها من بند إلى آخر أو لمدها بقرض جديد .

وماذا بعد ؟

فى هذا الفصل عرضت البيانات الخاصة بخطط التنمية، كما تنشرها الحكومة المصرية والهيئات الدولية، بغرض إيضاح الصورة الحقيقية لإنجازات هذه الخطط فى اطارها التاريخى وبغرض فرز الحقيقة من الوهم فيما تحقق ولم يتحقق من هذه الخطط وفى إبراز بعض العبر وإصلاح بعض المفاهيم التى استقرت عبر سنوات طويلة من الدعاية المستمرة . وأولى هذه الحقائق هى أن التجربة التنموية التى حققت بعض النجاح خلال الأربعين عاما الماضية هى التجربة التى تمت فى ستينات القرن العشرين والتى جرى التخطيط لها مركزيا ، والتى تمت إدارتها وتمويلها بواسطة الدولة والتى أتت معظم أموالها من المدخرات المحلية ومن الفائض المتاح . وأن أفضل سنى هذه التجربة كانت السنوات التى تلت هزيمة سنة ١٩٦٧ عندما جدت الدولة فى تحسين الإدارة وتطهيرها والاستفادة من أحسن الخبرات المتاحة . ومما هو جدير بالذكر، أن التجربة الوحيدة الأخرى فى تاريخ مصر الحديث والتى حققت نجاحا هى تجربة محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر والتى تتماثل إلى حد كبير مع تجربة ستينات القرن العشرين فى الكثير من المظاهر . وبالرغم من ضجيج الإعلام الذى يحاول أن يقنع المصريين أن بلادهم قد ضاعت بعد هزيمة سنة ١٩٦٧، فإن السنتين التاليتين لها كانتا أفضل سنوات التجربة التنموية على الرغم من الإنفاق العسكرى الضخم الذى حدث خلالهما ، وهو أمر ينبغى أن نعتبر به لأنه يثبت أن جدية وطهارة القيادة هما مفتاحا التنمية فى مصر. بل ولعل نجاح

تجربتى التنمية فى أوائل القرن التاسع عشر وستينات القرن العشرين يعود فى المقام الأول لهذين العاملين ولوضوح رؤية القيادة والإصرار على مجابهة المشاكل التى تواجه التجربة بالاستفادة بالخبرة المتاحة اينما كانت وعدم التفريط فيها . ويمكن القول إن جدية القيادة وطهارتها تفوق فى أهميتها أية عوامل أخرى بما فى ذلك خصخصة أو عمعمة الأعمال أو اتباع تخطيط مركزى أو تأشيرى. فأيا كان الطريق فإن العامل المقرر للنجاح والفشل هو جدية القيادة وطهارتها .

وقد حاولت إبراز شكل المجتمع الجديد الذى بنى فى أعقاب بدء سياسة الانفتاح، وهو مجتمع تهمّشت فيه أغلبيته وانشطر إلى الدرجة التى ستجعل استمراره على هذه الحال غير متصور دون استخدام العنف وقبول العيش فى ظل قوانين استثنائية ودولة بوليسية تطلق فيها يد أجهزة الأمن لاخماد أى تذمر يمكن أن تقوم به الاكثرية الغاطسة ولمنع أى تجمع لها أو القيام بأى مظهر من مظاهر التعبير عن آلامها وآمالها. ولا أظن أن هناك من النخب من يريد أن يرى مجتمعه وقد انقلب إلى هذه الحال، تحكمه قوانين الطوارئ سنة وراء أخرى حتى وكأنها أصبحت قانون البلاد، أو أن يسوده القلق بحيث يضطر للعيش وراء أسوار عالية وفى حماية حرس عام أو خاص، أو أن يقبل أن توقف سيارته عند كل قنطرة وأن يفحص جواز سفره ويحجز كل مرة يصل فيها إلى المطار وأن يرى شوارع مدنه وقد

امتلأت بملابسى الخوذ المدججين بالسلاح ، فمثل هذه الأعمال فضلا عن تنغيصها للحياة فهى لا تحل المشكلة الأساسية التى تسبب القلق الذى يعيشه المجتمع .

وفى الماضى وقبل انتشار وسائل الإعلام المرئية والمسموعة كان من الممكن لصفوة صغيرة من أى مجتمع أن تعيش عيشتها الهنية بعيدا عن رؤية آلام ومشاكل الغاطسين من الناس ، فلم يكن لأى من هؤلاء الطافين منهم أو الغاطسين علاقة أو معرفة بدقائق معايش الآخر . كان كل منهما يعيش حياته الخاصة راضيا بها دون أن يتدخل أحد فى مشاكل أحد - على أن ذلك كله قد تغير اليوم فلم يعد ممكن عزل كتلة من الناس عن الكتل الأخرى فقد أصبحت أنماط معايش الصفوة معروضة على الجميع فى وسائل الإعلام المختلفة وأصبح الناس يعرفون دقائقها ويعرفون عن حياة الرغد التى تعيشها - ولابد أن نتصور أن هذه المعرفة ستدفع الكثير من الغاطسين للأسى على ماهم فيه وللرغبة فى تغيير حالهم فإن لم تتوافر لهم قنوا[illegible] التغيير فلابد لنا أن نتصور أن صرخات الاحتجاج والعصيان لابد وأن تتصاعد .

ولم يكن رضا عامة الناس فى الماضى على حالهم نتيجة جهلهم بتفاصيل حياة الجزء المترف من المجتمع فقط بل كان نتيجة التراث

الدينى الذى تشكل عبر أجيال طويلة والذى كان فيه الدين ملاذاً لإشاعة الطمأنينة والرضا بما قسـمه الله لها من رزق وهو تراث لازالت الحكومة والمؤسسة الدينيـة تأمـل في الإبقاء عليه على الرغم من التحدى الكبير الذى أصابه من بعض جماعات الإسلام السياسى التى تحاول تحويل الدين من أداة للرضا بالمقسوم إلى أداة للإحتجاج والعصيان .

وليس فى مصر فى الوقت الحاضر من قوة يمكن أن أوجه إليها خطابى هذا إلا النخبة الحاكمـة التى تحتكر العمل السـياسى وتشكل القوة المؤثرة فى المجتمـع فقد استطاعت هذه النخبة عبر سـنوات طويلة من الحـكم أن تحتكر السـلطة وأن تئد كل تحرك شعبى حتى وإن كان بريئا وأن تجعل من الأحزاب واجهات دون سند شعبى فقد حرمتها من إقامة الاجتماعـات العامة ومن مخاطبـة الناس خلال وسائل الإعلام ومن إمكان الوصول إلى السلطة حتى تجبرها على العمل فى حضنها . ومن هنا يجيئ خطابى هذا إلى هذه النخبة الحاكمة مناشـدا إياها للبدء فى عمـل جاد لتغيير هـذه الصـورة ففى تغييرها فائدة محققـة لهم لكى ينالوا احتـرام وثقة مواطنيهم بل واحترام وثقة العالم ، ولكى يجعـلوا من بلادهـم مكانـا أكثر امنـا وسعـادة لهـم قبل غيرهـم .

مصر فى القرن الواحد والعشرين

(١)

عنـدما طلبت منى مجلة «الهـلال» – فى منتصف عام ١٩٩٦– أن أكـتب عن مصـر فى القرن الواحد والعشرين ترددت كثيرا. فلى فى مجال الكتابة عن المسـتقبليات تجربة لم تكن ناجحة. فمنذ ثلاثين عاما. وفى أعقـاب هزيمة سنة ١٩٦٧، كتبت أربعة مقالات متتالية بجريدة الأهرام عن تصورى عما سيكون عليه حال مصر والعالم فى آخر القرن العشرين. وفيها تنبأت بأن الحرب الباردة ستكون قد انتهت قبل نهـاية القـرن بمصالحة توفيقية بين النظامين المتصـارعين، اللذين وصفتهما بأنهما بنات حضارة واحدة، بحيث يأخذ كل منهما الشـئ الطيب من الآخر لكى ينطلقا لبناء عالم يسوده السلم والعدل الاجتمـاعى والديمقراطى. أما فى مصر، فقد تصورت أن سـكانها، الذين سـيبلغ عددهم الستين مليونا عند نهاية القرن، سـيرتفع متوسـط دخل الفـرد فيها حتى يصل قرابة الأربعة آلاف دولار فى السـنة. وقد بنيت هذا التصـور على افتراض أن مصـر ستسـتمر فى تحقيق نمو اقتصادى تبلغ نسـبته ٧٪ فى السـنة حتى آخر القـرن وهى نسـبة لم تكن بعـيدة عن تلك التى حققتها مصر بالفعل فى الستينات .

وكما هو واضح، فإن تنبؤاتى قد خابت. فالحرب الباردة لم تنته على الوجه الذى تصورته بل انتهت بانتصار طرف على طرف، ولم ينتج عن هذا الانتصار إلا عالم يسوده القلق انتشرت فيه الكثير من الحركات اللاعقلانية وتهمشت فيه جماعات بأسرها بل ودول بكاملها، وتراجعت فيه الديمقراطية بسبب بروز قوى جديدة أصبحت هى الحاكمة والمؤثرة فى الأحداث ومصائر الناس كالشركات عابرة الدول وأجهزة الإعلام، وهى قوى لا يعرف الناس عنها الكثير فقراراتها سرية وملاكها غير مسئولين أمام أحد. وفى مصر، خابت أيضا تنبؤاتى! صحيح أن عدد السكان أربى عن الستين مليونا، ولكن دخل الفرد لم يصل إلا إلى سدس ماكنت قد تصورت أنه سيكون .

الكتابة عن المستقبليات - لذلك - هى أمر من الصعوبة بمكان، فالتاريخ لا يسير فى خط مستقيم بحيث يمكن اسقاط معاملات فترة على فترة تالية، واتجاهاته لا يحكمها المنطق أو الصالح العام، بل فى الأغلب تحكمها المصالح الآنية للنخب الحاكمة والتى تتفاوت فى حكمتها من بلد إلى آخر ومن وقت إلى آخر. ويزيد الأمر صعوبة أننا نعيش عصرا ينبض بالحركة، ويتميز بسهولة الاتصال وكثرة الاختراعات، مما يجعل تصور شكل المستقبل صعبا . وما يكتبه توفلر وأمثاله عن المستقبل الوردى الذى ستأتى به «الموجة الثالثة» لعالم «مابعد الصناعة والمعلومات» هو وجهة نظر تكاد تكون من باب الخيال العلمى. فالحقيقة الواقعة هى أن حضارة الموجة الثالثة، على الرغم من أنها فتحت آفاقا جـديدة لاستمتاع عدد محدود من الناس بالمعلومة والاتصال الفورى

بأمثالهم على اتساع العالم ولتعاظم القدرة الانتاجية، إلا أنها قللت الحاجة إلى الأيدى العاملة مما زاد من عدد المتعطلين وخاصة بين المتعلمين ومهرة العمال وزادت الفروق الطبقية داخل الدولة الواحدة وبين الدول أيضا. ولذا فإن حجم الآلام والقلق الذى حملته هذه الموجة يفوق بكثير ما جادت به حتى اليوم. فقضية الاستفادة من ثورة المعلومات على مستوى البشر عامة تحتاج أولا إلى تغيير أساسى فى النظام السياسى والاجتماعى للعالم وهو أمر غير باد فى الأفق حتى الآن .

(٢)

وقد سبب لى إخفاقى فى تنبؤاتى، التى تصورتها وأ[illegible] منتصف سنوات العمر، أن أتردد فى الدخول فى تجربة أخرى. إلا أننى قررت الاستجابة لدعوة الهلال وأن أكتب ما طلبته منى عن تصورى لحال مصر فى نهاية الثلث الأول من القرن الواحد والعشرين، أكتبه وقد خط الشيب شعرى وأنا فى آخر سنى العمر محاولا أن أبين ماذا سيكون عليه شكل مصر، لو أنها استمرت على نفس النهج الذى تسير عليه اليوم، حتى يتبين للنخب قدر العمل الذى ينتظرها لكى يتركوا بلادهم وهى أحسن حالا عما استلموها .

ذلك أنه سيعيش على أرض مصر، فى ثلاثينات القرن الواحد والعشرين، ما بين المائة والمائة وعشرين مليونا من البشر سيبنى الكثير

منهم مسكنه على أرض وادى النيل الزراعية التى ستصبح نصف مساحتها على الأقل غابة من الأسمنت ومشغولة بالمبانى والطرق ومختلف المنشآت . وسينتقل إلى المدن جزء كبير من سكان الريف، وستصبح القاهرة الكبرى عاصمة يسكنها ثلاثين مليونا من البشر سيعيش الجزء الأكبر منهم مكدسين فى مناطق عشوائية على أطراف المدينة وفى مساكن ليست بها دورات مياه أو صرف صحى - أقول ذلك من واقع أن أحدا لم يقم حتى اليوم باقتراح وسيلة يمكن أن تعطى للفقراء مسكنا معقولا وبسعر يمكن أن يتحملوه. وسيزداد الضغط السكانى على الكثير من الأحياء القائمة، وسينحدر حالها من حيث الخدمات والمواصلات والضوضاء والتلوث، وسيحدث بها ما حدث لحى شبرا خلال النصف الثانى من القرن العشرين وسيهجرها القادرون إلى خارج المدن لبناء واحات لسكناهم بعيدا عن الازدحام والضوضاء .

وستجابه الزراعة فى وادى النيل مصاعب كبيرة، وسيهجر العمل فيها الكثيرون لصعوبة العمل فيها وقلة العائد منها، كما ستجابه الزراعة فى الصحراء صعوبات أكبر وسيكتشف الكثيرون أنها كانت مغامرة خاسرة بعد أن يهبط منسوب الماء الجوفى وتزيد ملوحة الآبار . وسيزداد اعتماد مصر على العالم الخارجى لتزويدها بالقمح ومختلف المواد الغذائية .

وبتناقص المساحات المزروعة في وادى النيل، فلن يجابه المصريون نقصا في كمية المياه اللازمة لاستخدامهم المنزلي أو في الصناعة، فسيعوض الماء الذى سيوفرونه فى الزراعة حاجتهم المتزايدة فى الأغراض الأخرى. وأغلب الظن أن مياه النيل ستصلهم دون مشاكل تذكر مع دول أعالي النيل التى ستظل على الأغلب فى حال لن يسمح لها باستغلال أكبر لمياه النيل أو تحدى حق مصر فى مياه النهر. على أن أكبر المشاكل التي قد تواجه مصر في توفير المياه، في ثلاثينات القرن القادم، قد تكون في انسداد جزء كبير من بحيرة ناصر حول الشلال الثاني عند منطقة وادى حلفا بالطمى الذى يحمله النهر ويرسبه هناك وما يتبع ذلك من خسارة فى كمية المياه التى تصلها نتيجة البخر والتسرب . وقد وصل ارتفاع الطمى فى هذه المنطقة فى سنة ١٩٩٢ (وهى آخر سنة أتيح لى فيها الإطلاع) إلى أكثر من ثلاثين مترا - وهذه مسألة ستشغل المصريين بدءا من أولى سنوات القرن الحادى والعشرين.

كما سيواجه المصريون أيضا مشكلة تلوث المياه والتى أتوقع أنها ستصل إلى درجات غير مقبولة مع تزايد الصرف الصحى من عديد المدن على طول نهر النيل والتى ستنصرف مياه معظمها فيه .

وفى أوائل سنى القرن الواحد والعشرين، ستكون عملية خصخصة مصانع القطاع العام والبنوك قد انتهت بانتقال ملكيتها إلى نخبة منتقاة

من المصريين بالاشتراك مع الشركات العابرة للدول والمتعددة الجنسية. وسيتم إغلاق بعض المصانع التى لن يكون فى استطاعة ملاكها الجدد إدخالها فى السوق العالمى، كما سيتم تطوير المصانع الأخرى حتى تصبح قادرة على المنافسة وإيجاد مكان لمنتجاتها فى السوق العالمى، وسيكون إغلاق المصانع أو تطويرها سببا للاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين فيها وعلى كل المستويات مما سيسبب آلاما كثيرة. وأغلب الظن أن الحكومة ستضطر فى نهاية الأمر إلى منحهم تعويض بطالة .

وبدخول مصر منظمة التجارة العالمية، فى أوائل القرن الواحد والعشرين، فإن الكثير من مصانع القطاع الخاص - والتى تعيش اليوم على حساب الحماية الجمركية كمصانع النسيج والسيارات - ستغلق أبوابها أو ستضطر للدخول فى شراكة مع رأس المال الأجنبى .

وإذا استمر الحال على ما هو عليه للثلاثين سنة القادمة، فإن الفروق بين دخول الناس ستزيد وسيتم تكريس انشطار المجتمع إلى شطرين، في طرف منه نخبة قليلة العدد واسعة الثراء، وفى طرفه الآخر كتلة الشعب المصرى التى ستتهمش تماما ويعيش الجزء الأكبر منها على الفتات. وفى ثلاثينات القرن القادم ستكون الأجيال الجديدة من أبناء كلا الطرفين قد شبت وتثبتت قواعدها وزاد انفصالها عن بعضها البعض واختلفت طموحات وطريقة عيش ولغة كل منهما. وستعيش النخبة فى أحياء جديدة خارج المدن

محاطة بأسوار وذات حرس خاص وعام، وسترسل أبناءها إلى مدارس وجامعات خاصة وسترفه عن نفسها في أماكن بعينها، وستترك النخبة لعامة الناس المدارس والجامعات الحالية والتي لا مناص أن يكون مصيرها مزيدا من الانحدار. وسيزداد اهتمام النخبة بتعليم أبنائها اللغات الأجنبية وفنون الإدارة والعلاقات العامة، لإعدادهم لإدارة الشركات وبيوت المال والتجارة التي يملكونها ولتمكينهم من الحوار مع شركائهم من مسئولي الشركات متعددة الجنسية والذين سيكونون مسئولين عن تطوير العمل ونقل التكنولوجيا، ولذا فلن يكون البحث العلمي أو الهندسة من بين الاهتمامات الأولى للنخبة .

وسيحتاج الحفاظ على مثل هذه التركيبة الاجتماعية إلى استخدام القهر وقبول العيش في ظل قوانين استثنائية وتحت حكم الطوارىء وإطلاق يد أجهزة الأمن لإخماد أي تذمر يمكن أن تقوم به الأكثرية الغاطسة ومنع أي تجمع لها أو القيام بأي مظهر من مظاهر التعبير عن آلامها أو آمالها . وفي مثل هذا الجو فلابد لنا أن نتصور أن استخدام أجهزة الأمان الالكتروني واستئجار الحرس الخاص وبناء الأسوار سيتزايد .

وأغلب الظن أن الاقبال على الهجرة إلى خارج البلاد سيستمر إن لم يزد عما هو عليه الآن . وستكون أغلب الفرص في البلاد العربية التي

ستظل، وحتى ثلاثينات القرن القادم، فى رفاهية نسبية لتوقع ازدياد الطلب على نفطها وكذلك أوروبا التى ستعانى فى ذلك الوقت من قلة اليد العاملة فيها نظرا لندرة المواليد وازدياد عدد شيوخها. وتقدر المجموعة الأوروبية أنها ستكون فى حاجة إلى حوالى ٧ ملايين عامل فى ذلك التاريخ تنوى تهجيرهم إلي أوروبا من بلاد العالم الثالث وعلى الأخص من بلاد جنوب البحر الأبيض المتوسط . وستكون معظم العمالة المطلوبة هى لأداء الخدمات الدنيا، وستكون بعقود محدودة المدة يستجلب فيها العمال دون أن يصطحبوا عائلاتهم حتى يمكن إعادتهم إلى بلادهم بعد انتهاء مدة عقودهم. وهذه السياسة الجديدة هى نفس السياسة التى تتبعها سويسرا فى الوقت الحاضر، وهى بغرض تفادى مشاكل مواءمة المهاجرين لبلادهم الجديدة والتى كثيرا ما تأتى مع وصول أعداد كبيرة من بلاد العالم الثالث .

(٣)

رسمت هذه الصورة لحال مصر فى ثلاثينات القرن الواحد والعشرين، على فرض أن ما يحدث اليوم في مصر سيتم اسقاطه حتى هذه السنوات وهو أمر غير محقق وأرجو أن تخيب تنبؤاتى هذه كما خابت في المرة السابقة، على أن الشيء الأكيد، هو أن استمرار الحال على ما هو عليه سيؤدى إلى مستقبل لا أظن أن النخب ذاتها تحب أن تراه. وغرضى هنا هو تنبيهها إلى الشقاء الذى سيجلبوه على بلادهم وعلى أنفسهم قبل أى شئ آخر إن لم ينتهوا للأمر .

ولمصر من الميزات الخاصة ما يمكنها من أن تجد لنفسها مكانا بارزا فى هذا العالم الجديد الذى نراه يبزغ اليوم، فلديها الموقع والتاريخ والجو المعتدل والبشر، فهى فى موقع حاكم بين القارات الثلاث وهى وسط بين طوكيو ونيويورك مما يمكن أن يجعلها شريانا للنقل ووسيطا لانتقال المال. وهى ذات تاريخ عريق فى آثاره وتراثه، وهى ذات جو معتدل على طول العام، مما يمكن أن يخرج المحاصيل وقت مالا يستطيع غيرها أن يخرجه، ولديها امتداد مكانى هائل ومصادر للطاقة ويسكنها بشر ذوى تراث فى احترام العمل والنظام والسماحة والحياة المدنية .

وبلاد بكل هذه الامكانيات لا يجوز لها إلا أن تكون بلادا كبيرة ومؤثرة !

الاستخدام الأمثل لامكانيات مصر من الأرض والمياه والطاقة

يسكن أرض مصر قرابة الستين مليونا من البشر يزدحمون على رقعة من الأرض لا تزيد مساحتها على ٧ ملايين فدان. وهم في ازدحامهم يتنافسون على المكان حتى كادوا يفسدونه بالمناطق العشوائية التى أحاطت بالمدن دون تخطيط وبالمبانى الأسمنتية التى أقيمت فى قلب الريف وزحفت على أجود الأراضى الزراعية التى تقلصت مساحتها عاما بعد آخر .

ويبدو للناظر عن بعد، أنه لايوجد سبب واحد يجبر المصريين على العيش فى هذا الضيق. فأمامهم المكان المتسع فى الصحراء الشاسعة التى تحيط بوادى النيل، كما أن ببلادهم المقومات الأساسية التى تقوم عليها عملية التعمير من المياه والطاقة، ومع ذلك فقد عجز المصريون عن الاستفادة من هذه المصادر الثلاثة : المكان والمياه والطاقة، بل هم الآن في طريقهم لتبديدها. وتوجد هذه المصادر فى مصر دون غيرها من البلاد المجاورة فبلاد الشام عامة، وفلسطين واسرائيل والأردن خاصة، فقيرة فى هذه المصادر الثلاثة فليس لدى أى منها مكان متاح للامتداد أو مياه يمكن توفيرها أو طاقة من أى نوع لاستخدامها فى أى بناء. وربما كان هذا الفقر فى هذه الموارد الطبيعية الأساسية هو أحد أسباب اندفاع اسرائيل للسلام بعد أن فطنت إلى أنه لم يعد أمامها - وقد استفادت من مصادر ثروتها الأساسية هذه إلى أقصى الحدود - إلا

بناء جسور التعاون الإقليمي والامتداد خارج الحدود. ولا يسع القارىء لكتاب بيريز وناعور «الشرق الأوسط الجديد» الذى صدر فى سنة ١٩٩٤، ولكتاب الحكومة الاسرائيلية الذى أصدرته بمناسبة انعقاد قمة الدار البيضاء فى أكتوبر سنة ١٩٩٤، إلا أن يرى أن الانفتاح عبر العالم العربى المحيط هو أحد الأهداف الأساسية للسياسة الاسرائيلية الجديدة .

أما مصر، فعلى الرغم من امتلاكها للموارد التى تؤهلها لتعمير صحاريها فقد عجزت عن ذلك ولم تستفد منها في حل مشكلات توزيع السكان أو رفع نوعية العيش لأهلها، وما يدعو إلى الأسى أنها فى طريق تبديدها .

المكان

يشعر المصريون، كلما ضاقت بهم الأرض التى يعيشون عليها، بأن عليهم أن ينتقلوا إلى الصحراء التى تحيط بالأرض التى يسكنونها من كل مكان والتى تشكل أكثر من ٩٦٪ من مساحة بلادهم. ولا يحتاج المرء إلى عناء كبير، لكى يدرك أن الكثافة السكانية لأرض المعمور من مصر كبيرة فهى تبلغ ألفى شخص للكيلو متر المربع الواحد ، أى أن نصيب الفرد هو قطعة من الأرض لا تزيد مساحتها على ٥٠٠ متر مربع أو ٢٠ × ٢٥ مترا، على الفرد أن يدبر منها معاشه بالكامل وأن يعطى جزءا منها لمختلف المرافق اللازمة لحركته أو تعليمه أو العناية بصحته وجزءا آخر لإقامة البناء الأساسى الثابت للأمة كالمصانع أو المنشآت العامة .

تعيش فى وادى النيل المحدود المساحة، إذن، كتلة ضخمة من البشر تتنافس على موارد محدودة مما يجعل التفكير فى تعمير الصحراء التى تحيط بوادى النيل من كل جانب محتما. فمازالت الصحراء هى الجهة الباقية أمام مصر للتخفيف عن الوادى الذى تدهورت فيه نوعية الحياة تحت ضغط كتلة البشر .

ومما يزيد فى أهمية هذه الجبهة، هو أنها تكاد تكون المنطلق الوحيد لحل مشكلة اكتظاظ السكان وضيق العيش الذى يجعل من حسن استخدام- فضلا عن تنمية - مصادر الثروة فى وادى النيل نفسه أمرا صعبا. فالتوسع فى الأرض الزراعية فى وادى النيل تحدده كمية المياه المتاحة وقلة المساحات ذات التربة الصالحة والموجودة على ارتفاع مناسب عن مصدر المياه كما يحكم اكتظاظ السكان التوسع الصناعى الذى سيصبح باهظ النفقة إذا أريد له أن يبنى دون أن يلوث الجو أو ماء النهر. وحتى التوسع السياحى، الذى يعتقد الكثيرون أن لوادى النيل فيه ميزة خاصة له حدوده ، فالآثار المهمة صغيرة المساحة والوصول إليها كائن فى دروب يصعب تصور توسيعها لاستيعاب أعداد أكبر من السائحين كما أن مشكلات الازدحام والضوضاء والتلوث تضع حدا لعدد السائحين، الذين يمكن أن تستقبلهم البلاد .

وقد ظلت الصحارى المصرية حتى وقت قريب أرضا لا عمار فيها يخافها المصريون ولا يرغبون فى العيش فيها ويحسبون زيارتها ولو زيارة عابرة مغامرة كبيرة. كما جاء وقت لم يكن يسمح للمصريين بالتجوال فيها فقد كان دخولها يحتاج إلي تأشيرة من السلطات. على

أن هذا كله قد تغير الآن، فقد اكتشف المصريون مع تقدم وسائل النقل والمواصلات وتحت عوامل الضغط السكاني وجها واحدا من إمكانات التعمير فوجدوا في شواطئ البحر الأحمر وإقليم غرب الاسكندرية أماكن صالحة للترفيه والراحة وكانوا قبل جيل واحد يظنون أنها بعيدة ككوكب المريخ . وقد رأيت هذا التغير في حياتي الناضجة فقد كانت أولى رحلاتي في الصحراء على ظهر جمل عندما لم يكن خارج وادي النيل طريق اسفلتي واحد يقطع الصحراء بما في ذلك طريقا القاهرة الاسكندرية والقاهرة السويس اللذان رصفا خلال الحرب العالمية الثانية، كما كان الوصول إلي مناطق البحر الأحمر أو الواحات أمرا شاقا يحتاج إلى استعدادات هائلة .

وكنا نحن الذين تخصصنا في دراسة الصحاري - موقنين بما لهذه الصحاري من إمكانات كبيرة تفوق بكثير إمكاناتها السياحية والترفيهية وكنا نضع لها خططا لتعميرها كانت تصطدم بندرة الماء العذب وعدم وجود مصدر للطاقة. والآن وقد أصبح من الممكن توافرهما فإننا نعود إلى كراساتنا القديمة لكي نعيد صياغة أحلامنا لكي نصطدم بمشكلة جديدة هي تبديد أجزاء كبيرة من الصحراء التي كان يمكن أن تكون مكانا مناسبا لعمليات التعمير وقد تزايدت عمليات التبديد هذه بدءا من سنة ١٩٧٤ وهي السنة التي احتفلت فيها هيئة المساحة الجيولوجية والتعدين التي كنت أرأسها بمرور مائة عام على قيام أول بعثة علمية منظمة لدراسة الصحراء الغربية والتي دعوت فيها إلى البدء في وضع خطة للاستفادة من الصحراء، وقلت عنها إنها تمثل امتدادا لمصر مثل ذلك الذي كان يمثله الغرب الأمريكي للولايات المتحدة وسيبيريا لروسيا.

وفى ذلك العام، تم إنشاء وزارة جديدة بمصر سميت بوزارة التعمير، عين لها وزير هو كبير مقاولى مصر الذى قام - تحت شعار ماسمي فى ذلك الوقت بغزو الصحراء - بعمليات بناء ضخمة استنفدت الجزء الأكبر من الأموال التى تدفقت على مصر بعد حرب سنة ١٩٧٣. وقد ظلت سياسة البناء هذه في المناطق المتاخمة لوادى النيل هى سياسة وزارة التعمير حتى اليوم . فالتعمير، فى ظل هذه السياسة، هو إقامة مبان أسمنتية نمطية فى أطراف المدن أو فى تجمعات خارجها سميت بالمدن الجديدة ، وقد انتقل هذا النشاط فى البناء فيما بعد إلى شواطئ البحار. ولاشك فى أن حصيلة كل ذلك البناء كانت خيرا على رجال المقاولات الذين أثروا ثراء فاحشا، إلا أن ذلك كله لم يحل أية مشكلة حتى مشكلة الإسكان التى ظلت مستحكمة مما اضطر جموع الناس إلى حلها بجهودهم الذاتية ، بالبناء من وراء ظهر السلطة فى مناطق عشوائية أقاموها حول المدن وفى قرى الريف. ويقدر عدد الذين يسكنون هذه المناطق، التى أقيمت منذ إنشاء وزارة التعمير، بحوالى عشرين مليون نسمة فى الوقت الذى لم تزد جملة سكان المبانى الجديدة التى أقامتها وزارة التعمير على مليونى نسمة .

وبالاضافة إلى ذلك، فإن المبانى الأسمنتية التى أقامتها الوزارة حول المدن تتسم بأنها عديمة الطراز أو الذوق كما أنها بنيت فى ازدحام وبدون مساحات خضراء مما أفسد الخطط لإمكان إعادة تخطيط المدن وتجميلها كما حدث فى حالة القاهرة عندما لم تستطع

الاستـفادة بالأراضى الجديدة التى نشأت حول طريقها الدائرى الجديد. فبدلا من أن تشكل هذه الأراضى مناطق جذب لإعادة تنظيم القاهرة، أصبحت مكانا لبناء العشوائيات والمضاربة فى الأراضى التى كانت كلها ملك الحكومة تخططها كما تشاء. قارن بين ما انتهى إليه حال الطريق، وما كنا نأمل فيه عندما اقترحنا بناءه منذ أكثر من ربع قرن مضى، كنا نأمل أن يتوسط الطريق خط للمترو يلف القاهرة لتسهيل الوصول إلى أى مكان فيها وكنا نأمل أن تقسم أراضى ما حول الطريق - بعد أن تحفظ بعض أجزائه «كمحميات طبيعية» إلى نطاقات تخصص لغرض عمرانى معين، أما المحميات الطبيعية، فكانت تشمل مناطق الجبل الأحمر والمعصرة وأبو رواش، ففيها بعض أجمل وأندر الظواهر الطبيعية الفريدة فى مصر كبقايا الغابات المتحجرة والنافورات الحارة القديمة وأماكن لأقدم أدوات صنعها الإنسان فى مصر وواجهات المحاجر التى استخدمها الأجداد فى بناء الآثار العظيمة. وكنا نأمل أن نخطط النطاقات لكى يحوى واحد منها ورش ومسابك ومصانع الحرفيين الصغيرة حتى يمكن إخلاء القاهرة مما يثير الضوضاء فيها، أو مما يجثم فوق أعظم مناطقها الأثرية فى القاهرة الفاطمية وفى حصن بابليون وفى نزلة السمان ، ولم يكن هذا الأمر صعب التحقيق لو أن الطريق قد أشرف على تنفيذه المتعلمون ذوو الخبرة .

عملية البناء الأخرى التى تتم الآن، والتى سيكون لها أسوأ الأثر على مستقبل الصحراء، هى التي تحدث على شواطئ البحار حيث أفضل الأماكن لإقامة منشآت التعمير. ففى السهول التى تحدها بل وتحت مياهها، تقع مكامن الغاز الطبيعى التى تم اكتشاف جزء منها خلال السنوات الأخيرة والتى مازال جزؤها الأكبر مخزونا تحت الأرض فى انتظار كشفه واستغلاله. ويشكل الغاز مصدر الطاقة الذى يمكن أن تبنى حوله منشآت التعمير ، وكان عدم وجوده هو العامل الكابح لأحلام تعمير الصحارى في مصر ، والآن وقد وجد فإن استخدامه فى عمليات التعمير سيكون رهن وجود حرم كبير لجميع الشواطىء المصرية التى لا يصح بأية حال ملكية الأراضى المطلة عليها لفرد أو لجماعة مهما كانت الأسباب . فالمبانى التى تقام على البحر مباشرة تحد من عملية تعمير الصحارى وتوقف أى تنمية خلف خط تنظيمها ، إذ كيف يمكن تعمير مكان بالصحراء عندما لا يكون الوصول منه إلى الشاطئ ممكنا .

وإنه لأمر يصعب على الفهم أن يسمح المصريون لشواطئهم بهذا الاستغلال غير المنظم. فالساحل الشمالى إلى الغرب من الاسكندرية قد تبدد تماما بسلسلة من المبانى الخاصة بحيث أصبح الوصول الحر إلى هذا الشاطئ مستعصيا ، ونحن نسير فى الاتجاه نفسه على طول سواحل البحرالأحمر وخليجى السويس والعقبة ، وإذا تيسر اليوم

لبضعة آلاف من الناس أن ينالوا نصيبا من هذه الشواطئ فإن آلافا بل ملايين عديدة أخرى ستحرم من هذا النصيب بل سيمتد الحرمان إلى أغلبية أحفاد مالكيها في الوقت الحاضر .

الأمر الثالث الذى يسهم فى تبديد المكان هو عدم وجود طريق منظم ومحدد لامتلاك الأراضي الصحراوية وتداولها فى الأسواق مما تسبب عنه نهب أجزاء كبيرة منها خرجت من دائرة الاستفادة العامة لها. ومازالت ملكية الأراضى الصحراوية تتم كمِنحة من الحاكم أو بالاستيلاء عليها عنوة ويفرض الأمر الواقع فى غفلة القانون ، وهذا واحد من أهم الأمور التى تبدد الأرض وتعيق إنشاء السوق التى يتبادل الناس فيها أملاكهم الموثقة فى حرية وأمان وهى من الأسباب التى تجمد تنمية الصحراء والحركة فيها. ويحتاج بناء سوق نشط لتبادل العقارات إلى تاكيد حقوق الملكية ووضعها فى حجة ليس فيها أى لبس عن مساحة وأبعاد وموقع العقار يتم توثيقها فى جهاز مركزى يحكمه القانون. ومثل هذه الوثائق، عندما تدخل السوق ويتبادلها الناس فى حرية، ستنتقل الملكية لمن يستطيع الاستفادة منها أحسن الاستفادة، وليس فى مصر حتى اليوم نظام ناجح للتوثيق، فلا يزال أكثر من ثلاثة أرباع العقارات والأراضى في وادى النيل غير موثقة ، أما فى الصحراء فالتوثيق يكاد لا يكون معروفا ، وتكاد مصر تشبه فى هذا الأمر أوروبا القرون الوسيطة قبل أن تدخل فى نظام واقتصاد السوق .

ويسهم عدم وجود خطة قومية لتنمية الصحراء إسهاما كبيرا في تبديد الأرض. ذلك أن النظر إلى الصحراء ككل سيضمن الاستفادة المثلى من كل موقع فيها كما يسهم عدم وجود قوانين تنظم دق الآبار وسحب المياه الجوفية منها فى تبوير الأرض عندما تتداخل دوائر تأثير الآبار المتجاورة أو يزيد سحب المياه على حد معين. كما أن عدم وجود الخرائط المفصلة التى تحدد الأماكن الصالحة للزراعة يضر بالأراضى الواطئة عندما تستقبل أملاح الغسيل من الأراضى العالية. وكنت قد دعوت في السبعينيات إلى ضرورة وضع خطة قومية شاملة لتعمير الصحراء، ورفع الخرائط لبعض أماكنها المرموقة للتعمير والاحتفاظ بباقيها كمحميات طبيعية، وبالفعل فقد تم وضع خطة مبدئية قام بها قطاع المشروعات بالهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية إلا أن المضى قدما فى تنفيذ ما كانت تحتاج إليه الخطة من دراسات لم يتم فلم يرغب أحد من المسئولين فى السبعينيات أن يشاركنا أحلامنا فقد كانت لهم أحلام وأهداف أخرى !

المياه

تتمتع مصر دون غيرها من دول حزام الصحارى المدارية، بنصيب أكبر نسبيا من المياه لوجود نهر النيل فيها والذى يمدها فى الوقت الحاضر بحوالي ٥٥,٥ بليون متر مكعب من المياه تستخدم منها مصر فى الاستهلاك المنزلى (٦,٥٪) والصناعة (٦٪) والباقى فى الزراعة ولا

يذهب إلى الصحراء من مياه النيل إلا أقل القليل لتغذية بعض مدن ساحل البحر الأحمر وغرب الاسكندرية .

أما مصادر المياه العذبة بالصحراء، فتنحصر فى الأمطار التى تتساقط على طول ساحل مصر الشمالي فى حدود ١٠٠ مم فى السنة ينساب الجزء الأكبر منها إلى البحر ويستخدم الباقى فى الزراعة الموسمية للقمح والشعير في مواقع كثيرة من الساحل الشمالى. ويأتى أكثر المطر فى سيول جارفة، وهذه يروح معظمها إلى البحر وقد حاول المصريون أخيرا حجز هذه المياه بإقامة السدود فى مجاريها إلا أن محاولاتهم لم تكن ناجحة تماما، لأن السيول تأتى فى موجات كاسحة تجرف أقوى بنيان. مع ذلك، فإن دراسة حديثة قدرت إمكان تخزين حوالى ٢٥ مليون متر مكعب من مياه سيول شمال سيناء . والمصدر الأساسي للمياه فى الصحراء هو مخزون المياه الأرضية، الذى يقع تحت سطحها ويقع الجزء الأكبر منه تحت سطح الصحراء الغربية وشمال سيناء، ويقدر أقل أهمية فى عدد من مصبات وديان الصحراء الشرقية وجنوب سيناء. أما عن مخزون المياه بالصحراء الشرقية وجنوب سيناء فهو قليل لطبيعة تضاريس هاتين المنطقتين الجبليتين حيث تنحدر المياه على سطوح جبالهما إلى البحار أو وادى النيل ولا يبقى منها إلا القليل الذى يتخلل صخور سهولها لكى يخزن تحت السطح أما شمال سيناء فأرضه منبطحة تأتى إليه أكثر المياه التى تتساقط على

شبه جزيرة سيناء عن طريق عدد من الوديان من أهمها وادى العريش الذى يصرف أكثر من ثلثى مياه جنوب ومنتصف سيناء كما يتساقط عليه المطر. ويستغل الخزان الجوفى لمنطقة شمال سيناء فى الوقت الحاضر، ففى دلتا وادى العريش أكثر من ٢٢٠ بئرا سطحية تعطى تصرفا يقدر بحوالى ٧٠,٠٠٠ متر مكعب فى اليوم (أو ٢٥ مليون متر مكعب فى السنة) تستخدم فى زراعة ما يقرب من ٤,٠٠٠ فدان ، وفى منطقة بئر العبد تزرع الكثبان الرملية الساحلية بآبار ضحلة فى حدود ٤,٠٠٠ فدان أخرى ، أما المياه الجوفية التى توجد على أعماق كبيرة فى طبقة الطباشير أو الحجر الرملى فإنها لم تستغل بعد. ويقع خزان المياه الجوفية فى هذه الطبقات على أعماق تتراوح بين ٥٠٠ ، ١٢٠٠ متر تحت السطح وهى قليلة التصرف ، إذ لم يزد تصرف أى بئر دقت فيها حتى هذه اللحظة على ٣٠ مترا مكعبا فى الساعة (أى حوالى ٢٥٠,٠٠٠ متر مكعب فى السنة) .

أما خزان المياه الأرضية بالصحراء الغربية، فهو ممتد لمسافات كبيرة، وتختلف سعته وقدرة مياهه على الانسياب من مكان إلى آخر. وباستثناء بعض المناطق الصغيرة فإن هذا الخزان يحتوى على مياه خزنت منذ وقت طويل وهى غير متجددة فى معظمها ، وكان المشتغلون بالعلم فى الماضى يعتقدون أنها تتجدد نتيجة وصول أمطار هضبة تبستى بمنطقة الساحل الافريقى إليها إلا أن

البحث الحديث أثبت أن معظم الميـاه تجمعت خلال الفتـرات المطيرة التى حلت بأرض مصر خلال العصـور الجيـولوجية القـديمة وأنها لذلك غير متجددة .

ويمتد خزان المياه الأرضية تحت الصحراء الغربية لمسافات شاسعة وهو من الحجر الرملى ذى النفاذية العالية والحامل للماء بين حبيباته ، وكان هذا الخزان موضوع دراسات عديدة كان من أشملها ما قامت به مؤسسة تعمير الصحارى وهيئة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة عن خزان المياه الأرضية بواحات مصر التى أطلق عليها اسم الوادى الجديد. وفى هذه الدراسات رفعت الخرائط ودق العديد من الآبار الاختبارية وجمعت البيانات الأساسية وعملت نماذج رياضية عن كمية المياه التى يمكن استخراجها منه. وقد أثبتت هذه البحوث أنه من الممكن زيادة مقدار السحب من هذا الخزان فى حدود بليون متر مكعب فى السنة للمائة سنة المقبلة ، ويسحب من الخزان فى الوقت الحاضر حوالى ٤٠٠ مليون متر مكعب على النحو التالى(بالمليون متر مكعب فى السنة) : آبار الخارجة (٩٥) – الداخلة (١٩٥) – الفرافرة (١) – البحرية (٥٠) – سيوة (٦٠) . وبالواحات ٧٢٣ بئرا قديمة ونبعا ذات تصرفات صغيرة ، ٤٨٥ بئرا عميقة يستخرج منها فى الوقت الحاضر (سنة ١٩٩٣) حوالى ٨٥٠ ألف متر مكعب فى اليوم ، وقد تناقص تصرف البئر العميقة منذ بداية مشروع الوادى الجديد سنة ١٩٦١ من

متوسط ٢٨٦ مترا مكعبا فى الساعة إلى حوالى ٧٢ مترا مكعبا فى الساعة فى سنة ١٩٩٣ ، كما تناقص تصرف آبار وعيون الأهالى أيضا بل وتوقف تدفق الكثير منها مما استوجب استخدام محطات رفع جعلت ثمن استخراج المتر المكعب الواحد بعد رفع أسعار الطاقة أخيرا أكثر من ١٦ قرشا .

وتستخدم هذه المياه فى الوقت الحاضر فى زراعة ٤٣,٠٠٠ فدان فى الوادى الجديد، بمعدل ٧٥٠٠ متر مكعب لكل فدان تبلغ تكلفتها الحقيقية حوالى ١٢٠٠ جنيه فى السنة، مما يجعل من الزراعة فى الصحراء عملا غير اقتصادى وغير مجد. فإذا أضفنا إلى ذلك أن كمية المياه المتاحة فى الصحراء – سواء المتجدد منها أو الذى يتساقط عليها فى صورة أمطار أو القابل للاستخراج من باطنها – هى كمية محدودة لا تزيد على ٤ بلايين متر مكعب، لأيقنا أن التوسع الزراعى فى الصحراء لن يؤدى إلا إلى زيادة طفيفة فى جملة الإنتاج الزراعى فى مصر .

وتشمل كمية المياه المتاحة فى الصحراء حوالى بليون متر مكعب من المياه المتجددة التى تتساقط على الحزام الشمالى فى معظمها، و٣ بلايين متر مكعب يمكن استخراجها من خزانات باطن الأرض غير المتجددة يأتى ١,٥ بليون متر مكعب منها من جنوب غرب مصر وهو ما سمى بمشروع «شرق العوينات»، وبليون متر مكعب من الوادى الجديد

ونصف بليون متر مكعب من شمال سيناء ومناطق أخرى. ومشروع شرق العوينات، شأنه شأن مشروع الوادى الجديد، من المشروعات التى درس خزانها الجوفى من المياه دراسة وافية أثبتت أن فى الإمكان استخراج حوالى ٤,٧ مليون متر مكعب يوميا من باطنها لمدة مائة سنة ينخفض خلالها منسوب الماء الأرضى بين ٦٠ ، ٨٠ مترا لكى يصل الضخ إلى عمق ١٠٠ إلى ١٤٤ مترا تحت السطح. وكما سبق القول فإن المياه الأرضية بالصحراء غير متجددة وما يسحب منها لا يأتى بدل منه، كما أن رفعها إلى سطح الأرض بالطرق التقليدية غالى التكلفة مما يجعل استخدام هذا المورد الثمين فى الزراعة من الأمور التى تدخل فى بابا التبديد فمردود استخدام المياه فيها قليل بالمقارنة بمختلف الأنشطة الأخرى .

وحتى المناطق التى يتدفق فيها الماء دون الحاجة إلى رفعه، فإن مردود الزراعة كثيرا ما يكون ضئيلا ذلك لأن التوسع الزراعى فى هذه المناطق كثيرا ما يجئ بصعوبة صرف المياه ، وأبرز الأمثلة لذلك ما يحدث اليوم فى واحة سيوة حيث تسبب تفجر المياه فيها فى ارتفاع منسوب المياه الأرضية وزيادة الأملاح وتدهور زراعتها مما سيؤدى بكل تأكيد إلى اختفاء هذه الواحة فى غضون الخمسين سنة المقبلة ما لم يتم إيجاد حل لصرف المياه الزائدة عنها.

ولنا فى الماضى عبرة، فقد تسبب تدفق المياه فى غابر الزمان إلى إفساد مناطق واسعة فى منخفضات الواحات الخارجة والداخلة بل وواحات كاملة أخرى كانت زاهرة فى ماضى الزمان إلى الجنوب والغرب من الواحات الحالية واختفت تماما اليوم عندما دق الرومان الآبار فيها دون حساب لاستخراج الماء المخزون فى الطبقات السطحية منها فتفجرت العيون فى أمكنة كثيرة، وتحولت أجزاء كبيرة من هذه المنخفضات إلى بحيرات، فلما انتهى مخزون المياه من هذه الطبقات السطحية تركت الواحات خرابا بعد أن كانت مكانا مزدهرا لفترة طويلة من الزمان وحتى تعميرها فى ستينيات القرن العشرين .

على أن كل هذه الحقائق والدراسات لم تصل بعد إلى آذان السلطة التى مازالت تدعم الزراعة الصحراوية التى تبدد المياه المحدودة والثمينة تحت الصحراء، والتى كان من الممكن الاستفادة منها فى أنشطة أخرى تشارك فى بناء مصر الجديدة .

الطاقة

البترول والغاز هما عصب الحضارة الحديثة ومصدر الطاقة التى تدير أدواتها ومصانعها ، دون وجودهما لا يتم تعمير أو بناء، وهما كالماء العذب أعمدة أساسية فى تعمير الصحراء ، وقبل اكتشافهما بكميات معقولة كان الكلام عن تعمير الصحراء لا يخرج عن الحلم .

ويوجد البترول والغاز بمصر بكميات تفيض عن احتياجاتها الحالة مما يتيح لها تصدير جزء منهما، وفي هذا تتميز مصر عن معظم بلاد العالم التى تضطر إلى استيراد حاجتها من الطاقة. وفي تصورى أن هذه الميزة التى لا يتمتع بها إلا عدد قليل من البلاد قد لايزيد على أصابع اليدين، هى مفتاح مستقبل مصر لو أحسن استخدامها واحتفظت مصر بثروتها البترولية لنفسها وأوقفت تصديرها واستفادت منها في بناء المصانع وتعمير البلاد وإيجاد فرص للعمالة ورفع مستوى العيش بها .

ونحن نعيش وسط عالم أثرى الكثير من بلاده بتصدير ثروته البترولية مما ترك لدى الكثيرين الانطباع بأن الطريق الوحيد للاستفادة من هذه الثروة هو فى تصديرها إلى خارج البلاد . وهذا أمر إن صح مع الدويلات قليلة السكان ذات الاحتياطات الضخمة من البترول، أو مع الدول التى لم يصل مستواها الحضارى للقدرة على الاستفادة من هذه الثروة، فإنه لا يصح أبدا في حالة مصر. فهى دولة كثيفة السكان، احتياطياتها المثبتة من البترول والغاز متواضعة، كما أن لديها قاعدة كبيرة من العلماء والخبراء ورجال الأعمال مما يمكنها من الاستفادة من ثروتها البترولية محليا لبناء قاعدة صناعية متينة يمكن أن تدر لها أضعاف ما سوف تدره عليها عملية التصدير. ومع ذلك يقوم المسئولون اليوم بتصدير جزء من إنتاج مصر من البترول، كما أنهم يخططون

لتصدير الغاز لخارج البلاد ، وقد أصبح لمصر اليوم احتياطى كبير من الغاز بعد اكتشاف مكامن كبيرة له فى الصحراء الغربية والدلتا وسواحل البحار .

ولمصـر تاريخ عـريق في البحـث عن البتـرول واكتشـاف مكامنه، فقـد كانت واحـدة مـن أوائل البـلاد التي بحثت عنه وكانت أول بئر دقت ويهدف البحـث عنـه في سـنة ١٨٨٦ وأول حقـل أنتج البترول تجاريا في سنة ١٩١٠ وامتـد البحـث عنه في شـواطئ خليـج السـويس إلى أرجاء مصر ثم إلى المياه السـاحلية، وكان أول حقل اكتشـف تحـت ماء البحـر هو حقـل بلاعيـم بخليج السويس سنة ١٩٦١. ثم توسع البحث عن الغاز الطبيعي الذى اكتشف أول حقل له في «أبو ماضى» بمحافظة كفر الشيخ فى سنة ١٩٦٧، وقد تزايد إنتاج مصر من البترول والغاز عبر السنين حتى أصبح أكثر قليلا من الخمسين مليون طن في سنة ١٩٩٣ ، تستهلك منها محليا حوالى ٢٧ مليون طن (٢٠ مليون من البترول ومايوازى ٧ ملايين طن من الغاز) تشكل ٨٦٪ من مصادر الطاقة في مصر «وباقى المصادر فيأتى من الفحم «٤٪» ومساقط المياه «١٠٪» .

وتقع حقول الغاز الطبيعي فى شمال الدلتا وسواحلها «٧٥٪ من الاحتياطى» وشمال الصحراء الغربية «٢٠٪ من الاحتياطى» كما يصاحب الغاز الكثير من حقول البترول بخليج السويس .

ويستخدم الغاز الطبيعى أساسا فى إنتاج الكهرباء «٦٤٪» وفى صناعة الأسمدة «١٧٪» وفى الصناعة عامة وعلى الأخص فى مصانع الأسمنت «١٨٪» والمنازل «١٪» . ويأتى معظم الغاز المستخدم من حقلى «أبو ماضى» «كفر الشيخ» وأبو قير بشمال الدلتا «٥٢٪» وحقول بدر الدين ، وأبو سنان، وأبو الغراديق من الصحراء الغربية ٣٤٪ ومن الغاز المصاحب لحقول بترول خليج السويس «١٣٪» ومازالت هناك حقول من الغاز الطبيعى التى لم تستغل بعد كحقول التمساح والقنطرة والطينة والقرعة وغيرها .

وتصدر مصر الفائض من إنتاجها من البترول الذى يشكل أكثر من ٥٠٪ من جملة قيمة صادراتها. أما الغاز الطبيعى الفائض فلم يتم تصديره بعد، وإن كانت النية معقودة على ذلك ، وقد تزايد الاحتياطى المثبت من الغاز الطبيعى والغاز المصاحب للبترول بسرعة كبيرة منذ اكتشافه في سنة ١٩٦٧ حتى وصل الى ١٢.١ تريليون «مليون مليون» قدم مكعب فى سنة ١٩٩١ ثم قفز مرة واحدة الى ٢١ تريليون قدم مكعب فى سنة ١٩٩٣ .

وقد جاءت الاكتشافات الكبيرة هذه مفاجأة وجد المسئولون أن في تصديرها طريقا سهلا للحصول على العملات التى يمكن أن تساهم فى تعديل ميزان المدفوعات فقاموا بتشجيع المشروعات المشتركة مع شركات الغاز لتصديره الي إسرائيل. ولم يفكر أحد فى استغلال هذا الغاز داخل مصر والاستفادة منه فى تعمير الصحراء. ويدفع البنك

الدولى مصر فى اتجاه تصدير أكبر كمية من بترولها وغازها من أجل الاسراع فى تعديل ميزان مدفوعاتها. وهو لايفعل ذلك بتشجيع تصدير الفائض فقط، بل ويدفع مصر لزيادة هذا الفائض بالإقلال من استخدامها المحلى للبترول والغاز وذلك عن طريق رفع سعره على المستهلك بحجة ايصال السعر الى مايسمى «بالاسعار العالمية». وقد قامت مصر بالفعل برفع أسعار منتجاتها البترولية رفعا أدى الى ارتباك كبير فى اقتصاديات عدد كبير من صناعات وزراعات مصر. أنظر مثلا ما أدى اليه رفع سعر المواد البترولية المستخدمة فى توليد الكهرباء «والتى أصبح ٨٠٪ منها يولد حراريا) من ٧.٥ جنيه لطن المازوت فى سنة ١٩٨٥ الى ١٢٠ جنيها فى سنة ١٩٩٣ على أسعار الكهرباء التى زادت الى أكثر من أربعة أضعافها خلال هذه المدة. هذه الزيادة الهائلة فى سعر الكهرباء ستؤدى الى خراب عدد كبير من الصناعات مثل تلك التى تدخل الكهرباء فى مكوناتها كصناعة السماد والالومنيوم والحديد والصلب أو التى تدار بالكهرباء كصناعات الغزل والنسيج والصناعات المعدنية أو الغذائية. كما أن هذه الزيادة ستؤثر سلبا علي الزراعة المصرية التى أصبحت تعتمد على المواد البترولية التى تعتمد على رفع الماء الى الحقول. وللقارىء أن يتصور قدر القلق الذى يمكن أن يحل بمصر ومعظم مؤسساتها الانتاجية على حافة الهاوية

الخلاصة

رأينا فى العرض الذى قدمناه أن مصر قامت بتبديد، أو هى فى طريقها الي تبديد، العناصر الثلاثة التى كان من الممكن أن تكون

أساسا لتعمير صحاريها وتخفيف اكتظاظ السكان فى وادى النيل وتحسين نوعية حياة أبنائها ورفع مستوى معيشتهم. ففى حالة المكان، فقد بددته أو هى فى طريق تبديد معظمه بالبناء غير المخطط الذى قامت به عبر سنوات من النشاط الذى استنفد الجزء الأكبر من أموالها وبحرمانه من أن تكون له واجهة على البحر وبعدم تنظيم طريقة ملكيته وحجب أراضيه عن التداول فى السوق وبعجزها عن وضع خطة عامة للاستفادة من مختلف مواقع الصحراء الاستفادة المثلى ، وقد أضافت بترك أجزاء كبيرة منه لقلب زبالة المدن وبقايا مصانعها ووسائل نقلها (وقيل أيضا زبالة العالم الصناعى التى تواردت أخبار استقبال مصر لبعضها ودفنها سرا فى بعض أماكنها) .

وفى حالة المياه، فقد تبدد جزء كبير من مخزونها الموجود تحت أرض الصحراء فى أنشطة غير اقتصادية لم تعط مردودا يذكر ، كما بددت جزءا آخر بإطلاقه دون رابط حتى أغرق مناطق بأكملها كما هو الحال فى واحة سيوة.

وفى حالة الطاقة، فإنها ستقوم بتصديرها الى خارجة البلاد دون الاستفادة منها فى عمليات التعمير والبناء .

والناظر الى منطقة الشرق الأوسط يجد أن مصر هى الدولة الوحيدة بينها التى تجمعت لديها هذه العناصر الثلاثة، ومع ذلك فهى أفقرها وأقلها فى نوعية حياة أبنائها. ويبين الجدول التالى أن مصر هى من أقل البلاد كثافة فى السكان وأكثرها ثراء فى الماء ومصادر الطاقة :

الدولة	دخل الفرد سنة ٩٢ بالدولار الامريكى	معامل التنمية البشرية ★	كثافة السكان فرد فى الكيلو متر المربع	نصيب الفرد من المياه المتاحة متر مكعب/ سنة	نصيب الفرد من الاحتياطيات المثبتة من		
					الفحم طن	البترول برميل	الغاز متر مكعب
إسرائيل	١٢,٢٩٠	٠,٩٠٠	٢٢٣	٤٧٥	–	–	–
الأردن	١,١٢٠	٠,٦٢٨	٤١	١٨٥	–	–	–
سوريا	١,١٧٠	٠,٧٢٧	٦٨	٥٠٠	–	١٣٠	١٤,٥٠٠
لبنان	؟	٠,٦٠٠	٢٦٤	٢٧٠	–	–	–
مصر	٦٤٠	٠,٥٥١	٥٨	١٠٥٠	٠,٥	١٠٠	١٠,٠٠٠

★ معامل التنمية البشرية كما جاء فى تقرير الأمم المتحدة (١٩٩٤) يبين مستوى الصحة والتعليم والدخل والتى تكون فى احسنها كلما ارتفع الرقم.

وليس لى من تفسير لما جاء فى هذا الجدول من بيانات الا أن مصر لم تستفد من امكاناتها، وأنها أقدمت على تبديد ثروتها. وأريد من القارىء فى النهاية أن يتصور معنى مصر وقد استفادت من ثروتها وجعلت من بترولها خيرا على البلاد وسندا لصناعاتها وأساسا لبناء مجتمعات صناعية تبنى حول مدن كاملة تنشأ فى مواقع استكشاف الغاز بقلب الصحراء وتمتد بالماء العذب من المياه الأرضية ان وجدت أو بأنبوب من النيل بعد أن يتم ترشيد استخدام المياه فيه ، وبناء مثل هذه المدن سيقلل من كثافة السكان فى وادى النيل وسيزيد من ثروة البلاد ويعطى لأبنائها عملا وأملا فى مستقبل أفضل .

ولما كانت مياه الصحراء محدودة الكمية، فإن الواجب يحتم علينا الحفاظ عليها لاستخدامها أفضل الاستخدام، وفى ظنى أن هذا يأتى بحفظ هذه المياه للتنمية الحضرية ولعمليات التوسع الصناعى المبنى على التكنولوجيا المتقدمة. ومن المؤكد أن استخدام المياه فى عمليات التوسع الزراعى قد لايكون أفضل الاستخدام لهذا الماء المحدود الذى رأينا غلاء إستخراجه ورفعه الى سطح الأرض. وليس هناك من شك فى أن مردود استخدام وحدة المياه فى مجال التوسع الصناعى سيكون أكبر بكثير من مردود استخدامها فى الزراعة وأفضل أماكن بناء الصناعة هو ماجاور مصادر الطاقة وماجاور البحر مثل : منطقتى خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط الى الغرب من الاسكندرية. وبالمنطقتين من الخامات مايصلح لإنشاء مجمعات صناعية، فحول

سواحل خليج السويس توجد خامات الفوسفات والبوتاسيوم اللازمتان لصناعة الأسمدة كما أن بالمنطقة الخامات اللازمة لصناعة الأسمنت والسبائك المختلفة. أما أفضل المناطق للزراعة فهى المناطق التى تتدفق فيها الآبار دون الحاجة الى رفعها حتى يتم ايجاد طريقة رخيصة للتغلب على مشكلة رفع الماء من الأعماق باستخدام مصادر الطاقة المتجددة.

الباب الثانى

فى النظام العالمى الجديد

مصر والنظام العالمى الجديد
(١)

نحن نعيش في بدايات عالم جديد نشأ فى أعقاب سقوط الاتحاد السوفييتى ونهاية الحرب الباردة فى سنة ١٩٨٩. وهو عالم يختلف اختلافا كبيرا عن العالم الذى عاصرناه وشهدنا ميلاده فى أعقاب الحرب العالمية الثانية والذى تميز بصراع شرس بين الدولتين العظميين اللتين خرجتا منتصرتين من هذه الحرب . وفى هذا الصراع، لجأت الدولتان المتصارعتان الى كل الوسائل - شرعية كانت أو غير شرعية- فيما عدا الحرب الساخنة التى عاش العالم كله على حافتها لتقويض الأخرى . ولم تنشر بعد تفاصيل هذه الوسائل وإن كان من المؤكد أنها كانت فى الكثير من الأحيان غير أخلاقية ومنافية لمبادىء القانون الدولى ولميثاق حقوق الإنسان. وفى هذه الفترة، ازدهرت فنون الدعاية وتوجيه الرأى العام والتشويش على الأخبار بل وتشويهها "Disinformation" . وفيها كان من الممكن للكثير من حكام دول العالم الثالث الابقاء على كراسيهم فى الحكم والاحتفاظ بدولهم كوحدات قائمة بفضل معونة الدولة الأعظم المساندة، حتى وإن كانوا على جهل

بفنون الحكم والإرادة ومهما جلبوا على بلادهم من دمار . ففى فترة الحرب الباردة، كانت الدولتان الأعظم تتسابقان لالتقاط أية دولة قبل سقوطها للحفاظ عليها أملا فى الاستفادة منها فى بناء سلسلة القواعد العسكرية والاقتصادية التى كانت كل منهما تسعى لبنائها لتطويق القوة الأخرى . أما وقد انتهت هذه الفترة فقد انتشرت ظاهرة تحلل الكثير من الدول سيئة الحكم بل وسقوطها حتى ليمكن القول إن هذه الظاهرة هى إحدى سمات النظام العالمى الجديد التى لم يعد وقوعها لافتا للانتباه أو مثيرا للقلق كما حدث فى حالة تحلل دول مثل زائير أو العراق أو الصومال أو افغانستان .

كان انتصار المعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة علي الاتحاد السوفييتى ساحقا وسريعا، تم دون اطلاق طلقة واحدة: ففى خلال أشهر قليلة، استسلمت هذه الدولة العظمى لكل مطالب المنتصرين، وتم تفكيكها وحل جيشها وهدم صناعاتها وتحويلها إلي دولة تابعة يكاد ألاّ يكون لها وزن أو صوت فى العالم الجديد الذى نشأ عقب سقوطها .

ويقود هذا العالم الجديد الولايات المتحدة الأمريكية التى أصبحت اليوم القوة المسيطرة علي مصائر العالم . أقول ذلك من واقع مانراه على المسرح العالمى ،فهى الوحيدة التى تجوب أساطيلها البحار وتنتقل جيوشها عبر القارات، وهى التى استطاعت حسم النزاعات فى الخليج الفارسى والبلقان وأمريكا الوسطي والشرق الأوسط، وهى الوحيدة القادرة علي استصدار أى قرار من الهيئات الدولية حتى وإن بدا دون

منطق أو مستند إلى مبادىء القانون كحصار ليبيا أو العراق أو كوبا. ولست على يقين إن كانت الولايات المتحدة ستستطيع أن تحافظ على هيمنتها الحالية فى المستقبل القريب أو البعيد، ولكنها اليوم هى مركز القيادة دون منازع وفى ظنى أن المستقبل ينبىء بأن الهيمنة العالمية ستنتقل الى الشركات عابرة القارات والمتعددة الجنسية والتى نرى تباشير سطوتها اليوم وتحديها الواضح لنظام الدولة القومية "Nation State" الذى ساد العالم منذ الثورة الصناعية .

أهم سمة للعالم الجديد، لذلك يتمثل فى صعود هذه الشركات الى قمة الهرم الاقتصادى العالمى وذلك لفتح آفاق العالم على اتساعه لنشاطها بفضل التقدم التكنولوجى فى وسائل الانتاج وبسبب التخفيض الكبير فى تكلفة النقل والمواصلات مما أتاح نقل البضائع كلها أو أجزا من خطوط انتاجها من دولة الى أخرى بسهولة كما أتاح انتقال رءوس الأموال عبر الدول حتى فاق الاستثمار الأجنبى المباشر فى الكثير من الدول مجمل انتاجها وتجارتها . وقد أدى ذلك الى كوكبة الاقتصاد، وازدادت سطوة الشركات عابرة الدول والمتعددة الجنسية والتى أصبحت محل الترحيب من جميع الدول التى باتت تتنافس لجذب استثماراتها وهى التى كان ينظر إليها وحتى وقت قريب بريبة شديدة .

وتحتاج حرية الحركة لهذه الشركات عابرة الدول إلى تسهيل الانتقال الحر للأموال والبضائع عبر الحدود، وتحرير الاقتصاد من كل قيود أو تشريعات قد تعوق حركته أو تحد من حرية المنافسة أو التجارة

كالدعم أو الحماية الجمركية أو تلك التى تعطى العمال حقوقا أو ضمانا يتنافى ومبدأ حرية السوق التى يراد لآلياتها أن تكون الحاكمة .

وتطبيق هذه المبادىء يؤدى بالضرورة الى الإقلال من سلطة الدولة، وإلى ضرورة عدم تدخلها فى تنظيم الاقتصاد أو تخطيطه أو فى الحد من حرية الشركات في تعيين وفصل العمال والموظفين، أو فى حرية نقل الأموال أو أدوات الانتاج أو فى ادارة الأعمال. ومن هنا هذه الأزمة التى تجد الدولة القومية نفسها فيها بعد أن تقلص دورها واقتصر على خدمة الشركات متعددة الجنسية .

ومن سمات العالم الجديد، تصاعد دعوة الخصخصة والمطالبة بنقل الملكية العامة الى الخاصة وقد نالت هذه الدعوة بالذات من الدعاية ماجعلها مقبولة وكأنها من البديهيات التى لاتحتاج الى مراجعة أو نقاش، وهى من الدعوات التى تتبناها الشركات عابرة الدول لإحكام سيطرتها علي الاقتصاد العالمى فهى تتيح لها امتلاك أصول هائلة، فى مختلف الدول بأبخس الأسعار .. وعادة مايتم ذلك بعرض هذه الأصول للبيع دفعة واحدة فيعجز رأس المال المحلى عن شرائها دون مشاركة كبيرة من هذه الشركات .

وقد أدت مجمل هذه الدعوات الي بروز أحزاب سياسية جديدة، وتبنى الكثير من الأحزاب القديمة لمبدأ تحجيم سلطة الدولة وقصر دورها على بناء وصيانة البنية الأساسية لخدمة هذه الشركات. وقد نال هذا المبدأ مصداقية كبيرة وعطفا من الرأى العام، بعد انكشاف فضائح

الفساد فى الكثير من الدول والتى كثيرا ما كان الاعلان عنها والمبالغة فى إبرازها بوسائل الاعلام مقصودا

ويسير مع دعوة تحجيم سلطة الدولة، دعوة الاقلال من سلطات المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والاتحادات الدولية والتى فقدت الكثير من فعالياتها بعد أن غضبت منها الدول المهيمنة بسبب طريقة التصويت فيها فهى تعطى جميع الدول أصواتا متساوية مما يجعل التسلط عليها صعبا وباهظ النفقة .

وفى مثل هذا الجو العام، أمكن تفتيت الكثير من الدول وانفصال أجزاء منها إما بالرضا أو بالحرب الأهلية - لتكوين دول قزمية جديدة كسلوفينيا أو مولدافيا أو سلوفاكيا أو أرمنيا أو البوسنة أو اريتريا . كما ساعد انتهاء الحرب الباردة فى تفتيت الكثير من دول العالم الثالث وانفصالها الي وحدات يحكمها مشايخ القبائل أو رجال العصابات، كما حدث فى الصومال وليبيريا وزائير وكمبوديا، وهى دول كان تماسكها مبنياً علي المعونات التى كانت تصلها من إحدى القوتين الأعظم خلال الحرب الباردة .

كما تواكب - مع تراجع سلطة الدولة المركزية - تعاظم دور المافيا العالمية التى كانت تحت رقابة مخابرات الدول العظمى خلال الحرب الباردة فاستطاعت أن تتسلط علي قطاعات من الاقتصاد وأن تحتكر تجارة مواد بعينها وأن تستولى على مسالك ودروب خلفية بل وأن تمتلك

المطارات والأساطيل الخاصة. وليس دور المافيا العالمية في روسيا وافغانستان وباكستان وكولومبيا بخاف على أحد، كما أن دورها في غسيل الأموال وفي حركة الاستثمار العالمية، التي تدار من البلاد الخالية من الضرائب كجزر البهاما أو لشتنستاين، كبير .

هذه التغيرات، وغيرها التي تلاحقت في أعقاب الحرب الباردة، حدثت بخطى سريعة ومتلاحقة. وليس أدل على ذلك من التغير الكامل للخارطة الاجتماعية في الكثير من البلاد بظهور نخب جديدة بالغة الثراء قليلة العدد، وبتراجع دور الطبقة الوسطى وتهميش أعداد كبيرة من المجتمع، في أقل من عقد واحد. وقد أصبحت هذه ظاهرة عالمية أتت مع كوكبة الاقتصاد وهي أشد وضوحا في بلاد العالم الثالث، ولكنها واضحة في الدول الصناعية أيضا. وقد ذكر انتوني لويس في مقال حديث بالنيويورك تايمز أن دخل خمس سكان الولايات المتحدة الأعلى قد زاد بنسبة ٢٥٪، في العشر سنوات الأخيرة، في الوقت الذي انخفض فيه دخل الخمس الأدنى بنسبة ١٠٪ .

ومن علامات النظام العالمي الجديد، كذلك، تصاعد الدعوة الى الإقلال من الضرائب، الإقلال من الانفاق على البرامج الاجتماعية إذ لايبدو أن أحدا من محدثي الثروة راغب في الإنفاق على من عجز عن إيجاد عمل أو من تقدم في السن أو لمن اضطر الى إعالة طفل دون شريك أو عمل. هذا علي الرغم من تزايد البطالة التي أصبحت سمة من سمات التقدم التكنولوجي وأحد الآثار الجانبية لكوكبة الاقتصاد واطلاق

حرية السوق واشتداد المنافسة مما أدى الي ادماج وتحجيم وحدات الإنتاج وتوفير أعداد كبيرة من العمالة والى نقل بعض المصانع الى حيث تكون العمالة أقل تكلفة. ومما يزيد الأمر صعوبة-تراجع قوة اتحادات نقابات العمال ـ وقد أدى كل ذلك الى حالة من الضيق والغضب فى كافة بلاد العالم الصناعى بدت واضحة فى حجم الاحتجاج الذى شارك فيه الكثيرون فى فرنسا فى ديسمبر ١٩٩٥ ضد الترتيبات الاقتصادية التى أرادت وزارة شيراك تمريرها للبدء فى ادماج فرنسا فى الاقتصاد العالمى .

ومن الملاحظ أن مجمل دعوات الكوكبة الاقتصادية تتطابق وتتناغم الي حد كبير مع دعوات التيارات المحافظة وعلي الأخص تيارات الأصولية الدينية التى تصاعدت قوتها تصاعدا كبيرا فى السنوات الأخيرة. ومما هو جدير بالذكر أن بدء احتضان الحكومات العلمانية- وعلى الأخص حكومة الولايات المتحدة - لهذه التيارات حدث فى الثمانينيات حين تحالف الحزب الجمهورى مع تيار اليمين الدينى المسيحى وحين قام بتشجيع الحركات الأصولية المسيحية والإسلامية والهندوسية فى مختلف أرجـاء العالم لاستخدامها لضرب الحركات اللبرالية وللإجهـاز على الاتحــاد السوفييتى. وغير خاف الدور الأساسى الذى لعبته الولايات المتحدة فى بناء وتمويل حركة المجاهدين الأصولية في افغانستان والذى لعبته اسرائيل فى بناء وتشجيع حركة حماس .

(٢)

وإذا كانت هذه هى حالة ونزوعات العالم الجديد الذى نعيش فيه. فأين ياترى سيكون مكان مصر والعرب والشرق الأوسط فيه؟ فى ظنى أنه على المدى القريب سيكون الأثر قليلا ذلك لأن منطقة الشرق الأوسط هى من المناطق القليلة إن لم تكن الوحيدة التى لازالت تهب عليها أعاصير العالم الجديد فى رفق شديد ويتم ادخالها فى نظام السوق فى هدوء ويستمر العالم فى مدها بالمعونات من أجل الحفاظ عليها طافية ويتحمل منها الكثير من التجاوزات بسبب أن منطقة الشرق الأوسط مازالت فى حالة نزاع يهم العالم أن يظل منضبطا حتى ينفرج.

أما على المدى الطويل وفى أعقاب انفراج الحال وانتهاء النزاع العربى الاسرائيلى وتسويته فإن المنطقة ستزج فى نظام السوق وستدمج فى الاقتصاد العالمى وستتحمل تبعات هذا الإدماج بدءاً من التنافس الحر علي الأسواق ونهاية بالقدرة على العيش دون معونات أو تحويلات .

ويصعب علىَّ أن أتصور أن مصر ستستطيع أن تهرب من هذا المصير وأن تعود مرة أخرى الى اتباع سياسة مستقلة فى التنمية تعتمد علي الحماية الجمركية وعلى الاتفاقيات التجارية الثنائية بين الدول المشابهة فقد قطعت مصر شوطا كبيرا فى طريق الدخول فى السوق العالمى سواء عن إدراك لنتائج .هذا الطريق أو عن غير إدراك لهذه النتائج بحيث يكاد أن يكون من المستحيل الرجوع عن هذا الطريق. وقد

بدأت مصر طريقها الى العولمة فى السبعينات عندما أهملت قاعدتها الانتاجية وعجزت عن تعبئة المشتغلين بالبحث العلمى فيها لتطويرها وبددت كوادرها الفنية بتشجيعها علي الهجرة الى خارج البلاد .. وفى هذه الفترة تدفقت علي مصر من الأموال العارضة والمعونات والقروض ماعوضها عن ضياع قاعدتها الانتاجية وماجعلها تتهاون فى المواءمة مع متطلبات الدخول فى الاقتصاد العالمى حيث يرتب الاقتصاد بحيث تنتج الدول مايكون لها فيه من ميزة خاصة .

وفى مثل هذا النظام يسقط الكثير مما هو قائم وتحل محله أنشطة أخرى يمكن أن يكون لمنتجاتها مكان فى السوق العالمى وقد حدثت هذه التغيرات فى الكثير من الدول ففى الدول الصناعية اختفت صناعات المداخن "Smoke-Stack" والتعدين لأن تشغيلها على المستوى الإنسانى والمقبول ذو كلفة باهظة سواء من ناحية الأجور أو من ناحية إصلاح أثرها المدمر على البيئة ومن هنا فلم يعد لهذه الصناعات مكان فى هذه الدول فقد تركت لبلاد العالم الثالث التى تستطيع أن تقبل أجورا أدنى وتأمينا أقل لعمالها وتساهلا أكبر فى موضوع حماية البيئة التى مازال من الممكن إفسادها دون أن يرتفع فيها صوت احتجاج يذكر- وتثير هذه التغيرات توترا اجتماعيا شديدا شاهدنا مثالا منه عندما قررت بريطانيا إغلاق مناجم الفحم فيها منذ سنوات قليلة مما أقام عليها غضب العمال ونقاباتهم .

وفى مصر يبدو أن معظم إن لم يكن كل صناعات مصر الحالية ستجد صعوبة هائلة فى التكيف مع النظام الحر للتجارة فجميعها بما فيها صناعة السيارات التى لازلنا نبنى مصانعها تعتمد على اقتصادياتها على حماية جمركية عالية - وينطبق الشىء نفسه على الزراعة فمعظم منتجاتنا منها أما غالية الثمن أو غير مطابقة للمواصفات العالمية وغير قابلة للتنافس فى السوق العالمى .

وليس فى مصر حتى الآن خطة مدروسة وطويلة المدى للاستفادة من الميزات الخاصة المتاحة لها لكى تتنافس على مستوى السوق العالمى لبيع منتجاتها أو لجذب الاستثمارات اليها ولمصر من الميزات الخاصة من حيث الموقع والتاريخ والجو والبشر مايمكنها أن تجد لها مكانا فى هذا العالم الجديد الذى اختارت الدخول فيه فهى فى موقع حاكم بين القارات الثلاث ووسط بين طوكيو ونيويورك مما يمكن أن يجعلها شريانا للنقل ووسيطا لانتقال المال وهى ذات تاريخ عريق فى آثاره وتراثه وهى ذات جو معتدل على طول العام يمكن أن يخرج المحاصيل وقت مالا يمكن لغيرنا أن يخرجه ويسكنها بشر ذوو تراث فى السماحة والنظام والحياة المدنية مما يمكن إن أحسن تعليمهم وحوفظ على تراثهم أن يبنوا مراكز حيوية للفكر والفن والحرف والصناعة .

هل اقتربت نهاية عصر البترول كمصدر للطاقة ؟

(١)

ظل البترول لمعظم سنوات القرن العشرين المصدر الأساسى للطاقة الذى أدار عجلة الاقتصاد المتوسع للدول الصناعية ، وكان لسعره الرخيص وسهولة استخراجه ونقله الأثر الكبير لنجاح هذه الدول فى تنمية بلادها ورفع مستوى معيشة سكانها بمعدلات عالية وغير مسبوقة. وجاء معظم هذا البترول ، الذى أشعل هذا النمو وأعطى لسكان هذه البلاد هذا المستوى الرفيع للعيش ، من صحارى الشرق الأوسط التى كان يحكمها وقت اكتشافه بعض من مشايخ القبائل المتشاحنين . ومنذ اكتشاف هذه المنابع ، فى عقدى الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين ، فإن الدول الصناعية عملت كل ما تستطيع للسيطرة على هذه المنابع لضمان وصول بترولها إليها دون انقطاع وبسعر رخيص ومقبول . وقد شكل هذا الاهتمام بهذه المنابع التاريخ الحديث والمضطرب لمنطقة الشرق الأوسط ، كما كان أحد أهم الأسباب وراء تخلف دولها عن الانطلاق لتنمية اقتصادها أو عن بناء وتثبيت المؤسسات الديمقراطية والمدنية فيها .

وخلال أزمة السويس في سنة ١٩٥٦ ، جاء أول تحد حقيقى لسياسة الدول الصناعية التى كانت تدور حول تأمين وصول بترول الشرق الأوسط لها. ففى هذه الأزمة ، أغلقت قناة السويس وقطعت الأنابيب التى كانت تنقل بترول الشرق الأوسط إلى الدول الصناعية فتوقف وصول البترول إليها ، ثم جاءت حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ وقرار الدول المنتجة للبترول بالمنطقة بإيقاف تصديره إلى الدول الغربية لفترة استمرت لحوالى السنة ثم تكوين كارتل يضم هذه الدول (الأوبك) أتفق فيه على تحديد حصة لكل منها لا تتعداها حتى يمكن التحكم فى سعر البترول الذى ارتفع لعدة مرات خلال عقد السبعينات مما سبب اضطرابا فى اقتصاد العالم الصناعى فيما عرف بين اقتصاديى الغرب «بصدمة السبعينات» .

وقد بينت هذه الأحداث للدول الصناعية الغربية التحدى الكبير الذى يواجهها للسيطرة على منابع بترول الشرق الأوسط التى رتبوا حياتهم عليها لتزويدهم بمصدر رخيص للطاقة . وكان رد فعل هذه الدول هو فى اتخاذ عدد من الاجراءات السريعة لتفادى الوقوع فى أزمات أخرى، مماثلة كتلك التى حدثت لهم وقت السويس وحرب سنة ١٩٧٣ ، وكذلك فى تبنى خطة طويلة الأجل لإعادة السيطرة على هذه المنابع.. وكان من الاجراءات السريعة بناء ناقلات ضخمة ، حتى يمكن نقل البترول عبر طريق رأس الرجاء الصالح فى حال إغلاق قناة السويس، وتنشيط

البحث عن البترول فى مناطق خارج بلاد منظمة الأوبك وتبنى سياسة للإقلال من الطلب على البترول وذلك بتوفير استخدام الطاقة وترشيدها، سواء فى وسائل النقل التى طلب من مصانعها أن تعيد تصميمها لتستخدم وقودا أقل ، أو فى المنازل والمكاتب وأماكن العمل باحكام فتحاتها حتى لا يتسرب الدفء منها، أو بالاستغناء عن البترول كلما أمكن ذلك واستخدام بدائل له . وهكذا تم التوسع فى أعقاب حرب سنة ١٩٧٣ فى بناء المحطات النووية لتوليد الكهرباء .

أما الاجراءات طويلة المدى ، فقد اشتملت من بين ما اشتملت العمل على إعادة السيطرة على بترول الشرق الأوسط وذلك بخلق حالة من النزاع المستمر فى المنطقة يستدعى ضبطه دعوة الدول الصناعية للتدخل لحماية المتنازعين . والناظر لحالة الشرق الأوسط فى تسعينات القرن العشرين لا يسعه إلا أن يرى أن هذه السياسة قد نجحت فقد أصبحت المنطقة اليوم مثالا نموذجيا لحالة ما يسميه خبراء العلوم السياسية «النزاع المستمر والمنضبط» والذى تقف فيه الولايات المتحدة ضابطا للإيقاع تلجأ إليه جميع دول المنطقة لحل نزاعتها المستمرة والتى لا يريد أحد منها أن تنفلت ، وكان قد سبق لى أن كتبت فى يونيه ١٩٩٤ محاولا تفسير حالة الشرق الأوسط فى إطار هذه النظرية ، وقد أثبتت الأحداث ما ذهبت إليه. فها نحن نرى ما آل إليه حال منطقة الخليج . بعد الحرب الساخنة التى اشتعلت فيها بعد عدوان العراق على

الكويت ، والتي لازالت بعد ست سنوات من انتهائها في حالة نزاع يبرر بقاء القوات الأجنبية فيها حتى لاينفلت . وفي الواقع فإن الغرض من حرب الخليج لم يكن حل النزاع بين العراق والكويت بل ابقاؤه منضبطا فقط .

وقد أعطت حرب الخليج الفرصة للولايات المتحدة لكي يكون لها حضور ظاهر في منطقة الخليج التي كلفتها دولها بالحفاظ على أمنها وتأمين بترولها وطرق الملاحة التي تنقله . وقد كانت هذه الحرب نقطة الانطلاق للولايات المتحدة لمحاولة الهيمنة علي مصادر النفط على مستوى العالم كله . والمتتبع لحركة استثمارات النفط ، يجد أن الولايات المتحدة هي أكبر المستثمرين فيها ، وتكاد تكون الصناعة الوحيدة التي لا تلعب فيها الشركات متعددة الجنسية وعابرة الدول دورا يذكر فهي من الصناعات الاستراتيجية التي تخطط الولايات المتحدة للاحتفاظ بها لنفسها لكي تهيمن بها على عالم ما بعد الحرب الباردة . ففي هذا العالم الجديد ، فقدت الولايات المتحدة ورقة المظلة النووية التي كانت تمسك بها لحماية العالم الغربي خلال سني الحرب الباردة ، وهي الآن تسعى لكي تضع يدها على أكثر ما تستطيع من منابع النفط حتى يكون لديها ورقة جديدة تجعل كلمتها هي العليا . وقد هيأت حرب الخليج لها ذلك في منطقة الشرق الأوسط ، كما هيأت نهاية الحرب الباردة لها في ذلك في روسيا والبلاد التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي السابق. ولا شك أن جزءاً غير يسير من الضغوط التي تتعرض لها إيران وليبيا

حاليا، والتى تعرضت لها العراق فى السابق ، يعود إلى أن هذه البلاد كانت تتعامل مع بلاد أوروبا الغربية فى شئون البترول من وراء ظهر الولايات المتحدة. ومن المحللين من يرى أن الخلاف بين فرنسا والولايات المتحدة بشأن موقفهما من الحكومة الجزائرية والجماعات الإسلامية ، حيث يقوم الجانب الأمريكى بتشجيع هذه الجماعات ، إنما يعود إلى تصميم الولايات المتحدة على أن يكون لها نصيب فى بترول الجزائر حتى ولو أدى ذلك إلى انهيار الحياة المدنية فيها .

(٢)

ويزود البترول الدول الصناعية فى الوقت الحاضر بحوالى ٦٠٪ من احتياجاتها من الطاقة ويزودها الفحم بحوالى ٢٠٪ منها ، بينما تتولى مصادر الطاقة الأخرى (مساقط المياه والمحطات النووية والمتجددة) تزويدها بالباقى ويستخدم العالم الصناعى بما فيه النمور الأسيوية حوالى ٦٤ مليون برميل يوميا تستهلك الولايات المتحدة وحدها حوالى ربعها . وفى سنة ١٩٩٥ استهلكت الولايات المتحدة ١٦,١ مليون برميل فى اليوم الواحد انتجت منها ٦,٧ مليون برميل واستوردت الباقى من المكسيك وفنزويلا والشرق الأوسط .

ويستهلك العالم الصناعى نصف هذا ألبترول فى تسيير وسائل النقل ونصفه الآخر فى توليد الكهرباء (٢٠٪) وإدارة عجلة الصناعة

(٣٠٪) . وقد قلل التوسع فى بناء المحطات النووية بعد حرب سنة ١٩٧٣، من اعتماد الدول الصناعية على البترول فى ميدان توليد الكهرباء إلى النصف . وتنتج هذه المحطات فى الوقت الحاضر حوالى سدس احتياجات الطاقة في البلاد الصناعية – على أن هذا التوسع لم يكن بغير ثمن باهظ: فبالإضافة إلى أن كلفة توليد الكيلووات/ساعة من الكهرباء من هذه المحطات عالٍ يصل إلى ما بين ٥ ,١٢سنت – بالمقارنة بكلفة ٣ إلى ٨ سنتات من الوسائل التقليدية – فإن المحطات النووية خطرة التشغيل ويصعب التخلص من نفاياتها الخطيرة على حياة الانسان.

وكما سبق أن ذكرت ، فإن الدول الصناعية مشغولة اليوم بإيجاد بدائل للبترول. وقد أنفقت هذه الدول فى العقدين الماضيين أموالا ضخمة للبحث عن مصادر أخرى للطاقة وتركزت معظم الأبحاث على مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح ومد وجذر البحر . ويعود هذا الاهتمام إلى أسباب عديدة لعل من أهمها الخوف من تجدد الأزمة البترولية التى عاصرتها الدول الصناعية فى السبعينات والتى سببت قلقا كبيرا . صحيح أنه لاتوجد اليوم أو فى الأفق القريب أزمة بترولية من أى نوع كان ، فالانتاج يفوق الاستهلاك ومنابع البترول مؤمنة أكثر من أى وقت مضى واحتياطيات البترول المثبتة قد زادت نتيجة التقدم التكنولوجى الكبير فى طرق البحث عنه، إلا أن كل ذلك لايعنى أن عالم الغد لن يرى أزمات كبيرة فى امدادات البترول. فطبقا لأحد التصورات التى أصدرتها وزارة الطاقة الأمريكية ، فإن العالم سيحتاج إلى ٢٠

مليون برميل إضافية كل يوم لمقابلة احتياجاته فى سنة ٢٠١٠ وذلك لمواجهة متطلبات الزيادة المتوقعة فى السكان . وفى هذه السنة سيزيد عدد سكان العالم بمقدار النصف ، وسيكون نصف هذه الزيادة فى بلاد العالم الثالث التى سينتقل الكثيرون من سكانها إلى المدن مما سيؤدى إلى تزايد استخدام البترول عن معدلاته الحالية بسبب طبيعة العيش فى المدن نظرا لضرورة التوسع فى استخدام وسائل النقل فيها لحاجة سكانها للانتقال اليومى إلى مقار أعمالهم وحاجة متاجرها ومصانعها لنقل البضائع والمواد . وبانتقال سكان الريف إلى المدن ، فإن الطلب على البترول سيزيد فى الريف أيضا نظرا لأن هذا الانتقال سيجعل ميكنة الزراعة ضرورة - وتتوقع هذه الدراسة أن استهلاك الطاقة سيزيد بنسبة ٤٥٪ للفرد من سكان الهند والصين والذين ينتظر أن يتضاعف عددهم فى العشرين عاما القادمة.

ومما سيزيد الطلب على البترول ، انتشار عمليات التصنيع فى الكثير من البلاد ، وتستخدم الصناعة طاقة أكبر عن أى نشاط آخر لكل وحدة إنتاج وهى أعلى ما تكون فى الصناعات الأساسية التى تسعى الدول الحديثة التصنيع إلى بنائها كصناعات الفلزات الأولية (المعدنية والأحجار والطين والزجاج ولب الورق وتكرير البترول والكيماويات وتستهلك هذه الصناعات وحدها ٨٠٪ من جملة الطاقة التى تستخدم فى الصناعات فى الولايات المتحدة .

ويتزايد فى الوقت الحاضر الاستهلاك العالمى من البترول بواقع ٢٪

سنويا . على أن ذلك المعدل سيتغير تماما إذا ما ارتفع متوسط استهلاك الفرد فى الصين والهند إلى نفس متوسط استهلاكه فى كوريا الجنوبية . ففى هذا الحال ، فإن هاتين الدولتين ستحتاجان وحدهما إلى ١١٧ مليون برميل فى اليوم أى قرابة ضعف استهلاك العالم في الوقت الحاضر ، ويصعب تصور استيفاء مثل هذه الاحتياجات من منابع البترول الحالية ، بل ويصعب تصور إيجاد منابع جديدة يمكن أن توفى بها لمدد طويلة وبأسعار مقبولة . هذا بالإضافة إلى أن مثل هذا الاستهلاك الهائل سيلوث الجو ويجعل العيش فى جميع أرجاء الأرض صعباً .

(٣)

وتدفع هذه التصورات العالم الصناعى لاتخاذ الخطوات الجادة للإقلال من استخدام البترول تمهيدا لاستبداله تدريجيا بمصادر جديدة ونظيفة . وقد شغل هذا الموضوع الباحثين منذ سبعينات القرن العشرين عندما ارتفعت أسعار البترول . وقد نجحت البرازيل فى آخر هذا العقد فى انتاج سيارة جديدة تسير بالكحول بدلا من البنزين ، وقامت ببناء مصنع خاص لانتاج هذه السيارات ، ولكن المشروع فشل نظرا لأنه كان مبنيا على افتراض أن سعر البترول سيزيد عن ٤٠ دولارا للبرميل وهو ما لم يحدث . وقد تجدد البحث فى الموضوع فى الثمانينات حين بدأت شركات البترول العملاقة والكثير من حكومات الدول الصناعية

باجراء أبحـــاث فى هذا الشـأن ، ونذكر منها على سبيل المثال تلك التى تقوم بها حكومة الولايات المتحدة الأمريكيـة بالاشتراك مع شركات السيارات الكبرى لتطوير وسائل النقـل حتى تكـون نظيفة العـادم (Zero - emission) بحلول عشرينات القرن الواحد والعشرين. وقد سبقت ولاية كاليفورنيا جميع الولايات الأخرى فى استصدار قانون يحتم على شركات السيارات بأن يكون ٢٪ على الأقل من سياراتها المعروضة فى السوق نظيفة العادم فى سنة ١٩٩٨ . وحتى اليوم فإن مثل هذا الشرط لا توفيه غير السيارات الكهربائية التى يجرى تطويرها اليوم لكى تعرض فى السوق فى ذلك العام . وتنوى الحكومة الأمريكية أن يكون ما بين ١٠٪ إلى ١٢٪ من أسطول سياراتها المستخدم فى مصالحها نظيفة العادم بحلول سنة ٢٠٠٠ ومن المخطط أن يعم تشغيل هذا النمط من السيارات عند حلول ثلاثينات القرن الواحد والعشرين على أن يتم استبدال جميع السيارات الدائرة بالبترول بعد ذلك بعقد أو اثنين . وإذا كان أمر إيجاد بديل للبترول فى وسائل النقل بعيدا فإن أمر إيجاد بديل له فى عملية توليد الكهرباء أصبح قاب قوسين أو أدنى من التحقيق . واليوم. أصبح من الممكن انتاج الكهرباء بالوسائل غير التقليدية بطريقة اقتصادية . ففى خلال السنوات العشر الماضية أمكن خفض ثمن توليد الكيلووات / ساعة من الكهرباء من تربينات الرياح (طواحين الهواء) من ٢٢ سنتا إلى أقل من ٦ سنتات، مما جعل استخدامها اقتصاديا فى الكثير من البلاد ، كما

أمكن خفض ثمن الكهرباء الشمسية الحرارية المولدة من الشمس لتصبح واسعة الاستخدام فى المنازل لتسخين الهواء المستخدم فى التدفئة أو الماء ، كما تم أيضا خلال هذه السنوات تطوير الخلايا الكيميائية الضوئية (Photovoltaic cells) فانخفض سعرها وأصبحت مصدرا لتوليد الكهرباء فى المناطق النائية . وهذه الخلايا هى أجهزة من أشباه الموصلات التى تولد الكهرباء مباشرة من ضوء الشمس ، وقد استخدمت أول ما استخدمت فى تزويد مركبات الفضاء بالطاقة . ويتم الآن انتاج هذه الخلايا تجاريا ، وقد تمت تجربتها فى كينيا فزودت أماكنها النائية بالكهرباء بطريقة اقتصادية ودون دعم . وتتميز هذه الأجهزة الصغيرة الحجم بسهولة تركيبها فى أى مكان مهما كان بعيدا دون الحاجة إلى مد الأسلاك والخطوط كما الحال فى محطات توليد الكهرباء الضخمة الحالية ، وهذه الميزة تجعل هذه الأجهزة قليلة النفقة لعدم الحاجة عند تركيبها إلى مد أية خطوط منها وعالية الكفاءة نظرا لقصر المسافة بين مولد الطاقة والمستخدم النهائى لها .

على أن الوقت الذى ستجىء فيه نهاية عصر البترول قريب ، بل هو أقرب مما يتصوره الكثيرون ، فالأبحاث جارية على قدم وساق لاستبداله والأرباح والوظائف الجديدة لصناعة الطاقة الجديدة تجذب رءوس الأموال وأحسن العقول إليها - وأنى أسجل هذا الآن حتى لا يفاجأ العرب والمصريون بعالم جديد لا يعرفون لهم فيه طريقاً !.

الشرق الأوسط
وحالة النزاع المستمر والمنضبط

لا يسع المتتبع لأحداث منطقة الشرق الأوسط إلا أن يلاحظ أن حالة من النزاع المستمر قد سادت دول هذه المنطقة ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وأنه وباستثناء حالات قليلة فإن أيا من هذه النزاعات لم تتم تسويته ، فقد بقيت معلقة وبلا حل تلتهب حينا في مواجهات قد تصل إلى الحرب المسلحة ، وتهبط حينا لدرجة المغازلة بين الأطراف المتنازعة .

وبالإضافة إلى النزاع العربي الاسرائيلي الذى مازال مشتعلا منذ مطلع القرن العشرين ، فإن هناك نزاعات الحدود بين مختلف الدول التى خلفها تقسيم دول المنطقة إلى دويلات فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، بعد تصفية الإمبراطورية العثمانية ، مثل حدود جميع دول شبه الجزيرة العربية ، فهى مائعة وغير متفق عليها والحدود بين الجزائر والمغرب ، وبين مصر والسودان وبين العراق وإيران، والعراق والكويت ، وبين سوريا وتركيا وسوريا ولبنان وبين الإمارات وإيران، فكلها حدود متنازع عليها . وقد خلفت حالة عدم تسويتها وتركها دون حل توترات بل حروبا لعل آخرها وأبعدها أثرا حربى العراق وإيران (١٩٨٠ - ١٩٨٨) والخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١) .. وهناك أيضا النزاعات الداخلية التى

تغذيها الاختلافات العرقية والقبلية والدينية ، والتي كثيرا ما وصلت إلى حالة الحرب الأهلية كما حدث فى لبنان والعراق والسودان والصومال . كما أن هناك النزاعات الوطنية التى تنشأ عن اغتراب جزء من الأمة ، عندما يعجز عن التعبير عن آرائه والمشاركة فى حكم بلاده فيلجأ إلى أعمال العنف .

ضحايا النزاعات

وقد قدرت نشرة المجتمع المدنى ، التى يصدرها مركز ابن خلدون بالقاهرة (عدد ابريل ١٩٩٣) مجموع ضحايا النزاعات العسكرية بين دول منطقة الشرق الأوسط فى الأربعين عاما الماضية بحوالى ٦٠٠,٠٠٠ فرد والمشردين نتيجة هذه الحروب بحوالى ٦ ملايين فرد ، كما قدرت عدد ضحايا الحروب الأهلية بحوالى ١,١٥٠,٠٠٠ فرد ، والمشردين بحوالى ٦,٧٠٠,٠٠٠ فرد . وجاءت أكبر أعداد المشردين نتيجة الحرب الأهلية بالسودان (٤ ملايين فرد) ثم الحروب العربية الاسرائيلية (٣ ملايين فرد) ، فالحرب العراقية الإيرانية (مليون فرد) وحرب الخليج (مليون فرد) والحروب الأهلية بالعراق (مليون فرد) ، ولبنان (مليون فرد) واليمن (نصف مليون فرد) ..

والناظر إلى هذه النزاعات يرى أنها مستمرة منذ فترة طويلة ، حتى أصبحت جزءا من حياة الأمم ، استقر حالها عليها وآلت على نفسها أن تعيش معها ولم يعد أمر انهائها شاغلا لأحد ، مما جعلنى أخمن أنها

جزء من نظام عام يدبر للمنطقة ، تلاقت فيه مصلحة الحكام المحليين مع القوى العظمى ذات المصالح المتشابكة فى المنطقة .

وقد يبدو هذا الاستنتاج غريبا على الكثيرين الذين يأخذون مأخذ الجد تصريحات المسئولين التى يلقونها فى العلن والمليئة بأنبل الشعارات . فالحقيقة التى لا مجال لنكرانها ، هى أن هذه التصريحات العلنية لا تعبر بالضرورة عن السياسة الحقيقية التى يسعى الساسة إلى تطبيقها ! ففى العلن ، يبدو وكأن الساسة مشغولون ليل نهار بحل النزاعات بين الدول وبإشاعة الاستقرار فيها ، وبالعمل لصالح السلام لتحقيق الرفاهية ، ولتأكيد حقوق الانسان ، ولكن واقع الحال يثبت أنهم لا يلجأون في الغالب لحل أية مشكلة إلا إذا اضطروا اضطرارا وأصبح استمرار النزاع أمرا يهدد مصالحهم . خذ مثلا قضية احتلال الأراضى العربية التي استولى عليها الاسرائيليون في أعقاب حرب ١٩٦٧ ، وهى قضية ملحة بكل المقاييس ، ومع ذلك فها هى ذى تدخل عامها السابع والعشرين دون حل على الرغم من تأكيد كل مسئول على أن احتلال الأراضى بالقوة أمر غير مشروع ; وعلى الرغم من اشتراك كل المسئولين في إصدار عشرات القرارات من مختلف المؤسسات الدولية لشجب هذا الاحتلال .

الأرض الوحيدة التى أعيدت إلى أصحابها من بين الأراضى التى احتلت عقب حرب سنة ١٩٦٧ هى أرض سيناء ، ذلك لأن النزاع عليها كاد يفلت من يد الجميع ويتحول إلى مواجهة كبرى بين القوى العظمى ،

وعند هذه النقطة فقط شمر الجميع عن سواعد الجد لإيجاد حل المشكلة .. كان احتلال سيناء وإغلاق قناة السويس وفقدان مصر حقول بترول خليج السويس ضـربة قاسية لم يكن من الممكن لمصر أن تقبلها أو أن تعيش معها . فقناة السويس ليست في وضع الجولان أو الضفة الغربية ، فهي شريان حيوى لاقتصاد مصر ومصدر مهم لإيراداتها ، فضلا عن أنها جزء من تاريخها السياسي الحديث .. ولم يكن من الممكن لأى حاكم مهما بلغت شعبيته قبول فقدانها . ومن هنا جاء رفض المصريين كافة لنتائج حرب ١٩٦٧ ، واستعدادهم للتضحية والفداء لإزالة آثار العدوان . فمنذ اليوم الأول بعد هزيمتهم وهم يحاربون ، وعندما ثبت لهم خلال حروب الاستنزاف التفوق العسكرى لاسرائيل لم يتردد المصريون في أن يطلبوا من الاتحاد السوفييتي ، الغريم الأكبر للولايات المتحدة واسرائيل في ذلك الزمان ، أن يأخذ دورا أكثر فعالية في الحرب ذاتها وهو الأمر الذى لم يكن أحد يريده . إلا أن هذا التحرك نقل النزاع من حالة الانضباط إلى حالة الانفلات فقد بدا للولايات المتحدة حينئذ أن إبقاء النزاع دائرا قد يغير مواقع الدول والاتزان العسكرى فيها ، ومن هنا سعى الولايات المتحدة الحثيث لحل المشكلة وإعادة الأرض إلى مصر ، شرط ابعاد الاتحاد السوفييتي من المنطقة .. وهذا بالضبط هو ما حدث في أعقاب حرب ١٩٧٣ .

غزو الكويت

أما الحالة الثانية التى وصل فيها النزاع إلى درجة الانفلات ، مما اضطر الدول الكبرى للتدخل العسكرى والفورى لحله ، فقد كانت غزو

العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠ ، فقد نشأت عن هذا الغزو خلخلة فى ترتيبة الدول الصغيرة التى استقر أمر الدول العظمى على أنها أفضل الترتيبات لتأكيد وصول النفط إليها بانتظام وبأسعار مقبولة ولتأكيد المشاركة فى الأرباح الناجمة عن بيعه ونقله وتوزيعه سواء كان ذلك بالمشاركة المباشرة ، أو غير المباشرة كاستردادها بإيداعها فى مصارفها أو بإنفاقها فى شراء البضائع والأسلحة منها ..

وقد كسر الغزو العراقى أهم قواعد انضباط النزاعات بين هذه الدول الصغيرة وجاراتها الكبيرة ، مما أوجب تصحيح الوضع واعادة النزاع إلى حالته السابقة ومن الواضح من الحال الذى انتهت إليه الحرب ، أن حل النزاع لم يكن قط هو غرض التدخل العسكرى ، فقد كان الغرض هو إبقاءه منضبطا فقط .

وفيما عدا هاتين الحالتين اللتين أوشكتا على الانفلات واستدعيا القيام بحلهما فإن باقى الأراضى المحتلة باقية على حالها إنكاء لحالة النزاع القائمة بين الفلسطينيين والاسرائيليين والتى يسعى الجميع لاستمرارها ، وليست اتفاقية غزة - أريحا إلا محاولة لضبط هذا النزاع عن طريق اشراك بعض الفلسطينيين فى هذه العملية .

ويبدو أن فى بقاء حالة النزاع فى منطقة الشرق الأوسط فوائد محققة ليس فقط للقوى الكبرى بل أيضاً لحكام المنطقة المحليين .. والفوائد التى يمكن أن تجنيها القوى الكبرى من استمرار هذه النزاعات واضحة ولا تحتاج إلى إسهاب فالنزاعات بين دول المنطقة - تجعلها فى

ربية من بعضها البعض فيمتنع إتحادها على أى مستوى كما أن فى استمرارها استنفادا للثروات وتبديدا للطاقات فيقف عندها ويظل اعتمادها مستمرا على استيراد البضائع من الدول العظمى كما سيبرر شراء وتكديس الأسلحة منها مما سيجعل الدفاع عنها مرهونا برضاء هذه الدول .. ولا غرو أن أصبحت المؤسسة العسكرية فى معظم دول العالم العربى واسرائيل أكبر المؤسسات ففيها يعمل أكثر من ٢٠٪ من جملة القوى العاملة وعلى هذه المؤسسات تنفق الدول حوالى ٢٥٪ من إجمالى ناتجها القومى الإجمالى وعلى إعداد جنديها وتدريبه تنفق دول الجزيرة العربية نصف مليون دولار للفرد فى الوقت الذى تنفق فيه ٥٠٠ دولار فقط على تعليم أبنائها فى المدارس المدنية (أى حوالى واحد إلى الألف مما تنفقه على إعداد الجندى) .. النزاعات إذن هى الطريق لتدوير دولارات النفط وإعادتها إلى من دفعوها كما أن استمرارها يحدث الرعب فى قلوب الحكام فيهرعون للقوى العظمى لحمايتهم – وقد رأينا أخيرا اللهفة التى أبداها الكثير من الدول لاستضافة جيوش وأساطيل الولايات المتحدة بل الاستقرار فيها لحمايتها من انفلات النزاعات المستعرة فيها .

وكما أن لاستمرار النزاعات المنضبطة فائدة للدول الكبرى فإن لها فائدة أيضا لحكام المنطقة المحليين ففى استمرارها ما يبرر إحكام قبضة هؤلاء الحكام وتغييب الديمقراطية والحكم بالقوانين الاستثنائية واتخاذ القرارات المصيرية فى سرية ودون إعلان وبالتالى دون محاسبة

ومن أوضح الأمثلة في هذا الميدان الجهد الكبير الذى يصرفه حكام السودان في استمرار الحرب الأهلية فهم يعرفون أن بقاءهم في الحكم رهن باستمرارها فهم من نخب أهل الشمال الذين درجوا على تسخير مصادر ثروة كل البلاد لصالحهم وبدون محاسبة - فإنهاء الحرب معناه إشراك جميع أهل السودان على اختلاف أديانهم وأجناسهم في ثروة بلادهم ومعناه أيضا إقامة حكم ديمقراطي يكون فيه الحكام مسئولين عما يقومون به - وليس أكثر دليلا على اهتمام حكومة السودان باستمرار الحرب من إصرارها على صبغ الدولة صبغة دينية وفرض شريعة دين واحد على جميع السكان الذين يدين الكثير منهم بغير هذا الدين فالسودان بلاد شاسعة يسكنها أقوام يختلفون في اللغة والدين والعرق اختلافا كبيرا لا يمكن إعلاء دين على دين أو جنس عن جنس دون الدعوة إلى الحرب .

أما في مصر فإن الذين عاصروا فترة السبعينات فيها فإنهم يعرفون مقدار الجهد الذى انفقه الحكام في تشجيع جماعات التطرف والفتنة التي نشأ الكثير منها في حضن المحافظين ورؤساء الجامعات وعمداء كليات التربية الذين كانوا يعينون في هذه الفترة من بين المتطرفين أنفسهم، وقد سمح لهذه الجماعات باستخدام العنف لتصفية اليسار مما بدأ في خلق نزاع داخلي خيل للحاكم أنه يستطيع أن يعيش به وبعيدا عنه كما أنهم يذكرون الدعم المالى الذى تدفق في هذه الفترة لهذه الجماعات دون رقابة من دول أجنبية حتى أن مصر ، التي ألفت

أسماء ملوكها من جامعاتها ، أصبح عندها جامعات تحمل أسماء ملوك دول أجنبية – هذا فضلا عن التغيرات الكبيرة التى أدخلت على برامج الإذاعة والتليفزيون ومناهج المدارس إذكاء للفتنة التي كان المسئولون يأملون فى أن تظل دون انفلات وتشير الدلائل إلى أن هذا الأمل قد تقلص فى التسعينيات وانحصر فى حصر النزاع على المناطق العشوائية فقط بعيدا عن الأماكن التى يرتادها السياح أو تعيش فيها النخبة التى أصبحت تتحصن وراء متاريس رجال الأمن العام والخاص .

* * *

الكثير من النزاعات التى تجتاح منطقة الشرق الأوسط فى الوقت الحاضر ذات جذور تاريخية تعود إلى وقت أن كانت معظم هذه الدول تحت سيطرة قوى أجنبية رأت أن فى إبقائها فى حالة انضباط تكريسا لهيمنتها على المنطقة – ففى هذا الوقت جاء وعد بلفور وقسمت المنطقة بصورة تعسفية إلى دويلات ذات حدود مانعة ووئدت الحركات الديمقراطية والتنمية المدنية وعمليات التنوير وتم تشجيع الحركات السلفية والتفرقة بين الناس حسب الدين أو الجنس – ومن السهل لذلك أن نحمل حالة التفتت والنزاعات المستمرة التى نعيشها فى المنطقة على كاهل هذه القوى الخارجية. ولكن الحقيقة المرة هى أن أحدا لا يمكن أن يتحمل استمرار هذه النزاعات غير أنفسنا .. إن تكرير مثل هذه الأقوال يعكس عجز القوى السياسية فى المنطقة عن مجابهة مشاكلها ورغبتها

فى تجميل أسباب هذا العجز على غيرها - فالقوى الأجنبية لم يعد لها دور كبير فى إدارة شئون دول المنطقة بعد أن نالت استقلالها - فمهما كان هامش هذا الاستقلال الذى أعطى لها فقد كان من الممكن لو أن أمورها قد استقامت أن تحل الكثير من هذه النزاعات وأن تستفيد من إمكاناتها لتنمية بلادها، ولكن الحقيقة المرة هى أن الكثير من هذه الدول قد رأت أن فى استمرار هذه النزاعات مصلحة لمجموعة الذين تولوا حكمها وتثبيتا لأقدامهم - وقد رأت القوى الأجنبية الاستفادة من حال هذه النزاعات المستمرة والعمل على ضبطها فقط وقصر تدخلها المباشر عندما ينفلت زمامها .

ومما يزيد الأسى أن الكثير من حكام المنطقة شجعوا - عن وعى أو عن غير وعى - قيام نزاعات جديدة فوق ما ورثوه من نزاعات فمشكلة السودان وشمال العراق وانتشار حركات العنف الأصولية على طول العالم العربى هى من فعل الحكام أنفسهم . ومالم يدرك هؤلاء أن عملية ضبط هذه النزاعات هى عملية صعبة وغير محققة النتائج وأن الأفضل لبقائهم هو فى حل النزاعات فإن الأمل فى أن تتبوأ المنطقة مكانها المرموق الذى يؤهله لها مكانها وتاريخ شعوبها هو أمر مستبعد - ولعل أحداث الجزائر المعاصرة تنبه الحاكم إلى أن تشجيع العنف والحركات الأصولية كثيراً ما ينفلت حالة ويؤدى إلى الشلل ! ..

الباب الثالث

بعض القضـــايا التى تلـــح على مصــــــــر

قضية السكان فى مصر

كنت ، قبل ست وعشرين سنة ، قد بدأت ما كنت آمل وقتئذ أن يكون حملة للتوعية بأهمية تنظيم الأسرة ، وذلك قبل التقدم إلى مجلس الشعب – الذى كنت عضوا فيه – بمشروع قانون يعطى حافزا ماديا للأسر التي تضبط أعدادها . وقد جاءتنى فكرة استخدام الحافز لتنظيم الأسرة عقب سماع خطبة هوجاء ألقاها أحد أعضاء مجلس الشعب البارزين يحث فيها الحكومة على إجبار المصريين على تنظيم أسرهم حتى ولو أدى الأمر إلى تشجيع تعقيم الرجال وحرمان الأبناء بعد عدد محدود منهم من الدراسة والخدمات – وقد رأيت فى خطبة العضو ما أزعجنى فقد كان العضو واحدا من أهم قيادات التنظيمات السياسية فى ذلك الوقت (وفيما تلاه من أوقات) .

وبعد أن شرعت فى الإعداد لهذه الحملة ، اتصلت برئيس مجلس الشعب وطلبت منه أن يعرض على اللجنة الدائمة مشروع قانون تقدمت به لمنح كل أسرة مصرية بلغ سن الزوجة فيها الثلاثين ولم تكن قد أنجبت غير طفلين أو أقل حافزا شهريا قدرته فى ذلك الوقت بثلاثة جنيهات (وهو مبلغ يساوى حوالى ١٥٠ جنيها بأسعار سنة ١٩٩٦) يتوقف صرفه إذا زاد عدد أطفال الأسرة عن ذلك – وبعد أن عرضت الموضوع والاقتراح على اللجنة بدا على الكثير من الأعضاء الإقتناع

بأن مشروع القانون قد يفلح بالفعل فى تشجيع الكثير من الأسر على الإقلال من المواليد، وهنا انقلب الجميع عليه بما فى ذلك خطيب المجلس المفوّه الذى كان ينادى بضرورة تنظيم الأسرة فى قاعة المجلس قبل الاجتماع بأيام . وقد أدركت فى هذه اللحظة أن الوقت غير موات لتقديم مشروع القانون فلم يكن فى اللجنة عضو واحد يؤمن فى قرارة نفسه بأهمية كبح الزيادة السكانية بل على العكس من ذلك فقد كانوا جميعا من المؤمنين بتشجيع الناس على الإكثار فقد تربوا فى إطار تراث ينادى بأن من أهم واجبات الناس عند البلوغ هو الإنجاب وهو تراث توارثته الأجيال منذ أقدم الأزمنة عندما كانت وفيات الأطفال عالية والحاجة إلى الإنجاب المستمر مهمة لبقاء النوع، وعندما كانت كثرة أعداد الأسرة مصدر قوتها - ومن الطريف أن أذكر هنا أن أغلبية أعضاء اللجنة لم تدل برأى وبقيت صامتة على الرغم من عدم تقبلها للمشروع فلم يكن قد ظهر لهذه الأغلبية التى لم تعرف من التعليم إلا التقليدى منه ومن الحضارة الحديثة إلا مظاهرها سند فكرى يؤهلها للمحاولة فى الموضوع كالذى حدث لها بعد ذلك بصعود تيار اليمين الدينى الذى نشأ مع تدفق أموال النفط على مصر ، أما القلة من أعضاء اللجنة الذين كان بعضهم يشغل وظائف عليا وممن كان عليهم التحدث فى مثل هذه الموضوعات مع المنظمات العالمية فقد كانت لهم لغتان واحدة يتشدقون بها مع العالم الخارجى وأخرى يعيشون بمقتضاها . وهكذا قيض لمشروع القانون الذى تقدمت به ألاَّ يرى النور .

وإنى أعيد نشر الموضوع ليس فقط لأنه مازال حيا وصالحا لمعالجة قضية السكان بل لأحث الحكومة والمجلس التشريعى على إعادة عرض مشروع يحفز العائلات على تنظيم أعدادها فمثل هذا القانون سيكون أكثر نفعا من الاجراءات العبثية التى تقوم بها مكاتب تنظيم الأسرة بالمشاركة مع الهيئات العالمية فى الوقت الحاضر . وفيما يلى نص الموضوع .

نظرة جديدة على التزايد السكانى فى مصر

يبلغ نصيب الفرد فى مصر من الأرض الصالحة للاستعمال ما لا يزيد عن ثمانمائة متر مربع فى كل المساحة التى عليه أن يدبر فيها مسكنه وأن يخرج منها طعامه وأن يعطى منها نصيبا لمختلف المرافق العامة اللازمة لحركته أو تعليمه أو العناية به ونصيبا آخر لاقامة البناء الاساسى الثابت للامة من مصانع أو منشآت عامة .

وهذه المساحة التى لا تزيد عن قطعة من الأرض التى يمتد طولها حوالى ٢٥ مترا وعرضها ثلاثون مترا هى كل ما يمكن أن تمنحه مصر لكل فرد فيها لكى يدبر منها معاشه بالكامل إذ أنه بالرغم من أن المساحة الكلية للجمهورية تزيد قليلا عن المليون كيلو متر مربع فإن

الامكانيات الاساسية والتكنولوجية المتاحة اليوم للامة لا تسمح إلا باستغلال ما لا يزيد عن ٣٪ من هذه المساحة الهائلة – ولا شك أن باقى الأرض الجدباء التى لا يستفيد منها أحد اليوم هى رصيد كامن سيستطيع خيال الانسان فى مستقبل الايام أن يستفيد منه إلا أن هذا أمر غير باد فى الافق القريب – وفى يقينى أن الاستفادة من هذه المساحة لكى يفيض عليها هذا الطوفان البشرى المزدحم فى شريط وادى النيل الاخضر والرفيع هو أمر ذو أهمية عظمى ينبغى أن نخطط له من الآن .

ومهما كان الأمر فان مصر اليوم ولعدد طويل من الاعوام المقبلة ستظل تعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على رقعة الارض التى تحف وادى النيل ، والتى لا يتوقع أحد أن تتسع بأكثر من مليون من الفدادين بعد استغلال آخر قطرة من قطرات الماء التى تحصل عليها من نهر النيل بعد ضبطه بالكامل ببناء السد العالى .

وإذا ظلت معدلات تزايد السكان على ما هى عليه اليوم أو أقل قليلا، فإن عدد سكان مصر سيتضاعف قبل نهاية القرن وسيصبح من المحتم على الجيل القادم أن يرتب حياته كلها فى مساحة لن تزيد عن ٢٠ × ٢٠ مترا . وهذا أمر مقلق حقا لأن أثره لن ينعكس فقط على لقمة العيش التى ستضيق كما سنبين فيما يلى بل وفى الحياة الروحية والنفسية التى ستنتج عن هذا الازدحام المهول .

ولعله من المفيد للجيل الناشيء أن يعي حقيقة أن جيل كاتب هذه السطور رأى مصر في حياته الناضجة وعدد سكانها لا يزيد عن نصف من يسكنونها هذا العام - رآها ولم تكن بها أزمات في المواصلات أو الاسكان أو امكان الاختلاء إلى النفس عندما يرغب في ذلك الانسان سواء في المصيف أو بين الحقول أو حدائق المدن - ولذا فإن التنبؤ بما سيكون عليه الحال عندما يبلغ الجيل الجديد عمر كاتب هذه السطور هو أمر ليس من قبيل التشاؤم أو المبالغة بل هو أمر متوقع تماما إذا ظلت العلاقات الاسرية وطريقة تفكير الناس ونظرتهم للعيال والرزق كما هي الآن .

موقف جديد تماما

إن الموقف الخطير والمتفجر الذي تقفه مصر اليوم نتيجة هذا الازدحام - الذي لا يماثله على ظهر الارض ازدحام - موقف جديد تماما لم يخطر ببال أحد منذ أن استقر الانسان على أرض وادي النيل تحت حكومة مركزية منذ أكثر من خمسة آلاف عام .ذلك أن مصر ظلت ومنذ ذلك التاريخ وحتى منتصف القرن الماضي ثابتة في تعداد سكانها الذين لم يزيدوا أبدا عن أربعة أو خمسة ملايين نسمة في أطيب الأوقات.

وبالرغم من أنه لا توجد لدينا اليوم احصاءات سكانية خلال هذا التاريخ فإن لدينا ما يقودنا بكل ثقة إلى التأكيد بأن هذا العدد من

السكان يقارب الحقيقة إلى حد كبير فعندما دخل نابليون مصر فى أواخر القرن الثامن عشر سجل عدد السكان بما لا يزيد عن ٢,٥٠٠,٠٠٠ نسمة زادوا فى عام ١٨٣٤ أيام حكم محمد على إلى ثلاثة ملايين . وأغلب الظن هنا أن الزيادة لم تكن نتيجة التوالد قدر ما كانت نتيجة إحكام أكثر فى طرق التعداد .

كيف إذن ظل سكان مصر على طول تاريخهم وحتى منتصف القرن الماضى ثابتين فى عددهم تقريبا يخلف الزواج زوجا من ورائه لا يزيد ولا يقل : - إن الرد على ذلك لا يعود إلى أن المصريين على طول ذلك الزمان كانوا أقل خصوبة بل يعود أول ما يعود إلى التقدم الاجتماعى الذى عم مصر منذ منتصف القرن الماضى ، والذى أدى إلى الاقلال من الوفيات وخاصة بين الاطفال .

لقد احتفظت مصر بخصوبة شعبها ولكنها قللت من وفياتها - كانت المرأة على طول التاريخ تلد بين سبعة إلى عشرة أطفال ليعيش منهم اثنان فقط للحياة الناضجة ثم أصبحت تلد نفس العدد منذ نصف القرن الماضى فيعيش منهم أربعة ثم خمسة نتيجة لتحسن الصحة العامة فى البلاد أولا عن طريق مكافحة الاوبئة التى كانت تعم أرض مصر دوريا كل سبع إلى عشر سنوات تقريبا ثم التوسع فى انشاء المستشفيات والخدمة الدوائية وبناء دور رعاية الطفل ثم بادخال أدوية السلفا وغيرها من المضادات الحيوية وقد ارتفعت فى أثر ذلك نسبة زيادة السكان مما يقارب الصفر فى الألف . فى أوائل القرن التاسع عشر إلى حوالى ١٥

فى الألف من السكان فى آخر ذلك القرن لكى ترتفع إلى حوالى ٢٥ فى الألف من السكان فى منتصف هذا القرن ومازالت نسبة الزيادة فى السكان تتأرجح حول هذا الرقم منذ ذلك التاريخ وهكذا تضاعف سكان مصر كل ٤٠ عاما منذ عام ١٨٥٩ (٤,٥ مليون نسمة) وكل ٣٣ عاما منذ ١٩٤٠ وسيظل يتضاعف فى مثل هذه الأعوام أو أقل منها فى الاعوام القادمة مالم يحدث شيء انسانى يتقبله الناس بكامل رضاهم للتوقف عن هذه الزيادة الرهيبة والقاتلة .

ما هو تأثير هذا التزايد الذى يسميه علماء السكان عن حق بالانفجار السكانى على حياتنا وعلى حياة أبنائنا فى مستقبل الايام ؟ تأثير ذلك يقع بلا شك فى مجالى التنمية الاقتصادية التى ستبتلع جزءا كبيرا من آثارها هذه الزيادة الكبيرة فى السكان ، وكذلك فى مجال الحياة الروحية والنفسية للانسان عندما تحد حركته بالضرورة ويضطر زملاؤه من بنى الانسان الذين يزحمون عليه كل مكان إلى التدخل فى أخص خصائص حياته . وكلا المجالين خطير ينبغى أن نبدأ من اليوم لضبطهما قبل فوات الاوان وانفلات الزمام .

ولا شك أن آمال هذه الامة تتعلق برفع مستوى العيش لابنائها حتى ينتهى العوز ويتمكن كل فرد فيها من أن يجد المسكن الملائم والغذاء الكافى والصحى والفرصة المناسبة لتنمية طاقاته الذهنية والحفاظ على صحته - ومثل هذه الآمال لا يمكن تحقيقها دون أن تقوم البلاد بخطة منظمة وبعيدة المدى لتنمية مصادر ثروتها وزيادة انتاجها القومى وهذه

الخطة تحتاج فيما تحتاج إليه إلى استثمار مدخرات الامة في عمليات ابتاجية يمكن أن ترفع في النهاية من دخل أفرادها .

التزايد يتعارض مع التقدم

إلا أن التزايد السكانى الكبير إذا صار بنفس معدلاته الحالية فى مستقبل الأيام فإنه سيؤدى إلى تقليل أثر هذه الخطط فيما نسعى إليه من رفع مستوى العيش لأفراد الأمة وذلك لسببين السبب الأول يقع فى أنه إذا استمرت الامة فى هذا الانجاب الخصيب الذى نسير عليه فإن جزءا من مدخرات ، الأمة التى كان من الممكن أن توجه إلى الاستثمار ستوجه حتما إلى انفاق استهلاكى .

ذلك لأن كل مولود جديد تستقبله الامة يحتاج حتى يصبح مواطنا منتجا إلى انفاق لكى يطعم ويلبس ويسكن ويعطى مكانا فى معهد أو معاهد للتعليم وكذا حتى يمكن التوسع فى الخدمات والمرافق الاساسية للأمة لاستيعاب مواطنيها الجدد وهناك من يقدر بأن كل طفل يولد يحتاج حتى يصل إلى مرحلة الانتاج إلى مالا يقل عن ١٥٠٠ جنيه تنفقها عليه الامة قبل أن يرد إليها شيئا مما أعطته له .

فإذا استمر الانجاب على ما هو عليه فإن على الامة أن تدبر ما لا يقل عن ألف وخمسمائة مليون جنيه سنويا للحفاظ على أود مواطنيها الجدد وهذا المبلغ سيستقطع بلا شك من مدخراتها التى كان ينبغى أن تتجه إلى الاستثمار الانتاجى – ومما يزيد الطين بلة أن مثل هذا المبلغ

يوازى ان لم يفق أقصى ما يمكن أن تدخره الامة مما سيعكس أثره بلا شك على العجز الذى سنعانيه جميعا فى مستقبل الايام من إعداد المواطن الصحيح والمدرب الذى يحتاج اعداده إلى هذا الاستثمار غير المتاح – ومن المحقق أن مصر ستضطر فى مستقبل الايام تحت ضغط حاجتها إلى تنمية ثروتها القومية إلى اهمال الحاجات الاساسية لجزء كبير من مواليدها الجدد وسيظل الناس مالم يقبلوا حقائق العصر يعانون من مشاكل الاسكان والمرافق الاساسية ومتاعب التعليم ومصـــاعب التموين – وهـــذا أمر لا أظن أن أحدا منا حاكما أو محكوما يريده لابنائنا هذا فضلا عن أن مثل هؤلاء المواطنين الذين لن نستطيع اتاحة فرص تدريبهم فى مثل هذا العصر الذى نعيشه سيكونون حتى آخر أعمارهم عالة على المجتمع الذى لم يعد فيه مكان لغير المؤهل تأهيلا متقدما وهذا بدوره سيضيف إلى المجتمع أعباء ستدخل أبناءنا فى حلقة مفرغة ستنتهى إلى آلام كبيرة .

أما السبب الثانى فى أثر مشكلة الانفجار السكانى على خطط التنمية فهو أنه بالإضافة إلى أن هذا الانفجار سيقلل من الأموال المتاحة للاستثمار الانتاجى لضرورة توجيه جزء كبير منه للاستهلاك ، فإن هذا الانفجار نفسه سيؤدى إلى توزيع ثمرات خطط التنمية على عدد أكبر من السكان مما سيبتلع كل أثر مرجو فى تحسين حالهم فى مستقبل الايام .

وبالإضافة إلى ما يمكن أن تؤديه الزيادة الكبيرة للسكان فى مصر من ابتلاع أثر خطط التنمية القومية ، فإن أثرها الاجتماعى لا يمكن أن يخفى على أحد – فأثر الازدحام على سلوك الفرد والجماعة أثر سيء جدا . ولا يحتاج الانسان إلى أن يراجع التجارب المعملية التى تمت مؤخرا على أثر الازدحام على بعض الحيوانات لكى يتصوره بل أنه يحتاج فقط لكى يرى ازدحام وسائل النقل فى الشوارع والمساكن والمدارس والجامعة والمصايف وما يمكن أن تؤديه من تدهور فى العلاقات الاجتماعية بين افراد المجتمع وهم يتسابقون لكى يحصلوا على مقعد فى سيارة عامة أو يتنافسون من أجل أن يجدوا مسكنا ينامون تحت سقفه أو مكانا فى معهد من معاهد التعليم .

فمثل هذا التنافس القاتل يغير بلا شك أكثر الكثير فى معظم ما اعتدناه وما نرجوه أن يستمر فى مجتمعنا من محبة أو تكافل أو تعاون أو بشاشة .

ولا يبدو أن مشكلات المواصلات أو التعليم أو الاسكان أو تعثر معظم المرافق الخدمية الاساسية كالمياه أو المجارى أو المواصلات السلكية يمكن أن تحل فى أمة تزيد بمثل الاعداد التى تزيدها – فشوارع القاهرة مزدحمة لدرجة أن أكثرها لا يتحمل استخدام السيارات أو العربات بل أنها كافية بالكاد لاستخدام المشاه والقول بأن حل مشكلة المواصلات يأتى باستيراد عدد اكبر من السيارات هو قول غير علمى لأنه سيزيد «من كركبة» المرور التى نعانى منها اليوم كما أن

اقامة الانفاق أو الشوارع المعلقة ستبتلع بعض الازدحام إلا أن هذا لن يحل المشكلة حلا كاملا لأن هذه الانفاق ستعج بفائض الناس بمجرد بنائها بما سيترك فراغا بالمدينة سيملأ حالا بالهجرة وبالسيل الجديد من المواليد .

والقاهرة فى آخر القرن الماضى كانت مدينة يسكنها ٤٠٠,٠٠٠ نسمة تمتد فيها خطوط الترام لكى تنقل الفئة القليلة من الناس القادرين على الحركة فى يسر، أما قاهرة اليوم فعدد سكانها قد تجاوز عشرة أضعاف ذلك العدد كما أصبحت نسبة أكبر منهم مضطرة للحركة بداخلها كل يوم مما أحست فى أثره شوارعها وازدحمت وسائل نقلها لدرجة يكاد ألاّ يكون هناك حل لها . وما يقال عن المواصلات يقال عن كل خدمة اساسية أخرى . فقضية الاسكان وما يبدو من عجز خطة العمران عن اللحاق بهذا العدد المتكاثر بما تحتاجه من مسكن صحى قد وجد حلا فى قيام عديد من السكنيات عديمة التخطيط والتى تتحول رويدا رويدا إن لم تكن قد تحولت فعلا إلى أحياء لا نظام فيها لا تليق بكرامة الانسان .

فإذا أضيف إلى ذلك كله الازدياد المخيف فى ضجيج المدينة وتلوث هوائها وعدم القدرة على التمتع بالطبيعة أو حياة الخلاء فيها وكذا خطورة العيش التى يجابهها سكانها فى كل ساعة فيها فإننا سنكون فى وضع سيتزايد فيه تدخل الانسان فى حياة اخيه الانسان حتى فى أخص خصائصها وما لم يلتزم الناس بأنفسهم لاقلال ضجيجهم

وتنظيم مرورهم وترتيب حياتهم فى وسط هذا الازدحام فإننا ستواجه وضعا سيزيد الضيق ويغير نمط الحياة لدرجة مزعجة حقا .

بعض الاقتراحات الخاصــة لمجابهة مشاكل الزيادة السكانية

هذه الصورة المتوقعة لبلادنا إذا ظل فيها تزايد السكان يسير على ما هو عليه هى صورة تستدعى منا جهدا مخططا وشاقا لمجابهتها ثم التحكم فيها حتى يمكن لاعمال التنمية أن تؤتى ثمارها ولاعمال التعمير أن تحل اشكال المدينة فى مواصلاتها واسكانها ومختلف خدماتها. ولاشك أن الحل الأمثل يكمن فى أن يتقبل الناس بمحض ارادتهم تنظيم أسرهم حتى يأتى تزايد السكان متكافئا وما تستطيع الامة أن تمنحه من خدمات وتنظيم الاسرة هى عملية معقدة لأن قبولها يحتاج إلى تنظيم اجتماعى متقدم ودرجة عالية من التعليم وهى أمور تحتاج إلى استثمار والى وقت . وكلاهما يضيق أمام ساعة الصفر التى تواجهها اليوم – ومن مآسى الزمان الذى نعيشه أن افقر الناس وافقر الأمم هى أكثرهم تناسلا ذلك لأن درجة التعليم فيها لم تبلغ بعد الحد الذى يستطيع فيه الزوج أن يميز أنه من الافضل له أن يعيش اثنان فى حجرة واحدة بدلا من ثلاثة أو أربعة – ومن الملاحظ الذى لا يحتاج إلى تأكيد أن الأم المتعلمة أقل تناسلا من الأم الجاهلة .

وحتى يرتفع مستوى التعليم إلى الدرجة التى تنظم الزيادة السكانية وتجعلها متمشية مع قدرات البلاد الاقتصادية ماذا يمكن لبلادنا أن تفعله وأود بادىء ذى بدء أن أؤكد أن الدول والكثير من أفرادها المستنيرين يجاهدون فى ميدان تنظيم الاسرة جهادا حسب كجهاز تنظيم الاسرة والكثير من الجمعيات النسائية إلا أن هذه الاجهزة والجمعيات تقف عاجزة أمام عقبات أساسية فى شكل المجتمع وتركيبه علينا أن نساعد فى التغلب عليها - فعملية تنظيم الاسرة ليست مسألة طبية فقط على أهمية هذا الوجه منها أو مسألة تهم الجمعيات النسائية وحدها بل هى مسألة اجتماعية فى المقام الأول علينا أن نغوص فى اعماقها لكى نعرف أسباب عدم تقبل عامة الناس لها ثم نقوم بحلها بالتشريع أو بغير ذلك حتى يمكن ضبط مجموع السكان إلى الحد المقبول .

أولا : فى مجال التخطيط

وفى ظنى أن ما يدفع الناس إلى زيادة التناسل وخاصة بين فقراء الريف هو تنظيم الزراعة فى مصر التى تحتاج بحق إلى تخطيط يغير جذورها ، ليس فقط لتحسينها ، بل لتغيير اقتصادياتها .

فطالما ظلت الزراعة يدوية وغير مميكنة وأراضينا مفتتة وغير مجمعة ومحاصيلنا الاساسية تحتاج إلى ايد عاملة كثيرة من الاطفال فإن

الكلام فى موضوع تنظيم الاسرة سيصبح لغوا - إن زراعة فدان واحد من القطن يحتاج إلى ٤١ يوم عمل رجل و ٤٠ يوم عمل طفل - وفدان الارز يحتاج إلى ٢٥ يوم عمل رجل و ٤٠ يوم عمل طفل - إن مثل هذا التنظيم يشجع الانسان لان للطفل هنا فائدة حتى وإن لم تكن له فائدة تذكر بعد بلوغه سن الرجولة وهذه واحدة من أكبر مآسى هذا النظام المتخلف فى الزراعة الذى يرحب بالطفل عاملا ثم يلفظه رجلا فيصبح متعطلا ومصدرا للهجرة إلى المدينة دون ما تكون له المؤهلات التى تجعل منه منتجا فيها .

والحل الوحيد هو فى إحداث ثورة حقيقية مخططة معروفة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لتغيير هذا النظام المتخلف فى الزراعة وذلك بتشجيع التعاونيات وعمليات التجميع الزراعى وميكنة الزراعة والتفكير فى ادخال المحاصيل التى لا تحتاج إلى الاطفال فى أعمالها - وهذه الثورة بالإضافة إلى فائدتها المحققة فى عدم تشجيع التناسل فانها ستزيد الثورة وستطلق الزراعة إلى آفاق جديدة .

ثانيا : فى مجال التشريع

وفى ظنى أن جزءا كبيرا من السكان يتناسل لعدة أسباب أولها هو شعوره بأن خلفه يمكن أن يعطيه ضمانا لعيشه عندما تحل به الشيخوخة ويصبح غير قادر على كسب العيش ، ولما كان جزءاً كبيرا

جدا من الامة لا يدخل ضمن اطر التسميات الاجتماعية التي توسعت فيها الدولة مؤخرا فإن هذا الجزء سيظل يبحث عن طريق آخر لضمان معيشة كريمة في آخر العمر لعل أسهله هو أن يكون له حفنة كبيرة يمكن أن تقوم بأوده عند الحاجة - وإذا كان هذا هو الحال فان اول ما يمكن أن نفعله هو أن نعطى لفقراء المدينة والريف بديلا آخر لضمان الشيخوخة غير زيادة الخلف والتشريع الاول . لذلك الذى اقترحه هو أن تصدر الدولة قانونا يعطى لكل أسرة بلغ عائلها سن الخمسين ولم تخلف عند بلوغ هذا السن إلا ولدين أو اقل معاشا شهريا قدره خمسة جنيهات ينقطع إذا زاد الخلف بعد هذه السن مباشرة .

ومثل هذا التشريع سيضمن حياة مستريحة للأسرة القليلة العدد وسيدفع الكثير من الاسر لتنظيم نسلها . ومثل هذا القانون لن يحمل الدولة حاليا أية أعباء مالية تذكر لأن عدد الاسر التي تبلغ فيها الخلفة اثنين أو أقل لا تمثل إلا جزءا في المائة من عدد اسر الجمهورية - ولا شك أن صدور مثل هذا التشريع سيزيد في مستقبل الأيام عدد مثل هذه الاسر الصغيرة إلا أن التكلفة التي ستنتجم عن مثل هذه الزيادة لن توازى شيئا مما يمكن أن تتحمله الدولة لو أن التناسل ظل يسير على معدلاته الحالية سواء من وجهة متطلبات هذه الزيادة السكانية واعبائها من جهة الاستهلاك أو سوء ما تتطلبه من حيث استثمار رءوس الاموال لايجاد العمالة لها .

كما يمكن استخدام نفس الحافز المادى لتشجيع تنظيم النسل

باصدار قانون آخر يعطي لكل أسرة يبلغ عدد أطفالها اثنين أو أقل مكافأة شهرية في حدود ثلاثة جنيهات عندما يصل سن الزوجة ثلاثين عاما يتوقف منحها إذا زاد عدد اطفال الاسرة عن ذلك . وصدور مثل هذا القانون سيساعد بلا شك أجهزة تنظيم الاسرة ويجعلها اكثر فعالية وعملها اكثر ايجابية .

وخلاصة القول أننا أمام موقف جديد ومتفجر وهو موقف قد يؤدى بغذاء عيالنا وبما درجنا عليه من حضارة انسانية - أما أن ننظمه ونتحكم فيه أو يلتهمنا نحن وعيالنا وقد عرضت لبعض التشريعات الانسانية التى لا تتدخل فى حياة الناس لكى تنتظم الحياة فى مدننا المكدسة ولكى نشجع الناس لكى يتحكموا فى حجم اسرهم : وهو أمر إن لم نهتم به اليوم بارادتنا فسنقوم به غدا بطرق اكثر عنفا وأكثر تدخلا فى حياة الناس وخصوصيتها وهى أمور نرجو أن نتفاداها وان لا نضطر للجوء إليها .

إن الذى يحدد حجم أى أسرة الآن هو قرار خاص يقوم به الزوجان فقط وليس غيرهما بالرغم من أن حجم الاسرة يؤثر فى المجتمع ككل ولذا فإن لم يفق الناس إلى أمورهم بحيث يقومون بمحض ارادتهم بعمل شيء يوقف هذا التكاثر الذى لا تبرره الحاجة والذى يضيق العيش على بنى الانسان فاننا قد نصل إلى شىء قد يضطرنا إلى اتخاذ قرارات أشد عنفا لا تتفق وما درجت عليه هذه الامة على مدى آلاف السنين التى عاشتها. وهى تبنى الحضارة فى تكامل وتماسك اجتماعيين مثاليين.

وتحتاج التشريعات التى تكلمت عنها خلال هذه الدراسة إلى مناقشة عريضة للتمهيد لها وتبيين أهميتها سواء أكان ذلك فى الصحافة أو التنظيمات السياسية أو فى مجلس الامة - ثم يحتاج الامر بعد ذلك إلى دراستها فى ضوء ما يسفر عنه ذلك النقاش لصياغتها بالطريقة التى يتقبلها ضمير الامة الذى أظن أنه فاعل ذلك إذا ما أحسنا ابراز انسانية هذه القوانين وأهدافها ثم فى العمل على تطبيق هذه القوانين باجهزة ادارية حديثة قادرة على انشاء سجلات الاحوال المدنية بالالات الحاسبة سواء فى هيئة التأمينات الاجتماعية التى سيزيد عبئها أو فى مكاتب الصحة أو شهر الزواج فى انشاء جهاز بوزارة التخطيط يشترك مع وزارة الزراعة وهيئات البحوث الاجتماعية لدراسة فلسفة ثم تخطيط الثورة الزراعية التى تحدثت عنها .

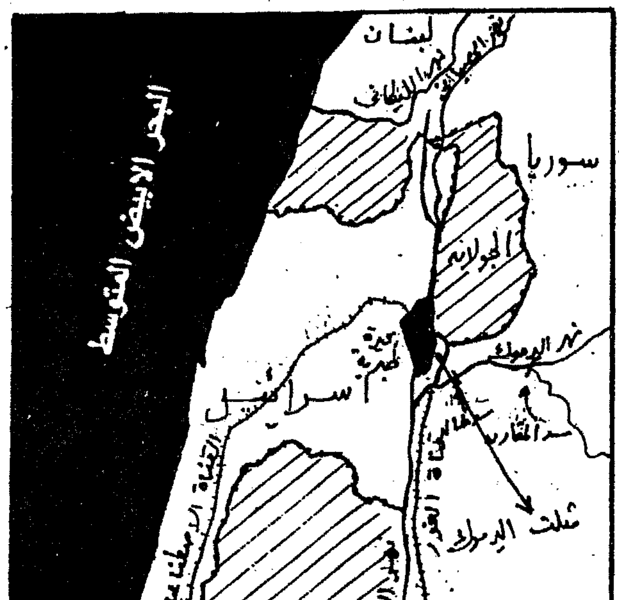
مشكلة المياه فى الشرق الأوسط
من الوفرة إلى الندرة

شغلتنى مشكلة ندرة المياه العذبة التى ستجابه مصر وبلادَ الشرق الأوسط فى المستقبل القريب منذ سنوات وقبل أن تصبح موضوعا تلوكه الألسن ويتحدث فيه الكثيرون ممن يعرفون وممن لايعرفون. والأفكار التي أتعرض لها في السطور التالية، جاءت فى ورقة ألقيت كمحاضرة في جمعية الاقتصاد السياسى والتشريع فى خريف سنة ١٩٩١ وقد جدّت منذ كتابته أفكار لحل مشكلة قلة المياه بالشرق الأوسط غير التى اقترحناها فى هذه المحاضرة - وكانت أكثر هذه الأفكار ديماجوجية هى التى اقترحتها تركيا بمد خط للأنابيب لنقل ٢,٥ مليار متر مكعب من المياه العذبة من نهرى سيمون وجيحون بجنوب تركيا (وهما نهران يصبان بالبحر المتوسط) الى دمشقّ ومنها يتفرع الخط الى فرعين يتجه واحد منهما الى مكة وجدة مارا بعمان بالأردن وواحد إلى الكويت فالامارات، وقد اقترح المشروع فى سنة ١٩٨٧ وقت بناء سد أتاتورك على نهر الفرات للتغطية على ما سيؤدى بناؤه من نقص امدادات المياه لكل من سوريا والعراق بمقدار النصف هذا اذا سمحت تركيا بأن تمرر الى البلدين من نهر الفرات ٥٠٠ متر مكعب فى الثانية على مدار العام كما تعهدت. ولايزيد مشروع أنبوب المياه هذا عن كونه من باب الدعاية ليس إلا، ليس فقط لصغر الكمية التى ستنقل عبر هذه المسافات بل ستكون باهظة - وقد قدرت تكاليف مد الانبوب بحوالى

٢٢,٥ مليار دولار (بأسعار سنة ١٩٨٧) وتكلفة نقل المتر المكعب من الماء لمسافة ١٠٠ كيلو متر بحوالى ٧ سنتات فى حالة النقل بالراحة وحوالى ١٢ سنتا فى حالة نقله بالضخ مما يجعل ثمن المتر المكعب حوالى ٤ دولارات أمريكية - وبالإضافة الى غلاء ثمن الماء فإن أحدا لايمكنه أن يقبل استيراد مياه شربه من دولة أجنبية مهما حسنت النوايا وقت ابرام الاتفاقات.

أما المشروع الآخر الذى كثر الحديث عنه مؤخرا فهو الاعتماد على البحار وتحلية مياهها وقد قدم الاقتراح بيريز رئيس وزراء اسرائيل فى كتابه «الشرق الأوسط الجديد» وتلقفه الكاتب الكبير الاستاذ محمد سيد أحمد وبشر به فى كتابه «سلام أم سراب» (١٩٩٤) وتصور أن مياه البحار المحيطة بمنطقة الشرق الأوسط يمكن أن تغير لون الصحراء من الاصفرار الى الاخضرار بعد تحليتها - ومثل هذا الكلام ليس الا ضربا من الأحلام التى يستحيل تحقيقها حتى ولو قلت ثمن عملية تحلية مياه البحر من دولار واحد كما هى الآن الى أقل من واحد على عشرين من هذا الرقم ذلك لأن تكلفة رى الفدان ستكون فى هذه الحالة حوالى ٣٥٠ دولارا (بفرض أن الفدان سيحتاج إلى ٧,٠٠٠ متر مكعب من الماء وهو أقل كمية يمكن بها زراعة أرض الصحراء) - ولم نحسب فى هذه التكلفة الثمن الباهظ لنقل المياه من مصدرها بجوار البحر إلى أراضى الصحراء الداخلية والتى يراد إخضرارها. وفى الحقيقة فإن تحلية مياه البحر لن تحل حتى مشكلة الاستخدام المنزلى وذلك لوقوع

الكثير من المدن بعيدا عن البحار مما سيحتاج لنقل الماء اليها مما سيرفع سعره . والواقع الراهن هو أن اسرائيل وفلسطين والأردن بلاد قليلة المياه صحيح أن عسكرة قضية المياه قد أعطت إسرائيل تصيبا أكبر مما ينبغي أن تأخذه ، ولكن الحقيقة هي أن البلاد الثلاث تعاني الآن وستعاني أكثر في المستقبل من مشكلة نقص المياه فيها - ومما يزيد الأمر تعقيدا انه ليس لدى البلاد الثلاث مصادر جديدة وغير مستغلة للمياه يمكن بها أن تتغلب بها على هذا الشبح فالماء الأرضي الموجود بالطبقات العميقة بعيد يحتاج الى تكلفة عالية ومعظمه على درجة مرتفعة من الملوحة - والبحار كما بينا بعيدة عن معظم المدن وتكلفة تحليتها ونقلها كبيرة جدا وغير اقتصادية - وفي ظني أن الحل الوحيد أمام هذه البلاد هو في إعادة النظر في طرق استخدام المياه والنظر في أمر ترك الزراعة كلية (وهو النشاط الذي يستخدم النسبة الأكبر من الماء) وبناء اقتصادها حول الصناعة والخدمات - وقد بدأت اسرائيل بالفعل في ذلك ولم تعد تتباهى كما درجت عبر تاريخها بما فعلته في تحضير الصحراء فقد تبين للجميع أن هذا كان من أحلام الرواد وأصبح تركيز اسرائيل كله اليوم على القيام بزراعتها خارج بلادها وقد يكون ذلك وراء الاهتمام الكبير الذي تعطيه اسرائيل لتطبيع علاقاتها مع مصر في ميدان الزراعة بالذات - وإذا كانت اسرائيل قد وجدت أن نقل مياه النيل اليها أمرا صعبا من المحال ان يقبله المصريون فلا بأس من محاولة الدخول من الباب الخلفي والزراعة في وادي النيل نفسه! وفيما يلي نص المقال:


لبنان
سوريا
البحر الابيض المتوسط
الجولان
بحيرة طبرية
نهر اليرموك
اسرائيل
مثلث اليرموك
الأردن
فلسطين
الكرامة
البحر الميت
غزة

قضية المياه فى
الشرق الأوسط

منطقة الشرق الأوسط هى واحدة من مناطق العالم القليلة الأمطار والتى تقع فى معظمها فى حزام الصحارى المدارية وجل أراضيها أما قاحلة أو شبه قاحلة. وتعتبر مشكلة تيسر الماء العذب فيها واحدة من أهم القضايا المثيرة للتوتر والمؤثرة على مستقبل استقرارها ومستوى حياة سكانها. فالمياه العذبة فى منطقة الشرق الأوسط شحيحة بالمقارنة بمتطلبات أعداد سكانها المتزايدة. والناظر لخريطة الشرق الأوسط بل وشمال افريقيا لايجد فى هذه المنطقة الشاسعة الا ثلاثة انهار كبيرة هى النيل ذلك النهر الوحيد الذى استطاع أن يحمل جزءا من مياه افريقيا الاستوائية الى البحر الأبيض المتوسط عبر الصحارى والقفار ونهر دجلة والفرات اللذان ينبعان من تركيا ويمران بسوريا والعراق. وباقى الانهار الموجودة بالمنطقة اما مؤقتة أو صغيرة لايزيد مقدار ماتحمله من المياه عن المليار الواحد من الأمتار المكعبة ومن هذه أنهار الأردن وبردى والليطانى وغيرها.

وتثير قضية شح المياه توترات ونزاعات مسلحة وقد استخدمت تركيا المياه سلاحا للضغط على سوريا بالتوقف عن مساعداتها للأكراد وفكرت فى استخدام نفس السلاح للضغط على العراق خلال أزمة الخليج وليس سرا ما جرى من محادثات وراء الكواليس فى الأمم المتحدة بهذا الشأن. ويعتبر مشروع الأناضول الكبير الذى تخطط فيه

تركيا لرى حوالى ٥ ملايين فدان من المياه التى خزنت وراء سد أتاتورك المقام على نهر الفرات بالاضافة إلى توليد الكهرباء واحدا من تلك المشاريع التى أثارت توترا شديدا فقد أوقف بناء السد واقامة المشروع جريان نهر الفرات خلال شهر يناير ١٩٩٠ ثم قلل من نصيب سوريا من مياه النهر بحوالى ٤٠٪ ونصيب العراق بحوالى ٨٠٪ كما كاد أن يؤدى بناء سوريا لسد الثورة على نهر الفرات فى ١٩٧٥ الى نزاع مسلح بين سوريا والعراق، ويمكن أن نضيف الى هذه التوترات عشرات النزاعات المسلحة التى حدثت بين اسرائيل وجاراتها العربيات منذ إنشاء الدولة العبرية وحتى حرب ١٩٦٧.

وفى يقينى أن المياه كانت أحد الدوافع الاساسية لشن حرب ١٩٦٧ ففى هذه الحرب تمت عسكرة قضية المياه وكان من نتائجها أن زادت مصادر المياه العذبة لاسرائيل بمقدار ٢٥٪ على الأقل.

وعلى الرغم من تضارب الاحصاءات فإنه يمكن القول ان هناك فجوة بين الطلب على الماء والمتاح منه فى الكثير من بلاد الشرق الأوسط وتبدو هذه الفجوة كبيرة فى بلاد اسرائيل وفلسطين والأردن وهى قضية تزداد إلحاحا فى اسرائيل نظرا لسياستها التوسعية فى تهجير اليهود من الشتات سواء من أثيوبيا أو بلاد المسكوف وكذلك لتزايد استخدامها للمياه.

وقد تضاعف سكان اسرائيل فى ظرف ٢٣ سنة ٢,٦ مليون قبيل حرب سنة ١٩٦٧ الى ٥,٢ مليون فى سنة ١٩٩٠ ولما كان نمو السكان

الطبيعى هو فى حدود ١,٥٪ فإن ذلك يعنى ان اكثر من نصف الزيادة السكانية فى هذه الفترة كان عن طريق الهجرة الى اسرائيل وهو اتجاه مستمر تشجعه الأحزاب الحاكمة فى اسرائيل التى لاتزال تعيش أسيرة الحلم الصهيونى بجمع شتات اليهود فى أرض الميعاد.

وقد تزايد سكان الأردن من ٢ مليون نسمة فى عام ١٩٦٥ الى ٤,١ مليون نسمة فى ١٩٨٩ وتعتبر نسبة التزايد السكانى من أعلى النسب وقد أضيفت على الأردن مشكلة تدفق اللاجئين الفلسطينيين من كل حدب فى أعقاب حرب الخليج. ويقدر عدد من لجأ الى الأردن من هؤلاء منذ حرب الخليج بحوالى ٣٥٠,٠٠٠ فرد.

وليست هناك احصاءات دقيقة عن سكان فلسطين فقد أهملت المصادر الغربية حسابهم كأمة مستقلة كما أن حركتهم وهجرتهم عالية ولكنهم يقدرون فى الوقت الحاضر بأكثر من ٢ مليون نسمة.

وتبلغ جملة سكان هذه البلاد الثلاثة أكثر من ١١ مليون نسمة فى الوقت الحاضر يعيشون على مصادر للمياه لاتزيد فى مجموعها عن ٤ مليارات متر مكعب تأتى من نهر الأردن الذى ينبع من جبال الشرق التى تفصل سوريا ولبنان ويصب فى البحر الميت ومما يتساقط على المنطقة من أمطار. وتتراوح نسبة المطر السنوى من أكثر من ٦٠٠ مم فى السنة فى المناطق الساحلية الشمالية بإسرائيل وجنوب لبنان الى مابين ٢٥٠ – ٦٠٠ مم فى السنة فى المناطق الساحلية الجنوبية وقطاع غزة وكذلك فى معظم أجزاء الأردن.. وتجود الزراعة المطرية فى معظم

المناطق التي تزيد فيها كمية الامطار عن ٤٠٠ مم التي لاتزيد مساحتها في البلاد الثلاثة عن ٢,٥ مليون فدان يقع أغلبها في اسرائيل أما معظم الاراضي فهي تصلح لرعي الاغنام، اما الزراعة المروية التي تشكل عصب الاقتصاد الزراعي في الأردن واسرائيل فإنها تعتمد على مياه نهر الأردن الذي يبلغ طوله حوالي ٣٢٠ كم ومن أهم روافده نهر اليرموك الذي ينبع من سوريا ومن هضبة الجولان أساسا وطوله حوالي ٧٥ كم ويصب اليرموك في نهر الأردن الى الجنوب من بحيرة طبرية التي تقع بكاملها في اسرائيل.

ولاتوجد احصاءات دقيقة عن كمية المياه المستخدمة في أي من بلاد الشرق الاوسط أو عن كمية المياه المتاحة لاى منها اذ تتراوح تقديرات المياه العذبة المتيسرة لاسرائيل بين ١,٨ و ٢,٢ مليار متر مكعب في السنة كما تتراوح جملة المياه المستخدمة في اسرائيل بين ١,٧ و ١,٩ مليار متر مكعب في السنة بكفاءة تصل إلى حوالي ٨٨٪ من جملة الماء المتاح.

- أما في الأردن فيتراوح تقدير المياه المتاحة لها بين ١,١ و١,٣ مليار متر مكعب والاستخدامات بين ٠,٦ و ٠,٨ مليار متر مكعب بكفاءة تصل الى حوالي ٦٦٪ من جملة الماء المتاح، وهذه الكميات تجعل نصيب الفرد من المياه العذبة في اسرائيل حوالي ٣٧٠ متراً مكعباً في السنة وحوالي ١٩ مترا مكعبا في الأردن في السنة ويقدر نصيب الفرد في فلسطين المحتلة بحوالي ١٧٠ متراً مكعباً في السنة.

وبذلك تكون جملة استخدامات المياه فى البلاد الثلاثة حوالى ٣ مليارات متر مكعب من أصل ٤ مليارات متر مكعب فى السنة بكفاءة كلية تبلغ ٧٥٪ واذا عرف ان الفرد يحتاج للشرب والاستخدام المنزلى الى حولى ٧٠ متر مكعب (باعتبار استخدام يومى فى حدود ٢٠٠ لتر) فإن ذلك يعطى فكرة عن الهامش القليل الذى يتركه هذا الاستخدام الأساسى لجميع الاستخدامات الأخرى.

ومما يزيد فى أزمة المياه تلوث أجزاء كثيرة منها نتيجة الكثافة السكانية واستخدام شواطىء النهر للترويح والسياحة وتزايد استخدام المخصبات والمبيدات فى الزراعة التى تصرف فى نهر الأردن الداخلى الذى لاينصرف الى البحر كما أدى الضخ الزائد من الآبار الى تزايد ملوحتها.

●●●

ولايوجد فى الوقت الحاضر قانون ينظم استخدامات المياه للأنهار المشتركة وانما توجد قواعد عامة وضعتها جمعية القانون الدولى وأقرتها الدول فى عام ١٩٦٦ فى اجتماع عقد بمدينة هلسنكى. كما يوجد أيضا قانون لاستخدامات المياه الدولية والانهار فى غير الأغراض الملاحية ولايعالج هذا القانون الطريقة التى ينبغى اتخاذها لتقسيم مياه الأنهار المشتركة بين دول الحوض ولكنه يعالج الطريقة التى ينبغى أن تسلكها

الدول فى معالجة المياه لصالح جميع دول الحوض ولمنعها من التلوث اما قواعد هلسنكي التى ارتضتها معظم الدول فهى قواعد عامة تحتمل تفسيرات عديدة وهى تتعلق بالمبادىء التالية :

١ - التوزيع العادل للمياه بين دول الحوض فلكل دولة بالحوض الحق فى نصيب معقول ومنصف من المياه.

وهذا المبدأ يناقض مبدأ هارمون الذى كان سائدا حتى أوائل هذا القرن والذى كان يسمح للدولة باستخدام المياه بداخل أراضيها بالطريقة التى تراها مناسبة لمصالحها ويغض النظر عن حاجات أو مصالح دول الحوض الأخرى.

ويختلف المفسرون لهذه القاعدة فمنهم من يرى أن الانصاف فى توزيع المياه يكون طبقا لعدد سكان كل دولة من دول الحوض. وهناك من يرون أن التوزيع العادل يكون طبقا للامكانيات الزراعية لدول الحوض بغض النظر عن عدد سكان كل دولة. وقد أثير هذا الخلاف عندما كانت مصر والسودان تتفاوضان فى أواخر العشرينات بشأن اتفاقية مياه النيل الأولى التى تمت عام ١٩٢٩.

٢ - ضرورة إبلاغ دول الحوض الاخرى عند الشروع فى القيام بتنفيذ اى مشروع قد يؤثر على مياه النهر - ومثل هذا التبليغ يمكن الدول الأخرى من الدخول فى مفاوضات والالتجاء الى التحكيم قبل أن تتأثر بالمشروع.

٣ – ضرورة تبادل المعلومات الخاصة بالنهر بين دول الحوض لأن هذا التبادل مهم عند عمل الاتفاقيات الخاصة بتقسيم المياه بين الدول وعند إدارة مياه النهر عامة.

٤ – التوصية بأن يدار النهر ادارة مشتركة من دول حوضه.

٥ – التأكيد على حل المشاكل الخاصة بتقسيم المياه بين دول الحوض بالطرق السلمية كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

على أن هذه المبادىء لاتزيد عن كونها مبادىء عامة غير ملزمة والناظر إلى أنهار الشرق الأوسط يري أن هذه المبادىء غير مطبقة فقد قامت تركيا وسوريا باستخدام نهر الفرات بالطريقة التى رأتها مناسبة لمصالحها دون النظر فى احتياجات دول اسفل النهر «المعقولة والعادلة» وسنرى ان الوضع نفسه يحدث فى مياه نهر الأردن ايضا فقد دأبت اسرائيل على تحويل معظم مياهه اليها.

●●●

وتحصل اسرائيل على جزء كبير من مياهها عن طريق الاغتصاب من الضفة الغربية المحتلة التى يقع تحت أراضيها خزان المياه الجوفية الذى تتحرك مياهه الى الغرب ناحية البحر الأبيض المتوسط فتتصيده اسرائيل فى شبكة كثيفة من الآبار التى دقت على طول الساحل الاسرائيلى . وتحت سطح الضفة طبقتان أساسيتان تحملان المياه الضحلة منهما من الحجر الرملى والعميقة من الحجر الجيرى المشقق

تشحنان بالمياه من الأمطار ومن تسرب نهر الأردن وقد تم اكتشاف طبقة ثالثة عميقة بواسطة سلطات الاحتلال مؤخرا أضافت تصريفا رضافيا قدره ٦٠ مليون متر مكعب فى السنة. وتزود مياه الضفة اسرائيل بحوالى ٢٠٪ من جملة استخداماتها من المياه العذبة وتمثل هذه الكمية ٨٠٪ من جملة مخزون المياه الأرضية بالضفة الغربية ولايحصل الفلسطينيون من المياه الموجودة تحت أراضيهم الا على أقل من ١٠٪ منها وتمنع اسرائيل لذلك أهل الضفة من دق آبار جديدة أو إصلاح القديم منها أو القيام بأى عملية تنموية أو اعمالية قد تحتاج الى مياه حتى تحافظ على انسياب المياه من الضفة الى أرض اسرائيل لاستخدامها ولحفظ الضغط داخل الآبار المدقوقة على ساحل البحر الأبيض المتوسط حتى تمنع زحف المياه المالحة اليها ومع ذلك فإن معدل سحب المياه فى اسرائيل يزيد عن معدل شحن الآبار مما يسبب انخفاض منسوب المياه وتزايد الملوحة فيها.

وتحصل اسرائيل على ٣٠٪ من جملة استخداماتها من نهر الأردن وذلك بتخزين مياهه وكذلك فائض مياه اليرموك التى تأتى خلال الفيضان فى بحيرة طبرية، وتغذى مياه البحيرة القناة الاصطناعية التى حفرتها اسرائيل من البحيرة حتى حدود مصر ولمسافة حوالى ٢٠٠ كم وهذه القناة الاصطناعية من الاعمال الهندسية المعقدة التى تتكون من سلسلة من محطات الضخ والأنابيب والقنوات بدأ العمل بها فى عام ١٩٥٣ وجهزت للتشغيل عام ١٩٦٤ ويقع مأخذ القناة عند قرية كفر

ناحوم القريبة من هضبة الجولان الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلى والتى تطمع اسرائيل فى ضمها اليها.

وقد حاولت سوريا بالاشتراك مع الدول العربية فى الستينات وقت أن أوشكت اسرائيل على تشغيل قناتها الاصطناعية ان تحول مياه نهر الحصبانى من بحيرة طبرية التى يصب فيها لكى يصب فى نهر اليرموك من هضبة الجولان الا أن الغارات الجوية المكثفة التى قامت بها اسرائيل على مواقع العمل فى هذا المشروع تم استيلاؤها على هضبة الجولان بكاملها خلال حرب ١٩٦٧ قد أوقفا المشروع كلية.

كما كان للاستيلاء على هضبة الجولان أثره فى منع أية تنمية على نهر اليرموك الذى ينبع من هذه الهضبة ويصب فى نهر الأردن الى الجنوب من بحيرة طبرية فقد ادى الاحتلال الى ايقاف العمل فى سد المقارن الذى كان مزمعا انشاؤه فى أعالى اليرموك كما تم هدم سد خالد الذى أقامته الأردن على النهر بغارات جوية مكثفة قام بها سلاح الجو الاسرائيلى.

ولاتوجد فى الوقت الحاضر اية اتفاقيات تحكم توزيع مياه النهر بين الأردن واسرائيل فقد رفضت الدولتان مقترحات اريك جوستون فى الخمسينات لتنظيم الاستفادة من نهر اليرموك وقد فرضت اسرائيل ارادتها لتنظيم الاستفادة من مياه النهر وذلك ببقاء النهر على حاله دون أية سدود والسماح للأردن بأن يأخذ مايستطيع أن يأخذه بعد حجز ٢٥ مليون متر مكعب عند مثلث اليرموك (وهو ذلك المثلث الذى يقع بداخل

إسرائيل تحده غربا بحيرة طبرية ونهر الأردن وشرقا نهر اليرموك) وتذهب هذه الكمية الى الأردن عن طريق قناة الغور الموازية لنهر الأردن – وتقدر كمية المياه التى تأخذها الأردن بحوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب فى السنة وتترك مياه الفيضان لكى تذهب الى اسرائيل وذلك بتحويلها الى بحيرة طبرية تمهيدا لنقلها عبر القناة الاصطناعية الى جنوب اسرائيل – وقد حدث فى منتصف الثمانينات أن أطمي اليرموك عند مدخل قناة الغور مما عاق دخول المياه اليها ولم تنشأ حكومة الليكود ان تقوم بتطهير النهر وازالة لسان الرواسب الذى ظهر فى المجرى الا بعد ضغط شديد من القيادات المعتدلة فى اسرائيل ومن الولايات المتحدة التى رأت ان منع المياه عن منطقة الغور فيه زعزعة لاستقرار الاردن.

وأدت حرب لبنان فى سنة ١٩٨٢ التى تمت بتشجيع من الولايات المتحدة الى تحقيق الحلم الصهيونى بالاستيلاء على منطقة جنوب لبنان التى يقع فيها نهر الليطانى – وهذا النهر هو واحد من الأنهار القليلة فى المنطقة التى لم يتم تنميتها فمازال الجزء الأكبر من مياهه التى تبلغ حوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب تذهب الى البحر فقد منعت التهديدات الاسرائيلية بل وضغط السلطات الامريكية عدم تنمية النهر وتخطط اسرائيل لاستخدام مياه الليطانى وتحويلها بقناة لايزيد طولها عن ١٠ كم عند قلعة بوفرت (الشقيف) عندما يغير النهر مجراه من الجنوب الى الغرب الى بحيرة طبرية حيث يوجد خزان اسرائيل للمياه.

●●●

ويبدو من هذا العرض أن اسرائيل وفلسطين والأردن يواجهون نقصا فى المياه ستتزايد حدته مع مرور الأيام واذا كان للأردن وفلسطين من امكان الاتفاق مع سوريا والعراق حيث هناك بعض الفائض من المياه (فى حالة سوريا نصيب الفرد من المياه الكلية ٢٠٠٠ متر مكعب بعد الأخذ فى الاعتبار تأثير سد اتاتورك بالمقارنة بأقل من ٢٠٠ متر مكعب فى حالة الأردن وفلسطين) فإن الطريق امام اسرائيل صعب دون الاتفاق على الحل الشامل للقضية الفلسطينية بالشروط العربية فالقول بأنه لم يعد للعرب مايستطيعون الضغط على اسرائيل هو قول مردود - وامام العرب ان استخدموا سلاح المياه بكفاءة ومقدرة القدرة على فرض السلام الذى يحقق العدل لهم.

ان اسرائيل فى أزمة مائية قاتلة وهى تقوم الآن باستيراد المياه عبر البحار من تركيا وهو إجراء فرضته ظروف الجفاف التى استمرت خلال الخمس السنوات بين ١٩٨٧ ، ١٩٩١ (زادت أمطار هذا العام زيادة كبيرة حتى فاضت الخزانات والأنهار) ولايمكن ان يكون مثل هذا الاجراء الا ان يكون مؤقتا - ومن الوجهة العملية فإنه ليس أمام اسـرائيل من خيـار ان لم ترغب فى السلام مع جيرانها العرب الا:

(١) أن تترك الزراعة كلية وتعيد تنظيم اقتصادها على هذا الاساس.

(٢) عسكرة قضية الماء والدخول في حرب للحصول على الماء. وفى ظنى

انه من الصعب تحقيق اى من الخيارين: فالأول مستحيل بدون سلام واعادة تنظيم الادوار لمختلف بلاد الشرق الاوسط، والثانى صعب فى ظروف العالم الجديد.

نهر النيل

يشمل حوض نهر النيل تسع دول، ستة منها تقع حول البحيرات الاستوائية التى ينبع منه النهر وتسمى لذلك الدول البحيرية – ومن أراضيها يأتى حوالى ربع المياه التى تأتى الى مصر وهى كمية وان كانت قليلة الا انها لها اهمية خاصة لانها تجعل النهر مستديم الجريان على مدار السنة – ولا تعود قلة المياه التى تصل إلي مصر من هذه المنابع إلى قلة الأمطار فى الهضبة الاستوائية فهى كثيرة بل الى أن مياه النهر تتبدد فى المستنقعات والبطاح التى تنتشر فى المنطقة حيث يتبخر منها الجزء الأكبر – ويفقد فى منطقة السد وحدها والتى تعوق بحر الجبل الذى ينقل مياه بحيرة فيكتوريا والبرت حوالى نصف كمية المياه التى تصل من هاتين البحيرتين والتى قد تصل فى مجموعها بين ٢٠ و ٢٥ مليار متر مكعب فى السنة (اجمالى الماء الواصل من الهضبة الاستوائية عبر الجبل حوالى ٤٧ مليار متر مكعب يخرج منها من منطقة السد حوالى ٢٦ مليار متر مكعب – ويفقد فى مستنقعات باشار بالسوباط مايقدر بحوالى ١٠ مليارات متر مكعب ومن مستنقعات بحر الغزال كمية هائلة لاتقل عن ٢٠ مليار متر مكعب وتقدير الفاقد فى

الحوضين الاخيرين هو من باب التخمين الذكى اذ لاتوجد دراسات كاملة عن هذه المناطق اذ لاتوجد بها مقاييس منتظمة فى اماكن كثيرة بها - وتأتى ثلاثة أرباع المياه التى تصل الى مصر من الهضبة الاثيوبية ولهذه المياه أهمية خاصة بالنسبة الى كل من مصر والسودان فهى المياه التى تصل اليهما بفاقد قليل نسبيا.

وعلى الرغم من كثرة الفاقد فى حوض النيل فإنه لاتوجد فى الوقت الحاضر مشروعات متكاملة تقبلها جميع دول النهر تنظم الاستفادة من هذه المياه وتضبط مياه النهر لصالح دوله وقد ظل أمر تنظيم مياه النيل يتم فى القاهرة التى كانت وحتى وقت قريب عاصمة الدول الوحيدة من دول النهر التى تستفيد من مياه النيل - فحتى عشرينات هذا القرن لم تكن هناك دولة أخرى من دول الحوض ذات اهتمام بمياهه - كان النيل نهرا بلا فلاحين فباستثناء بعض الزراعات المتناثرة التى كانت تنتشر هنا وهناك فى كل من النوبة واثيوبيا لم يكن هناك من يستفيد من مياه النيل غير مصر - فلا عجب إن كانت شئون النيل تشغل مصر - وهى دولة مصب من حيث تأمين منابعه ووضع المشاريع للاستفادة منه منذ أقدم الأزمنة - الا أن هذا الاهتمام وخاصة بموضوع تأمين منابع النيل أصبح عصب الاستراتيجية والدبلوماسية المصرية منذ أوائل القرن التاسع عشر عندما ادخلت مصر زراعة القطن ونظام الرى المستديم - وقد ظل الحال كذلك بعد أن احتل الانجليز مصر فقد ظلت مصر مصدرا مهما للقطن الذى شكل المادة الخام لمصانع النسيج بانجلترا.

وفى عشرينات القرن العشرين مع تزايد الحركة الوطنية بمصر بدأت شركات النسيج فى بريطانيا فى التوسع فى زراعة القطن بالسودان مما أثار ذعر مصر ومما أدى الى القيام بمفاوضات شاقة استمرت بين سنة ١٩٢٥. وسنة ١٩٢٩ انتهت الى اتفاقية سنة ١٩٢٩ التى اعترف فيها لأول مرة بحق مصر والسودان التاريخى فى المياه اللازمة لزراعة الأراضى التى كانا يزرعانها فى ذلك التاريخ وقدرت المياه التى تحتاجها هذه الأراضى الى ٤٨ مليار متر مكعب لمصر و٤ مليارات متر مكعب للسودان - وقد أدى التوسع السكانى وزيادة المساحات المزروعة صيفا إلى الحاجة الى مزيد من المياه التى كانت القاهرة تأمل الحصول عليها من أعالى النيل - وكان لمصر فى هذا الشأن مشروع متكامل يتكون من عدد من السدود والقناطر والخزانات التى كانت ستبنى فى أربع دول هى زائير وأوغندا والسودان وأثيوبيا - وتؤثر فى هيدرولوجية أربع دول أخرى هى كينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندى. وقد أقر مجلس الوزراء المصرى هذا المشروع المتكامل عن حفظ مياه النيل فى ديسمبر سنة ١٩٢٩.

وعندما نشبت ثورة يولية سنة ١٩٥٢ رأت القيادة الجديدة صعوبة تنفيذ هذه المشروعات التى تقع خارج مصر وفى بلاد إما إنها كانت واقعة تحت الاحتلال الانجليزى الذى كان ينظر اليه بالاشتباه فى نواياه أو أنها على وشك الحصول على استقلالها وعلى حقها فى استغلال منابع ثروتها الطبيعية دون اكراه أو فرض ولذلك فقد قويل مشروع

السد العالى الذى كان سيقام بداخل حدود مصر بترحاب كبير - وحتى وقت انشاء السد العالى لم تكن هناك دول مستفيدة من مياه النيل غير مصر والسودان ولذا فقد تم الاتفاق بينهما على اقتسام المياه التى سيتم توفيرها بعد بناء السد والتى قدرت بحوالى ٢٢ مليار متر مكعب فى السنة فى المتوسط (بعد خصم حوالى ١٠ بلايين متر مكعب للبخر) تحصل السودان منها على ١٤,٥ مليار متر مكعب ومصر على ٧,٥ مليار متر مكعب فى السنة وهذه الكميات تضاف الى الكميات التى كانت مقررة طبقا لاتفاقية سنة ١٩٢٩ وبذا يصبح نصيب مصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب فى السنة والسودان ١٨,٥ مليار متر مكعب فى السنة.

وبعد سنوات من اتمام هذه الاتفاقيـة بـدا فى الأفـق مشاكل كثيرة وشكاوى من دول حوض النهر التى ينبع منها والتى تزود مياهها خزان السد العالى فلم تكن هذه الدول قد استشيرت عند بناء السد كما بدأ تيار كبير بداخل السودان نفسه يدعو الى تعديل الاتفاقية التى اعتبرت مجحفة به هذا على الرغم من أن السودان حتى يوم القاء هذه المحاضرة لم يستوعب حصته فى المياه التى أعطيت له طبقا لاتفاقية سنة ١٩٥٩.

وتتبنى حكومة السودان خطة للتوسع فى الزراعة المروية ستحتاج إلى أكثر بكثير من الكمية المتاحة لها فى الوقت الحاضر - ومهما كانت الأسباب التى دفعت هذه المشاكل الى الظهور فلا شك أن ازدياد أعداد

السكان وانحسار الزراعة المطرية نتيجة الجفاف الذى شهدته منطقة الساحل خلال العقدين الماضيين كانا دافعا لإثارة هذه المشاكل.

المصدر الوحيد للمياه بالجزء المسكون من أرض مصر هو النيل - وينظم السد العالى دخول المياه اليها فى حدود ٥٥,٥ مليار متر مكعب فى السنة تستنفد حاليا فى استيفاء حاجات الشرب والاستخدام المنزلى (٣,٢ - ٤ مليارات متر مكعب) بواقع ١٩٠ - ٢١٠ لتر للفرد فى اليوم. والصناعة (٢,٥ مليار متر مكعب) والزراعة التى تستهلك باقى المياه وتوفى احتياجات زراعة الأراضى التى تقدر بما بين ٦,٣ ، ٧ ملايين فدان - وأيا كانت مساحة الأراضى المزروعة فانها تروى جميعا بمياه النيل فإذا قبلنا العدد الأعلى كان متوسط الماء الذى يحتاجه الفدان هو ٥١٠٠ متر مكعب واذا قبلنا الأدنى كان متوسط حاجة الفدان ٦٣٠٠ متر مكعب - ويفقد خلال عملية الزراعة حوالى ١٠,٥ مليار متر مكعب فى الصرف (يسترد منها حوالى ٤,٥ مليار متر مكعب ليستخدم مرة أخرى فى الزراعة وهى كمية مياه الصرف التى تصل فيها نسبة الملوحة الى ١٠٠٠ جزء فى المليون أو أقل من الاملاح الذاتية) كما يفقد من المياه ايضا حوالى ٥ مليارات متر مكعب تذهب الى الخزان الجوفى (يسترد منها حوالى ٢,٥ مليار متر مكعب بالضخ) فيكون الفاقد من مياه الزراعة الى البحر والبحيرات أو بحيرة قارون حوالى ٩ مليارات متر مكعب وهذا الفاقد يجعل الكفاءة الكلية لاستخدامات مياه الزراعة فى حدود ٨١٪ وهى نسبة عالية جدا - واذا اضيف الى فاقد الزراعة ما

يفقد عن طريق البحر في النهر والترع وغيرها والمقدر بحوالى ٢ مليار متر مكعب وكذلك الفاقد من مياه الصناعة (حوالى ٦٠٠ مليون متر مكعب) والاستخدامات المنزلية (حوالى مليار ونصف تخرج خارج دورة المياه) يكون الفاقد الكلى من المياه حوالى ١٢,١ مليار متر مكعب - وهناك أخيرا ذلك الجزء الذى يفقد فى البحر خلال موسم السدة الشتوية وهى فترة تطهير الترع التى لا يحتاج النبات فيها الى ماء يذكر الا ان احتياجات الملاحة فى النهر لرفع منسوب المياه لمأخذ محطات الشرب تأخذ حوالى ١,٣ مليار متر مكعب تزيد الى ٢,٨ مليار متر مكعب فى حالة استخدام توربينات السد العالى فهذه المياه تفقد فى البحر فى الوقت الحاضر - فيكون مجموع الفاقد الكلى هو ١٤,٥ الى ١٦ مليار متر مكعب من أصل ٥٥,٥ مليار متر مكعب.

ولاتستطيع مصر أن توفر من هذا الفاقد الا مياه السدة الشتوية التى يقترح تخزينها فى أحد منخفضات الدلتا وكذلك اعادة استخدام حوالى ٣ مليارات متر مكعب من مياه الصرف (ذلك الجزء الذى يقل عن ١٥٠٠ مليون متر مكعب من الأملاح الذاتية) وكذلك حوالى نصف مليار متر مكعب نتيجة تنقية مياه الصرف الصحى. وهذه الكمية من المياه هى التى ستكفى بالكاد الاحتياجات المتزايدة للاستخدامات المنزلية والصناعية خلال السنوات العشر القادمة دون أى زيادة فى الأرض الزراعية على صعوبة قبول هذا الاختبار.

السودان

يخطط السودان لزيادة زراعته المروية من ٤,٥ مليون فدان فى الوقت الحاضر الى ٩,٥ مليون فدان سوف تحتاج عند استكمالها الى حوالى ٤١,٨ مليار متر مكعب فى السنة – ولما كانت حصة السودان فى الوقت الحاضر هى ١٨,٥ مليار متر مكعب فإن أمر تنفيذ هذه الخطة سوف يحتاج الى تدبير اكثر من ٢٣ مليار متر مكعب فى السنة وهو أمر يصعب تصور تحقيقه مهما بلغ الخيال مبلغه، فالخزانات الحالية بالسودان سنار والرصيرص وخشم القربة وجبل الاوليا تعطيه قدرة تخزين مقدارها ٧,٧ مليار متر مكعب وهناك مشروعات عاجلة لتعلية الرصيرص وزيادة قدرة التخزين الى ٧ مليارات (بدلا من ٣) وانشاء جديد عند مروى فى النوبة بسعة ٧ مليارات متر مكعب وخزان آخر فى أعالى العطبرة بسعة تخزين ١,٦ مليار يمكن أن تضيف للسودان ١٥,١ مليار متر مكعب أخرى . وهذه المنشآت تعطى السودان بالاضافة الى مايضخ حاليا من جانبى النيل الابيض والازرق حوالى ٢٥ مليار متر مكعب وهى كمية من المياه تفوق حصة السودان بحوالى ٦,٥ مليار متر مكعب .

ويقال إن هذا سيمكن تدبيره عند الانتهاء من مشروعات أعالى النيل التى اتفقت مصر والسودان علي تحمل مصروفاتها وفوائدها مناصفة وهذه المشروعات جميعا هى فى مراحل دراستها الأولى وليس منها ماتحمل دراسته بل والبدء فى تنفيذه الا مشروع قناة جونجلى

التى خططت لتحويل جزء من مياه منطقة السد حيث تتبدد المياه الى القناة التى بدأ العمل فيها بالفعل في آخر السبعينات ولكن العمل توقف فيها نتيجة الحرب الأهلية بجنوب السودان منذ عام ١٩٨٣ - وكانت هذه القناة ستدبر لكل من مصر والسودان حوالى ٢ بليون متر مكعب فى السنة.

اثيوبيا

لم تدخل اثيوبيا فى اية اتفاقات مع مصر وقد كررت اثيوبيا إنها لن تلتزم بالاتفاقية التى كان الامبراطور منليك قد امضاها مع السلطات الانجليزية وتعهد فيها فى سنة ١٩٠٢ بألا يقيم أية منشآت على النيل الازرق أو العطبرة كما كررت تأكيدها بحقها على الاستفادة من أنهارها بالطريقة التى تراها.

وبالفعل قامت اثيوبيا بدعوة BUREAUOF RECLAMATION الامريكى لدراسة انهارها فيما بين أعوام ١٩٥٩ ، ١٩٦٤ وهى الدراسة التى ربما كانت أيضا بمثابة رسالة خفية لمصر التى كانت فى ذلك الوقت تنتهج سياسة مستقلة عن أمريكا - وقد وصلت الدراسة الامريكية الى عدد من النتائج أهمها هو إمكان انشاء ٣٤ سدا على النيل الأزرق بسعة تخزين قدرها ٥٠ مليار متر مكعب هى جملة ايراد النهر كله يكون الغرض الاساسى منها توليد الكهرباء بقدرة حوالى ٣٠ مليون كيلووات ساعة (أى ٤ أضعاف قدرة السد العالى) وصنفت الأراضى القابلة للزراعة بحوالى مليون فدان منها حوالى ١٣٧,٠٠٠ صنفت تحت الدرجة الأولى و٣٣٠,٠٠٠ صنفت تحت

الدرجة الثانية (بمجموع أقل من نصف مليون فدان يمكن أن تستهلك ٦مليارات متر مكعب معظمها حول بحيرة تانا ورواق فنشا والرهد والدندر ويليس ودابوس وديدسا. ولم يتم تنفيذ اى من هذه المشروعات فيما عدا مشروع فنشا (بمساعدة مالية من ليبيا وموافقة من البنك الدولى) والذى يستهلك ٠,٤ مليار متر مكعب فقط ويجرى الآن تنفيذ خزان ويليس الأعلى بلس الأدنى بمعونة من ايطاليا وهما خزانان صغيران سعة كل منهما حوالى ١٠٠ مليون متر مكعب /سنة – وينظ جديا فى بناء سدين على بحيرة تانا لتوليد الكهرباء.

وبالاضافة إلى الدراسة الامريكية فقد قامت السوق الأوربية المشتركة بدراسات لتنمية رافد البارو لنهر السوباط وذلك ببناء خزاز من عند مدينة جمبيلا واستصلاح ٢٥٠,٠٠٠ فدان كمرحلة أولى تزداد الى ٧٥٠,٠٠٠ فى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين – وقد تم بالفعل استصلاح ٣٥,٠٠٠ فدان – وسيستخدم هذا المشروع عند كماله حوالى ١,٥ مليار متر مكعب.

وفى حالة استكمال كل هذه المشروعات فستستقطع أثيوبيا حوالى ٦ مليارات متر مكعب من الازرق و٠,٥ مليار متر مكعب من العطبرة، ١,٥ مليار متر مكعب من السوباط – وستؤدى كل هذه الاستقطاعات إلى إحداث إرتباك شديد فى كمية المياه الواصلة الى كل من مصر والسودان – إن قامت أثيوبيا بعمل هذه الخزانات والسدود ودون تنسيق مع دول أسفل الحوض . وهناك من المشاريع مايمكن به استغلال انهار

الحبشة لصالح البلاد جميعا بحيث يتم تنسيق مواعيد التخزين فى تانا والوصيرص لصالح جميع بلاد النهر.

وعلى الرغم من كثرة المياه فى الهضبة الاستوائية واعتماد معظم الدول البحيرية على الزراعة المطرية التى تتراوح بين ٧٥٠٠ الى ١٧٠٠ مم فى موسمى المطر (الربيع والخريف) فإن بعض هذه الدول قد عانت من حالة الجفاف التى سادت منطقة الساحل والقارة فى معظمها خلال العقدين الأخيرين ومن هذه الدول كينيا التى امتد الجفاف الى بعض أجزائها المتاخمة لبحيرة فكتوريا والتى تقع مساحة ٦٪ منها بداخل حدودها والتى تمد البحيرة بحوالى ١٠٪ من مياهها - وقد أقر البرلمان الكينى فى سنة ١٩٧٩ انشاء سلطة تنمية البحيرة وهى مصدر استصلاح ٢٧٥,٠٠٠ فدان حول شواطىء البحيرة وحوالى ٤٨٠,٠٠٠ فدان فى أحواض الانهار التى تصب فيها وقد تم تنفيذ استصلاح حوالى ١٢٠,٠٠٠ فدان - لم تحدد السلطة حتى كتابة هذه السطور كمية المياه التى تحتاج إليها زراعة هذا العدد من الفدادين - كما تفكر الحكومة الكينية فى تحويل نهر غزويا الذى يصب فى بحيرة فيكتوريا الى وادى كويا لتعمير المناطق شبه القاحلة بكينيا - وعند كمال تنفيذ هذه المشروعات فسيتأثر مدخل الماء الى بحيرة فكتوريا - ولاتشعر حكومة كينيا بأى عائق قانونى أو أخلاقى يمنعها من استخدام الماء الذى يمر فى أراضيها بالطريقة التى تراها - بل لعل هذه الحكومة هى من أكثر الحكومات ضجة حول المياه التى «اغتصبتها» مصر من النيل.

وتبلغ جملة المياه المستخدمة فى كينيا حوالى ٢٨ مليار متر مكعب من جملة الماء المتاح لها وهو ١٧٥ مليار متر مكعب ثم ٥٢ مليار متر مكعب منها من الأنهار ومن الخطط الطموحة زيادة استخدامات المياه الى ١٤٨ مليار متر مكعب .

ومن الدول البحيرية التى قد تؤثر على مياه بحيرة فكتوريا تنزانيا التى تقع حوالى ٥٠٪ من البحيرة فى أراضيها والتى يصل منها حوالى ٤٢٪ من جملة المياه التى تصل الى البحيرة - فلدى تنزانيا مشروع لزراعة هضبة VEMPENE بمنتصف تنزانيا وذلك بتحويل جزء من مياه بحيرة فكتوريا اليها وزراعة حوالى ٥٥٠,٠٠٠ فدان من القطن - وهذا المشروع قديم فكر فيه المستعمرون الألمان فى أواخر القرن الماضى.

ولتنزانيا مشروع مع دول حوض الكاجيرا باستغلال حوض النهر الذى يكتتب حوالى ٢٥٪ من المياه لبحيرة فكتوريا - وقد شكلت هذه الدول مؤسسة حوض الكاجيرا KAGERABASIN ORGANISATION وأقامت عليه سد روسومو لتوليد الكهرباء كما درست المؤسسة امكانيات الزراعة فى الحوض ورأت التركيز على ثلاث مناطق صغيرة تعطى حوالى ١٥,٦٠٠ فدان للزراعة بالرى فى رواندا وبوروندى وتنزانيا ولم يتم القيام بالمشروع لعدم وجود التمويل وللنزاع القائم بين رواندا وزائير.

لجميع دول الحوض مشروعاتها فى التنمية وهى ان لم تكن قد نجحت حتى الآن لصعوبات تمويلية أو ادارية فإنها لابد وأن تعيد التفكير فيها غدا وسيسبب تنفيذها دون تنسيق مع باقى دول الحوض - خلخلة اقتصادية فظيعة وعدم استقرار سياسى بل وحروبا ونزاعات - وليس هناك من حل دون العمل الدبلوماسى الجاد للتمهيد لبناء مؤسسة تقوم بدراسة الحوض ككل للتنمية لصالح جميع الأطراف.

قضية البيئة فى مصر

يحتوى هذا الملف على خمسة موضوعات تتعلق بشئون البيئة وهى موضوعات عالجتها - بصورة أو بأخرى - على مدى السنوات الماضية، والموضوع الأول نظرى أحاول من خلال طرحه هنا أن أشرح ما يمكن أن يفعله تلوث الجو في تغيير مناخ الأرض والنظم البيئية فيها .

والموضوع الثانى يركز على واحدة من أوائل صيحات التحذير عن تلوث الجو بمصر وعما يمكن أن يؤديه إن لم يبدأ المصريون فى كبح جماحه وهى صيحة سبق لى أن أطلقتها فى سنة ١٩٨٨ قبل سنوات من انشاء أقسام بالجامعات للبيئة أو أجهزة تنفيذية لشئونها .

أما الموضوعان الثالث والرابع فيتعلقان بضرورة الحفاظ على نظافة بحيرة ناصر الخزان الوحيد الذى يزود مصر كلها بالمياه وبضرورة إيقاف عمليات التعمير التى كانت تجرى حول البحيرة بل وبداخلها . وقد تجاوب مع الدعوة الكثيرون خاصة بعد أن بينا أن المنطقة المحيطة بالبحيرة قليلة الإمكانيات بحيث أن مصر لن تخسر كثيرا بعدم تنميتها. وبالرغم من ذلك ، وبالرغم من تعثر جميع مشروعات التنمية التى تمت حول البحيرة والتى تكلفت ما يزيد على ١٨٨ مليون جنيه على مدى الاثنى عشر عاما الفائتة (انظر التحقيق الصحفى بجريدة الاهرام فى ١٩ يناير سنة ١٩٩٦) فإننا مازلنا نسمع عن ندوات واجتماعات تعقد للدعوة لتعمير البحيرة وهو ما دفعنى من قبل للكتابة بغرض تفنيد ادعاءات من يدفعون التعمير فى هذه المنطقة الحساسة .

كما ينطوى الموضوع الخامس ، الذى أطرحه فى هذا الملف ، على صيحة تحذير أخرى مما يمكن أن يحدث لآثار مصر لو ترك الأمر على حاله دون العمل على إيقاف عوامل الاتلاف التي تتعرض لها وأتعرض فى هذا السياق لمجموعة أفكار كان من الممكن لو اتبعت أن تعفي مصر مما تتكلفه اليوم من إصلاح المعابد والتي يجيىء فى مقدمتها معبد الأقصر الذى يجرى حاليا فكه وإعادة تركيبه .

كوكبنا يسخن أم يبرد ؟

يلاحظ الناس تقلبات الجو بدهشة وتساؤل ، بينما يدور بين العلماء جدل عنيف حول مستقبل المناخ على الأرض : هل يتجه العالم حقا إلى الدفء ؟ أم أنه يبرد ؟ . وبين النقيضين تتزاحم البراهين العلمية، فالديمقراطية هى منطق العلم الحق . وهى منطق هذا الموضوع - البحث.

أصبح موضوع التغيرات المناخية التى ينتظر أن يتعرض لها العالم في مستقبله القريب موضوعا مثيرا للجدل والكثير من التكهنات. ويعتقد الكثير من العلماء أنه سيكون للزيادة المنتظرة لما يسمى بغازات الصوبة الزجاجية فى جو الأرض نتيجة تزايد النشاط الإنسانى أثر مباشر علي مناخ الأرض يؤدى إلى ازدياد درجة حرارتها وإلى تغيرات في مناطق توزيع الأمطار وتدرجية الضغط الجوى والمناطق الصالحة لزراعة المحاصيل، وكذلك إلى ذوبان جليد الأقطاب مما سيرفع من منسوب سطح البحر ويغرق المناطق الساحلية والعامرة بالسكان على اتساع العالم كله .

حبس الحرارة

وغازات الصوبة الزجاجية هى تلك التى توجد بجو الأرض فى نسب صغيرة وهى التى تسبب دفء الأرض فمن خلالها تنفذ إشعاعات الشمس ذات الموجات المتوسطة وكذلك الإشعاعات تحت الحمراء ذات الموجات الطويلة لتصل إليها وبواسطتها تحتفظ الأرض بهذه

الإشعاعات لأنها تعيق هروبها عندما ترتد من سطحها . ولولا وجود هذه الغازات لكان كوكب الأرض بارداً وبلا حياة مثله مثل باقى الكواكب والأجرام السماوية الأخرى التى لا توجد بأجوائها هذه الغازات ذات الخواص الفريدة، تأثير هذه الغازات على الأرض هو أنها تحبس الحرارة في جوها كما يحبس الزجاج الحرارة فى الصوبة الزجاجية، ومن هنا كانت تسميتها .

ومن غازات الصوبة الزجاجية غازات ثانى أكسيد الكربون والميثان وبخار الماء والأوزون وغيرها من الغازات والتى توجد في جو الأرض بنسب صغيرة جدا، ومما يثير قلق العلماء أن نسبة الكثير من هذه الغازات قد زادت أخيرا نتيجة الزيادة الكبيرة فى النشاط الإنسانى بمعدلات لم تستطع الطبيعة أن تمتصها . وقد تسبب التزايد الكبير فى استخدام الوقود الحفرى (الفحم والغاز والبترول) خلال العصر الصناعى، وبالذات بدءا من القرن التاسع عشر بل ومنذ سنوات ما بعد الحرب الكونية الثانية إلى زيادة كمية ثانى أكسيد الكربون فى الجو بدرجة كبيرة، كما زادت نسبة غاز الميثان أيضا زيادة كبيرة نتيجة ازدياد عمليات التحلل العضوي التى صاحبت التزايد السكانى . فاتساع مساحات زراعة الأرز وانتشار حظائر تربية الماشية وتضخم مساحات القمامة خارج المدن وازدياد حرائق الغابات زادت من نسبة غاز الميثان فى الجو حتى تضاعفت منذ منتصف القرن التاسع عشر . ويعتقد الكثير من العلماء أن زيادة هذه الغازات فى جو الأرض سيؤدى إلى ارتفاع درجة حرارتها .

ثاني أكسيد الكربون

ولثانى أكسيد الكربون أهمية خاصة فى دورة الحياة ذاتها، فهو المصدر الرئيسى للكربون الذى يدخل فى عملية البناء الضوئى فى الأجزاء الخضراء من النبات، والتى يتم فيها تخليق المركبات العضوية المعقدة من مواد بسيطة مثل الماء وثانى أكسيد الكربون. وفى ميزان الطبيعة تتعادل على وجه التقريب كمية ثانى أكسيد الكربون التى تدخل فى عملية البناء الضوئي التى يقوم بها النبات مع الكمية التى يخرجها الحيوان فى أثناء عملية التنفس ، أو تلك التى كانت تطلق فى الجو من حرق الأشجار التى كانت تشكل مصدر الطاقة الوحيد عند الإنسان قبل العصر الصناعي . كان ما يخرج من ثانى أكسيد الكربون من عملية حرق الأشجار محدوداً وقابلا للاستيعاب بواسطة النبات الذى كان يغطى مساحات كبيرة من سطح الأرض . وقد تغير الميزان تماماً مع بدء عصر الصناعة والتوسع فى حرق الفحم والغاز والبترول، فزادت نسبة غاز ثانى أكسيد الكربون التى تطلق فى الجو بحرق هذه المواد إلى درجة فاقت قدرة النبات بل والطبيعة كلها على استيعابه، فزادت نسبته فى **الجو** من ٢٧٠ جزءا فى المليون عند بدء العصر الصناعى إلى ٣٥٠ جزءا فى المليون فى ثمانينيات القرن العشرين . وكانت أسرع معدلات الزيادة فى العقود الثلاثة الأخيرة عندما زادت نسبة ثانى أكسيد الكربون فى الجو من ٣١٥ جزءا إلى ٣٥٠ جزءا فى المليون ، فيما بين سنتى ١٩٥٧ و ١٩٨٧ .

ومما يثير القلق أن هذه الزيادات الكبيرة فى غازى ثانى أكسيد الكربون والميثان تصاحبها زيادة كبيرة فى غاز أكسيد النيتروز ، وهو أحد غازات الصوبة الزجاجية الذى زاد وجوده فى الجو نتيجة ازدياد استخدام المخصبات الأزوتية فى الزراعة . وقد تسببت هذه الزيادات فى قلق المهتمين بشئون البيئة ، وفى مطالبتهم بأن تقوم الحكومات باتخاذ إجراءات حاسمة على المستوى الدولى للإقلال من غازات الصوبة الزجاجية فى الجو .

جدل مستمر

وعلى الرغم من أن هناك الكثير من العلماء ممن يعتقدون جزما بأن العالم فى طريقه إلى الدفء ، فإن هناك عدداً آخر يعتقدون أن ميزان الطبيعة معقد أشد التعقيد وأنه كامل ومتزن ولديه القدرة على تصحيح مساره كلما تعرض للخلل ، وأن الذى يحكم التغيرات المناخية العالمية عوامل كثيرة بالإضافة إلى عامل زيادة غازات الصوبة الزجاجية فى جو الأرض ، وأن حصر هذه العوامل ومعرفة كنهها هى أمور لم تستكمل بعد ولذلك فهم يدعون إلى التريث خاصة أن الإجراءات التى يطلبها البيئيون باهظة الكلفة، ستؤدى إلى كساد اقتصادى وتبديد ثروة كان يمكن أن تنفق فى التكيف مع عالم سترتفع فيه درجة الحرارة، هذا إن صحت نظرية أولئك الذين ينادون بحتمية دفء الأرض ، إذا استمر نمط ومعدل النشاط الإنسانى على ما هو عليه الآن .

تقلبات درجة الحرارة فى الماضى القريب

يختلف العلماء فى تفسير قياسات درجة الحرارة، التى تمت فى مواقع كثيرة فى العالم، خلال السنوات المائة والعشرين الماضية. فالذين يعتقدون فى تأثير غازات الصوبة الزجاجية على درجة حرارة الجو يرون أن القياسات تشير إلى أن هناك زيادة فى متوسط درجة حرارة الجو خلال هذه السنوات بمقدار نصف درجة مئوية، كما أنهم يؤكدون أن معظم سنوات عقد الثمانينيات من القرن العشرين كانت دافئة بشكل لافت ، كما أن صيف سنة ١٩٩٠ بالذات كان أحر صيف على الإطلاق. على أن الكثير من علماء الجو لا يفسرون هذه القياسات على النحو الذى ذهب إليه هؤلاء العلماء ، فهم يرون أن ازدياد درجة الحرارة لم يكن منتظما عبر سنوات هذه القياسات فقد ارتفعت فى الستين عاما التى سبقت سنة ١٩٣٨ ثم انخفضت بعد ذلك وحتى سنة ١٩٧٥ بمعدلات خشى بعض العلماء أن تكون نذيرا لبدء عصر جليدى جديد ! ثم انعكس الاتجاه بعد هذه الفترة وحتى وقتنا هذا . ومثل هذه التقلبات تثبت أنه لاتوجد علاقة بين درجة حرارة الجو ونسبة ثانى أكسيد الكربون وغازات الصوبة الزجاجية فيه. ولعل من المفيد أن نذكر هنا أن معظم علماء الجو يرون أن زيادة درجة الحرارة فى السنوات الأخيرة حدثت خلال الليل لا النهار مما كان له أثر حسن على نمو المحاصيل الزراعية .

تقلبات درجة الحرارة فى الماضى السحيق

وإذا عدنا إلى الماضى السحيق فإننا نجد أن مناخ الأرض قد انتابته تغيرات جذرية منذ مليونين من السنين ، فحول هذا التاريخ بدأت فترة فريدة في تاريخ الأرض تميزت بتراكم الثلوج عند الأقطاب، وبظهور اختلافات كبيرة فى درجة الحرارة في مختلف مناطق الأرض وبين الليل والنهار . وهذه الظواهر لم تحدث فى تاريخ الأرض الطويل إلا لفترات محدودة جداً ، فقد كان مناخ الأرض على طول تاريخها معتدلا، ولم تكن درجات الحرارة متباينة تبايناً كبيراً باختلاف مناطق الأرض كما لم يكن بالأقطاب ثلوج. وفى خلال المليونى سنة الأخيرة من تاريخ الأرض حدثت تقلبات هائلة فى المناخ ، فقد امتدت الثلوج من الأقطاب، وزحفت لتغطى مساحات شاسعة من سطح الأرض لسبع عشرة مرة على الأقل، شكلت كل مرة منها عصراً جليديا قلت فيه درجة الحرارة وتغيرت فيه مناطق توزيع الأمطار والنبات والحيوان ، وبعد كل مرة كانت الثلوج تتراجع نتيجة دفء الأرض لفترات فصلت بين العصور الجليدية، وتراوحت مدتها بين ١٠,٠٠٠ و ١٢,٠٠٠ سنة . ونحن اليوم ومنذ ١٠,٨٠٠ سنة فى واحدة من هذه الفترات الدافئة، ولذلك فليس من المستبعد أن نكون قرب عصر جليدى جديد .

والدارس لدورات تقدم الثلوج يلاحظ أن مدة فترات العصور الجليدية تراوحت بين ١٠٠,٠٠٠ و ١٢٠,٠٠٠ سنة ، ويعتقد الكثير من العلماء أن طول هذه الفترات مرتبط بالتغيرات الدورية لموقع الأرض

بالنسبة للشمس مصدر الحرارة لها نتيجة التغيرات التي تحدث لمدارها ولمحورها . وعلى الرغم من أنه يمكن تفسير دورات تقدم الجليد ومدتها بسبب هذه التغيرات الفلكية ، فإنه يصعب إرجاع النهاية المفاجئة لعصور الجليد وتغير الجو السريع بعد ذلك إلى هذه التغيرات فقط، فقد يعود ذلك إلى عوامل أخرى مثل تفاعل جو الأرض مع المحيط العالمي .

الدفء الحالى

وإذا نحن راجعنا فترة الدفء الحالية التي تسبب عنها تراجع ثلوج العصر الجليدى الأخير ، الذى كان فى أوجه من ١٥,٠٠٠ سنة عندما كانت الثلاجات تغطى أجزاء شاسعة من قارات نصف الكرة الشمالى، فإننا نجد أنه على الرغم من أن الاتجاه كان نحو الدفء خلال فترة تراجع الجليد التى بدأت منذ ١٠,٨٠٠ سنة، فإن هذه الزيادة لم تكن منتظمة طوال الفترة، فقد تقلبت بين الزيادة والنقصان فكانت فى أقصاها منذ ٧٠٠٠ سنة عندما ارتفعت درجة حرارة الجو إلى متوسط يفوق الحديث بدرجتين مئويتين ، كما تقلبت درجة الحرارة خلال الألف سنة الأخيرة، فقد ارتفعت لحوالى المائتى عام خلال القرنين العاشر والثاني عشر الميلاديين وهى الأعوام التى وجد الفايكنج فيها جزيرة جرينلاند – المليئة بالثلوج فى الوقت الحاضر – خضراء يمكن العيش عليها ، كما انخفضت درجة الحرارة فى نصف الكرة الشمالى فى الفترة بين سنة ١٦٠٠ وسنة ١٨٥٠ ميلادية حين تغطت مساحات كبيرة من الأراضى المزروعة فى الوقت الحاضر فى سويسرا وإيطاليا بالثلوج.

ومن العلماء من يعتقد أن دفء العصر الحديث هو رد فعل لهذا العصر الجليدى الصغير الذى انتهى فى منتصف القرن التاسع عشر .

ويبدو من هذا العرض أنه لاتوجد علاقة بين هذه التقلبات فى درجة الحرارة ونسبة غازات الصوبة الزجاجية فى الجو والتى ارتفعت نسبتها من ٢٠٠ جزء فى المليون وقت أوج العصر الجليدى الأخير إلى ٢٧٠ جزءا فى المليون منذ ٧,٠٠٠ سنة ، وثبتت عند هذا الحد حتى منتصف القرن التاسع عشر على الرغم من كثرة تقلبات درجة الحرارة ارتفاعا وانخفاضا خلال هذه الفترة، وثبات نسبة غازات الصوبة الزجاجية فيها.

النماذج الرياضية

تقلبات درجة حرارة الأرض تعتمد إذن على عوامل كثيرة بعضها معلوم لنا وبعضها لانعرف عنه أو عن كنهه الكثير ولذلك فإن مسألة التنبؤ بما سيحمله المستقبل من تقلبات هى أمر صعب حقاً، ومع ذلك فليس أمامنا من بديل عند الإقدام على هذه العملية غير استخدام النماذج الرياضية التى يدخل فيها العلماء ما يعرفونه من العوامل المؤثرة فى المناخ بالكمبيوتر، ليروا ماذا سيحمله المستقبل لو أن أحداً أو بعض هذه العوامل سيتغير . وهناك عدد من النماذج الرياضية التى يعمل عليها العلماء فى الولايات المتحدة وأوربا .

وعلى الرغم من أن جميع النماذج الرياضية تدخل فى حسابها عوامل مشتركة استنبطت من مبادىء فيزيقا الجو، فإن كل واحد منها يأتى بنتائج مختلفة . صحيح أن هناك اتفاقا عاماً بينها على أن درجة

حرارة الأرض ستزداد إذا حدث وتضاعفت نسبة غازات الصوبة الزجاجية فى جو الأرض ، إلا أنها تختلف فى تقدير هذه الزيادة بين ١,٥ و ٤,٥ درجة مئوية . وفي خلال السنوات الماضية غيرت النماذج من تقديرها لمقدار الزيادة إلى النصف ، عندما عدلت عوامل الجو الداخلة فيها بعد أن تحسنت معارفنا عنها، أو أضيفت إلى هذه العوامل المؤثرة عوامل جديدة، مثل غطاء السحاب الذى يعكس إشعاعات الشمس ويؤثر سلبا على درجة حرارة الجو ، أو تيارات المحيط التى تنقل الحرارة من مكان إلى مكان .

وتختلف النماذج الرياضية أيضا فى تحديد الأماكن التى سيصيبها المطر عندما يحدث الدفء فى الأرض .

ولعل هذه الجزئية من نتائج هذه النماذج ذات أهمية خاصة لعالمنا العربى الذى يقع فى نطاق المناطق القاحلة أو شبه القاحلة . وهنا نرى أن النماذج تختلف فى تحديد مناطق الأمطار فمنها ما يستنتج أن مناطق الصحارى المدارية ستنال قسطا من الأمطار ومنها مالا يستنتج ذلك. ومثل هذه الاختلافات لابد أن تقودنا إلى الاعتقاد بأن هذه النماذج لاتزال بعيدة عن الكمال. والحقيقة أن الملاحظة المباشرة تقودنا إلى ذلك أيضا فجميع النماذج تتفق فى التنبؤ بأن نصف كرة الأرض الشمالى سيناله دفء أكبر من ذلك الذى سينال نصف الكرة الجنوبى ، وهذا يخالف الاتجاه الذى سجلته وتسجله محطات قياسات درجة الحرارة فى نصفى الكرة الأرضية .

الملاحظة تنكر

وإذا كانت كل النماذج الرياضية متفقة على أن زيادة فعلية فى درجة الحرارة لابد أن تحدث مع تزايد غازات الصوبة الزجاجية، وهو مالا تؤيده الملاحظة الفعلية، فهل يعود ذلك إلى خطأ أساسى فى هذه النماذج أو إلى وجود عوامل أخرى تكون قد امتصت هذا الدفء ؟ هل يمكن أن يكون سطح المحيط العالمى قد امتص الدفء ؟ أو هل يمكن أن تكون هناك عوامل أخرى عادلت تأثير هذا الدفء ؟ هل يمكن أن يكون نشاط البراكين مثلاً سبباً فى تعويض هذا الدفء الذى كانت كل النماذج تتنبأ به ؟ البراكين تؤثر سلباً على درجة الحرارة لأنها تطلق غبارها فيعلق بالجو، ويعكس أشعة الشمس، ويعيق وصول جزء من إشعاعاتها إلى الأرض .

وقد تأثر جو الأرض بالفعل فى عام ١٩٩١ نتيجة النشاط البركانى الكبير الذى حدث فى جزر الفليبين فانخفضت درجة الحرارة خلال ذلك العام .

الخلاصة

يثير موضوع تأثير الإنسان على مناخ الأرض قضايا علمية كثيرة، ويدفع الإنسان للقيام بالبحث العلمى المنظم لمعرفة أسرار الكون الذى يعيش فيه. فمن الواضح من العرض السابق أن الكثير من العوامل التى تؤثر فى نظام هذا الكون الواسع والمتشابك غير معروف للإنسان. ولذلك فإنه سيكون من سبق الأمور أن يبدأ الإنسان فى اتخاذ خطوات يغير

بها نظام البيئة قبل معرفة أكثر دقة عن نظام هذا الكون . وبطبيعة الحال فإن العمل على الإقلال من إطلاق غازات الصوبة الزجاجية فى الجو هو شىء حميد فى ذاته. فمهما اختلفت وجهات النظر حول أثر زيادة هذه الغازات على المناخ ، فإن أحدا لايختلف فى أن زيادتها مفسدة لحياة الإنسان. القضية الحقيقية هى فى أن الخطوات التى يفكر العالم الصناعى فى اتخاذها لوقف الزيادة فى هذه الغازات خطوات باهظة الكلفة، إذ إنها تتعلق بإدخال تحسينات فى تصميم السيارات أو فى زيادة الكساء النباتي فوق سطح البحر، بتخصيب البحر بما ينقصه من عناصر ، أو بإطلاق ستائر معدنية فى الفضاء لها أضلاع يمكن تعديلها لإدخال القدر المطلوب من إشعاعات الشمس إلى الأرض، أو غير ذلك من الأمور المكلفة، والتى سيدفع ثمنها فى النهاية دول العالم الفقيرة. وفى رأيى المتواضع أن العلاج الحقيقى للإقلال من غازات الصوبة الزجاجية فى الأرض هو فى البحث عن مستقبل عمليات التصنيع الكثيف ، وفى مستقبل أنماط الاستهلاك الهائلة والسائدة اليوم فى العالم الصناعى .

قضية التلوث فى مصر

لايسع العائد إلى ارض مصر بعد غيبة إلا أن يلاحظ الغمامة الدائمة التى اصبحت تغلف القاهرة وتظللها على مدار العام فلم تعد الرؤية واضحة تماما لأية مسافة طويلة حتى أن ساكنى الأدوار العليا قد فقدوا الرؤية الواضحة للأهرام أو القلعة أو جبل المقطم وراء هذه الغمامة الكثيفة .

وعن القاهرة فان الغمامة التى تغلفها تأتى من عوادم المصانع الموجودة بداخلها وحدائق القمامة وقمائن الجير الموجودة باطرافها ومئات الالاف من السيارات التى تزرع شوارعها ليل نهار دون أى رابط - أما خارج القاهرة التى كنا نظن انها الملاذ الاخير للجو النقى بمصر فقد ادت عمليات التعمير والتنمية غير المنظمة إلى اتلاف الجزء الاكبر من البيئة المصرية اتلافا قد يصبح من العسير ملافاته فى مستقبل الايام - فعلى طول الطريق الموصل من المعادى إلى العين السخنة على خليج السويس مقالب ضخمة للقمامة ومدن جديدة انشئت بها عمارات للاسكان الاقتصادى دون الجمالى وعدة مصانع للطوب الطفلى ومصنعان للأسمنت تنفث دخانها إلى مسافات طويلة واخيرا محطة نهاية خط السوميد - فاذا انتقلنا إلى منطقة خليج السويس وجدنا جبال المنطقة كلها مغلفة بغمامة كثيفة تجعل رؤياها الواضحة

وتصويرها أمرا مستحيلا ذلك لأنها تقع فى ظلال السحب القاتمة التى تخرج من حريق الغاز المستمر لحوالى اربعين حقلا للبترول تنتشر على أطراف وبداخل الخليج .

وقد كان اكتشاف سبب هذه الغمامة جديدا عليّ فقد كنت اعلم ان آبار البترول أثرت أيما تأثير على الحياة البحرية والأسماك ولم اعلم عن تأثيرها على جو الخليج فقد ظننت وكل من قابلتهم ان الغمامة نتيجة ضباب طبيعي يغلف الجبال سيزول اثره عندما تنقشع الغيوم ويصفو الجو على ان ذلك لم يحدث ولم نكشف عن سبب الغيوم الا بعد أن رأينا سحب الدخان الخارجة من أبار البترول وهى تتجمع فوق سماء الخليج وما يحيطه من جبال، واخذت اقارن بين ما كنت قد ألفته من مناظر لهذه المنطقة وجبالها وما أراه أمام عيني فقد جئت لأصور جبال البحر الأحمر التى اصبح اليوم تصويرها عسيرا .

وفي مدينة ادفو كانت صورة التلوث اشد فالمدينة مغلفة بكاملها تحت غمامة الدخان الأسود الذى تخرجه مداخن مصانع السكر وقمائن الجير المفتوحة لهذه الشركة وكذلك الدخان الرمادى الذى تخرجه مداخن مصنع الفيروسيليكون – ويتكرر المنظر نفسه فى أسوان وكافة المدن التى ازداد عمرانها عشوائيا ودون تخطيط .

ومشكلة التلوث في مصر انها طويلة الأثر فجو مصر صحو لا تصحبه امطار تذكر وهذه الأمطار هى التى تقوم بغسيل هذه الغمامات فى بلاد اوروبا الصناعية ذات الامطار المستمرة والجارفة أما فى مصر

فلا مناص لهذه الغمامات من ان تعلق بالغلاف الجوى للبلاد وان تتزايد كثافتها مع مرور الوقت ولعل هذا هو سبب تلوث مناطق الصحراء الواسعة فهو نتاج عدة سنوات من التلوث فى المدن عاما بعد آخر .

وقد مرت معظم البلاد الصناعية فى مشاكل مماثلة حتى فسدت بيئتها وتلوثت مياه بحيراتها وشواطئها أما هواؤها فقد غسلته الامطار التى كانت تأخذ ما علق به من كربون وكبريت فتسقطه حمضا ذا اثر مدمر على غاباتها ونباتها وتربتها - ولم تكن معركة البيئة سهلة فى دول العالم الصناعى ذلك لأن حماية البيئة تتطلب استثمارات جديدة واعادة لتنظيم المصانع وتضييقا على حريتها إلا ان التدهور السريع فى احوال البيئة ونوعية الحياة الذى حدث فى أعقاب التوسع العمرانى الكبير فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ساعد فى خلق رأى عام وضغط كبير على المسئولين لكى يضعوا القوانين الصارمة لضبط نظافة المنشآت الصناعية وكمية ونوعية العوادم الخارجة من وسائل النقل المختلفة - وقد اصبحت هذه القوانين الآن جزءا من تراث هذه البلاد .

ونحن فى اشد الحاجة لكى نحمى بيئتنا فى مصر فقد وصل الحال إلى درجة حرجة حقا فعلى الرغم من أن مصر ليست بلدا كثيف الصناعة فإن بيئتها هشة فهي تعتمد على نهر واحد ويعيش أهلها على ارض محدودة ذات كثافة سكانية بغير نظير - وليس هناك من شك فى ان استمرار الحال على ما هو عليه سيؤدى إلى اوخم العواقب ليس فقط على صحة السكان بل وإلى افساد التربة والبحار وتآكل المبانى والآثار.

منطقة بحيرة ناصر .. كمحمية طبيعية

تفضل الأستاذ سلامة أحمد سلامة بنشر خطاب في عموده اليومى بصحيفة «الأهرام» كنت قد أرسلته إليه لكى يتبنى قضية الاحتفاظ بالمناطق المحيطة ببحيرة ناصر (السد العالى) كمحمية طبيعية لا يجوز إقامة تجمعات زراعية أو صناعية أو عمرانية فيها إلا فى أقل الحدود حتى يمكن حماية الخزان الوحيد الذى يمد مصر بالمياه من التلوث الذى لابد أن يجيء مع بناء هذه التجمعات. وجاء في خطابى أنه بالإضافة إلى عدم الجدوي الاقتصادية لإقامة هذه التجمعات فإن إقامتها ستحرم مصر من منطقة تعمل عازلا بين المناطق الاستوائية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط التى تقع فيها، وقد شاركنى فى هذا الرأى الأستاذ الدكتور أحمد عبدالله وكيل وزارة الصحة الأسبق ومستشار منظمة الصحة العالمية، والذى اشار إلى ما جره انتقال مرض الملاريا الاستوائية من ضرر بالغ على صحة المصريين عندما انتقل إليها عبر الوسائل النهرية فى أوائل الأربعينات .

وقد تصادف بعد نشر الخطاب بيوم واحد أن ظهر فى صفحة تحقيقات الأهرام بتاريخ ١٩٩٤/٤/١٠ تقرير مصور عن عمليات التعمير الجارية حول خزان المياه وراء السد العالى، فإذا بنا أمام عملية كبيرة وصفها التقرير بأنها «أضخم مشروع للتنمية لخلق دنيا جديدة حول بحيرة السد» وحتى لايفوت القارئ مقدار ضخامة المشروع فقد زين التقرير بصورة لحفارة هائلة تقوم بحفر قناة الرى فى واحد من

آلاف الأفدنة التي قيل أن المشروع سيقوم باستصلاحها على الرغم «من ارتفاع تكلفة استصلاح الفدان في هذه المنطقة» حسب ما جاء بالتحقيق . واوضح السيد وزير التعمير أنه سيقوم - بالإضافة إلى كل ذلك - بتحويل مدينة أبو سمبل إلى ميناء كبير حتى يكون «بمثابة بوابة مصر الجنوبية ودافعا لإحداث التنمية الكبري بالمنطقة» وكذلك بإنشاء مراسي نيلية في مناطق الآثار التي تنتشر حول البحيرة لتشجيع السياحة النيلية التي ستقوم وزارتا الثقافة والسياحة بالمشاركة في التخطيط لها .

ولا يستطيع القارىء لهذه التصريحات أن يرى سببا لهذا الحماس الذي يبديه المسئولون نحو إنشاء الموانى والمراسي وإدخال البواخر التجارية والسياحية إلى كتلة الماء الكبيرة التي تقع وراء السد العالي ، إلا أن الأمر قد التبس عليهم فظنوا أن كتلة الماء هذه هي بحيرة حقيقية، مع أنها ليست إلا خزانا للمياه وإلا فكيف يمكن تفسير أن يخطر ببال أحد إدخال البواخر التجارية التي تخرج عوادمها البترولية وتسكب نفاياتها في خزان للمياه تجب حمايته؟

إن عمليات التعمير القائمة الآن حول شواطىء الخزان ليس لها أى مبرر اقتصادى ، فجميع الأراضى المحيطة بالخزان منخفضة الجودة وتقع فوق منسوب ١٨٠ مترا فوق سطح البحر (وهو أعلى منسوب للخزان)، في الوقت الذى تتذبذب فيه مياه الخزان موسميا وسنويا لعشرات الأمتار، مما سيتطلب عمليات رفع باهظة النفقة، هذا بالإضافة إلى الانفاق الضخم في عمليات إنشاء البنية الأساسية . ومن الغريب

أن تدعم مثل هذا المشروع مؤسسة دولية كمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) مما يجعلنى اؤكد ما كررته مرارا من ضرورة ترشيد الاستفادة من المعونات الأجنبية حسب أولويات تقررها السلطات المصرية مع ضبط حسابات مثل هذه العمليات .

ومن عجائب الأمور ألا يلقى موضوع الحفاظ على خزان المياه الوحيد لمصر اهتماما يذكر، على الرغم من أن بمصر وزارة للبيئة تنهمر عليها المعونات الدولية ولايفوتها مؤتمر دولى دون أن تحاضر فيه بفخر عن اهتماماتها وجهودها المستمرة لتحسين البيئة . كما أن بها وزارة للتعمير لديها المئات من التقارير الفنية ودراسات الجدوى التى أنفقت عليها الملايين والتى تمتلىء بالبيانات عن موضوعات البيئة والتلوث . وبمصر . وهو الأهم عشرات الهيئات الأهلية التى كان من الممكن أن تقفز لتبنى هذه القضية وهى الهيئات التى تصنف اليوم تحت مسمى «الجمعيات غير الحكومية» والتى تنال الدعم المالى الضخم من هيئات المعونة الأمريكية والدولية وبرنامج التنمية للأمم المتحدة والبنك الدولى . كما أن بمصر حزبا للخضر . وبالمكتب التنفيذى للحزب الوطنى سيدة كثيرا ما سمعنا عن اهتمامها بشئون البيئة حتى انها كانت ضمن وفد مصر للمؤتمر الدولى للبيئة بالبرازيل ، كما يعيش فى مصر الآن المدير التنفيذى السابق لبرنامج البيئة بالأمم المتحدة، والذى فهمنا من حديثه مع مجلة «المصور» بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٥ انه لم يفقد اهتماماته بشئون البيئة ، بل مازال دائم الأسفار والمشغولية بها . وأخيرا فإن لجريدة «الأهرام» صفحة اسبوعية عن البيئة فأين هى من قضية حماية خزان المياه الوحيد لمصر ؟

زراعة مليون فدان حـــول بحيرة ناصر بين الوهم والحقيقة

نشرت جريدة أخبار اليوم على صفحتها الأولى منذ وقت غير بعيد ، خبرا مفاده أن محافظة أسوان تعتزم القيام بالبدء فى عملية استصلاح مليون فدان من الاراضى المتاخمة لبحيرة ناصر . ووصفت المشروع بأنه «معجزة» وانه واحد من المشروعات التى تدخل بها مصر القرن الواحد والعشرين .

ولما كنت قد نبهت لمرات عديدة عن عدم جدوى هذا المشروع وضرره البليغ الذى يمكن أن يجلبه إلى بحيرة ناصر التى هى فى واقعها خزان مصر الوحيد للمياه فقد دهشت من استمرار المسئولين فى المحافظة فى المضى قدما فى المشروع دون أن يعطوا ولو قليلا من الاهتمام لما أبديته من ملاحظات أبدنى فيها المسئولون عن شئون البيئة والصحة والرى والمياه.

والآن وقد قررت المحافظة تنفيذ مشروعها ضاربة برأى الخبراء عرض الحائط فماذا ياترى ستكون نتيجة استصلاح واستزراع مليون فدان حول البحيرة ؟ وماذا سيكون عليه حال سكان مصر الذين يعيشون أدنى النهر شمال محافظة أسوان ويعتمدون على ماء البحيرة لعيشهم ؟.

أول ما سيترتب على القيام بهذا المشروع هو حرمانهم من حوالى ثمن كمية المياه التى تصلهم ذلك لأن استزراع مليون فدان حول البحيرة

سيحتاج إلي مالا يقل عن ١٠ بلايين متر مكعب من المياه ستسحب بالقطع من نصيب مصر من المياه .

صحيح أن حوالى ثلث هذه المياه سيعاد إلى البحيرة مرة أخرى بعد صرفه إليها إلا أنه سيعاد محملا بالأملاح التى غسلتها من التربة وكذلك ببقايا المخصبات والمبيدات التى استخدمت في زراعة هذه الفدادين الكثيرة .

ومعنى ذلك أن أهل مصر لن يخسروا فقط جزءا كبيرا عن المياه التى تصلهم على الرغم من شحها .. بل عليهم أن يعيشوا مع مياه أكثر ملوحة وأردأ نوعية عما هى عليه الآن مما سوف يترك أثره على خصوبة الأرض فضلا عن الصحة العامة .

على أنى قبل أن استرسل فى هذه النتائج المزعجة أسرع إلى طمأنة شعب مصر شمال أسوان بالقول أن زراعة مليون فدان حول بحيرة ناصر من قبيل الأوهام . وذلك لأسباب كثيرة يأتى فى مقدمتها صعوبة تزويد هذه المساحة الهائلة من الأرض بالمياه دون الدخول فى انفاق معجز وغير عملى !

فهذه المساحة من الأرض والتى نفترض أنها ستمتد لمسافة ٢٥٠ كيلو مترا على طول البر الغربى حيث توجد الأراضى غير الجبلية والتى سيصل عمقها لحوالى ١٥ كيلو مترا فى عمق الصحراء تقع على ارتفاع يتراوح بين ١٨٠ ، ٢٢٠ مترا فوق سطح البحر مما سيحتاج إلى رفع الماء إلى حوالى ٦٠ مترا فى المتوسط فوق منسوب فم محطات ضخ

المياه والتى ستركب على منسوب ١٥٠ مترا (وهو أقل منسوب وصل إليه الخزان فى السنة ٨٨/٨٧) . على طول الشاطىء الغربي .

وعلى القارىء أن يتصور كلفة مثل هذه التركيبات الهائلة التى ستضخ الماء من البحيرة إلى هذا الارتفاع ثم توزعه إلى أطراف المساحات التى تنوى زراعتها والتى ترتفع فى معظمها إلى أعلى ناحية الغرب كلما ابتعدنا عن البحيرة مما سيجعل وضع مضخات اضافية على طول هذه الأرض لازما - ناهيك عن حفر القنوات والمساقى (والتى لابد من تبطينها حتى لايتسرب منها الماء قبل أن يصل إلى نهاياتها) عبر مئات الكيلو مترات.

وليس لدى أى تقدير لما يمكن أن يتكلفه مثل هذا العمل ولكنى أعرف من دراسة قمنا بها منذ عشر سنوات عن جدوى مشروعات استزراع الصحراء أن تكلفة رفع متر مكعب واحد من المياه لثلاثين مترا كانت في حدود ١٦ قرشا (شاملة اهلاك وصيانة المضخات وتشغيلها فقط دون اهلاك أو صيانة القنوات أو المساقى) .

فإذا افترضنا ان الاسعار قد تضاعفت منذ وقت اجراء هذه الدراسة وان رفع المياه في حالة السد العالى سيكون إلى اكثر من ٣٠ مترا فإن سعر المتر المكعب من الماء حتي وصوله إلى الارض لن يقل عن ٣٠ قرشا بأى حال ، ومعنى ذلك ان رى الفدان الواحد سيتكلف قرابة الثلاثة آلاف جنيه .

ونحن لم نتكلم بعد عن أى مكون آخر من مصروفات الزراعية كالتقاوى والمخصبات والمبيدات والحرث والحصاد والنقل والعمالة فضلا عن اعطاء مردود لما أنفق على استصلاح هذه الفدادين .

فإن كان عند محافظة أسوان زراعى يمكن أن يغطى مثل هذه المصروفات فليقل لنا عنه .

ولنعد الآن من عالم الأوهام إلى عالم الحقيقة الذى يحدث الآن حول بحيرة ناصر فى صورة استزراع بضعة آلاف الأفدنة حول أخوار البحيرة (وعلى الأخص خور كلابشة) فنقول للمحافظة : أن هذه لن تخرج عن كونها زراعة كفاف مبنية على محصول واحد يزرع بطريقة رى الحياض - وأثر هذه الزراعة محدود ولا يبرر الانفاق الكبير الذى تقوم المحافظة بتشجيعه .

فطبقا للخبر الذى نشرته «أخبار اليوم» قامت المحافظة ببناء خمسة آلاف منزل للشباب الذين استوطنوا الخمسة وعشرين ألف فدان فى الاثنتى عشرة قرية الجديدة التى قيل أنها انشئت حول اخوار البحيرة وأعطت لكل منهم قرضا قيمته ٢٠٠٠ جنيه وخدمات مجانية لأول زرعة ولنقل محاصيلها فضلا عن معونات غذائية . فإذا أضفنا هذه المصروفات إلى ما تكلفته المحافظة فى بناء البنية الأساسية وفى إنشاء وتسيير ادارة جديدة للإرشاد الزراعى لوجدنا أن تكلفة فدان واحد ينتج محصولا واحدا هى أكثر من ١٠ آلاف جنيه وهذا مبلغ كبير لمردود قليل.

وأخيرا فلى رجاء أن يقرأ المسئولون عن هذا المشروع ما كتبه الأستاذ محمود السعدنى بمجلة المصور بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٩٥ تحت عنوان «الاستثمار.. والبيلى باه» فقد حذر فيه بقلمه الساخر مما يلجأ إليه بعض المسئولين في اغراق الناس فى الوهم بالاعلان عن أرقام «همايونية» عن فرص العمل التى ستتاح والثروات التى ستنهال علينا.

إن محافظة أسوان التى تنتج عشر كهرباء مصر هى واحدة من المحافظات القليلة التى لو أتيح لها استخدام ما توافر لها من طاقة بأسعار رمزية لجذبت المستثمرين إليها ولبنت حول مدنها ضيعا صناعية يمكن أن تحل مشكلة أبنائها بطريقة عملية وواقعية.

من أجل حماية آثار مصر

يتعرض ما بقى من آثار مصر الباهرة للانظار والالباب إلى واقع جديد وعوامل إتلاف نتيجة تغيير موازين البيئة وزحف العمران وتزايد زائرى الآثار واتساع التجارة غير الشرعية فيها ، وهذه المؤثرات وغيرها ان لم نستطع ان نعالجها بالحسم والجدية فاننا معرضون لكى نفقد آثارنا فى غضون الخمسين إلى المائة عام القادمة .

وعلى الرغم مما تعرضت له آثارنا فيما قبل منتصف القرن التاسع عشر الميلادى من تحطيم ونهب واهمال قام به الغزاة أو المغامرون فان ما بقى لنا من آثار يتعرض اليوم إلى نوعية جديدة من الاتلاف ذى الاثر الاكيد والبطىء .

ويبدو أن المسئولين فى حاجة إلى تبصيرهم بهذا الخطر الداهم، إذ انهم لم يقوموا ببادرة عملية ، أو جادة تنم عن قلقهم على آثار مصر . أو لايقاف هذا الاتلاف أو على اقل الايمان كبح معدلاته . ولايستطيع المرء إلا أن يستنتج ذلك بعد اول زيارة لمدينة الاقصر حيث يمكن وقف تدهور الكثير من الاثار، بقرارات ادارية بسيطة لاتحتاج إلى الرجوع إلى لجان، أو الدخول فى متاهات التوصيات المتضاربة ، أو مجابهة جماعات ضغط المصالح الخاصة – والا فكيف يمكن تفسير اطلاق مرور كافة السيارات بما فيها اللوريات ذات المقاطير الضخمة والاوتوبيسات المهولة فى الكورنيش الذى يحف معبد الاقصر (وهو الذى اقتطع اصلا من المعبد) ان هذا الجزء من طريق الكورنيش فيما بين المعبد وفندق ونتر بالاس يعج بحركة السيارات والسواح ، وترك الامر على هذا الحال يعرض المعبد للاتلاف ويجعل حركة عبور وسير آلاف الزوار عرضة للخطر الشديد – وليس اسهل على محافظ الاقليم من ان يمنع المرور فى هذا الجزء ويقصره للتجول الحر للمشاه . ان ماتنفثه السيارات من سموم وما تثيره حركتها من هز لقوائم المعبد يبدو واضحا لكل زائر حصيف !

زحف العمران

وأول عوامل الاتلاف الجديدة تأتى من اتساع العمران وزحف المساكن العشوائية دون ضابط نحو الآثار حتى تكاد ان تتداخل فى عقر مواقعها ، ومعظم هذا الزحف يحدث بوضع اليد ودون سند قانونى.

ومن هنا يجيىء دون تخطيط فيشوه المكان من الناحية الجمالية ويعرض الاثار للتلف نتيجة فساد الصرف الصحى لهذا الاسكان الجديد وطريقة التخلص من قمامته أو ضوضائه .

ولما كانت مصر عامرة بالاثار فهناك حاجة ماسة إلى وضع سياسة قومية تحدد أولاً المواقع الاثرية المهمة التى ينبغى اعتبارها محميات قومية ذات حرم مناسب ويكون التعدى عليها جريمة قومية تصل إلى درجة الخيانة الوطنية، وتحدد ثانيا المواقع ذات احتمالات وجود الآثار ولما كانت مثل هذه المناطق كثيرة العدد وكبيرة المساحة والكثير منها يقع داخل زمام مدن نائية ، فان الامر يحتاج إلى ايجاد جهاز خاص للقيام فى اسرع وقت بالمسوح الاثرية لهذه المواقع لتقرير الاحتفاظ بها كمحميات قومية إن كانت تستحق ذلك أو نقل ما بها من آثار وتركها لكى تضم إلى زمام المدن .

ولايتم رسم السياسة القومية لحفظ الآثار دون سن قانون يحتم على القائمين على كل مشروعات التعمير والتوسع الزراعى بضرورة مسح مناطق مشروعاتهم أثريا قبل البدء فى تنفيذ هذه المشروعات للتأكد من خلوها من الاثار .. وليس هذا القانون بجديد أو غريب فهو موجود . ومطبق حاليا فى الكثير من بلاد العالم المتقدم بما فى ذلك الولايات المتحدة الامريكية التي لايقارن تراثها الأثرى باية حال مع تراثنا الأثرى.

صدور مثل هذا القانون سينشط أعمال البحث عن الاثار ويرفع مستوى مهنة الاثريين ويفتح امامها مجالات جديدة للعمل وستنشأ نتيجة له مؤسسات خاصة وعامة للقيام بعمليات المسح والانقاذ كما سيدفع إلى رفع مستوى الاثريين وتدريبهم على الطرق العلمية لمجابهة تحدي عمليات التوسع العمراني في مصر .

ولى فى هذا المجال تجربة شخصية قد يكون من المفيد ان أذكرها ففى اوائل السبعينيات واثر قرار مد خط انابيب السوميد لنقل البترول من خليج السويس إلى غرب الاسكندرية رأيت مع بعض زملائى الاثريين التقدم إلى الشركة المنفذة للمشروع (شركة بيكتل الامريكية) للقيام بعمل مسح اثرى لخط الانابيب ، خاصة وانه كان سيشق طريقه تحت منطقة دهشور الغنية بالآثار وقد وافقت الشركة المنفذة بل ورحبت بالعرض واغلب الظن ان هذا الترحيب كان نتيجة خبرتها بالولايات المتحدة حيث يستحيل تنفيذ مشروع مماثل دون مسح المنطقة اثريا وانقاذ آثارها ان احتاج الامر إلى ذلك . على أن الجانب المصرى رفض العرض ولم ير فيه اية فائدة على الرغم من ان تكاليف المسح الاثرى لم تكن لتمثل شيئا يذكر من جملة تكاليف المشروع، ولقد أسفت لقرار الجانب المصرى ولكن هذا يدخل مرة اخرى فى باب ضرورة تبصير المسئولين بالخطر المحدق بالاثار .

أما عن محميات الآثار فقد انتهك حرم الكثير منها مثل وادى الملوك والملكات بالاقصر ومناطق ابيدوس بالبلينا ومعبد ادفو وسقارة والجيزة وغيرها الكثير وازالة هذه الانتهاكات والتعديات وايجاد حرم مناسب

لآثار هذه المناطق سيحتاج بعد طول هذا الاهمال إلى اعادة تسكين سكان هذه المناطق بعد عمل مسح اجتماعي على حالتهم لمعرفة انسب طريق لتوطينهم في مناطق جديدة دون الاخلال بارزاقهم - واذا كانت مصر بعد بناء السد العالى قد استطاعت ان تنقل وتعيد توطين شعب النوبة بأكمله فإنها بالعزم وحسن الإدارة القادرة لاعادة توطين هؤلاء الابناء الذين يتكدسون فى حرم المناطق الاثرية فى مساكن بائسة وعشوائية .. ونحن بذلك لانخدم هؤلاء الابناء فقط وننقلهم إلى المستوى اللائق ولكننا سنحمى اثارنا ونعيد إليها المهابة والكرامة فضلا عن اننا سنمنع عنها اثر مياه الصرف الصحى على جدران وارضية الآثار.

ولست اعتقد ان اعادة توطين سكان المناطق الاثرية ونقلهم إلى مقار جديدة سيحتاج إلى أموال صعبة المنال فدخل زيارة الاثار وحده كاف فى غضون سنوات قليلة للقيام بهذا العمل دون اى صعوبة .

فالقضية الحقيقية هي فى ان يبصر المسئولين بالخطر المحدق بالآثار نتيجة تزايد سكان هذه المناطق وازدحامهم.

ازدياد أعداد السائحين والزوار

وثانى عوامل الاتلاف التى جدت على آثارنا هو هذا التزايد الهائل فى أعداد السائحين وزوار الآثار واتساع مجال سياحة المجموعات التى تكاد ان تصبح الطريق الوحيد لزيارة مصر والتى تساق لزيارة المعابد والمقابر فتدخلها مجموعة وراء مجموعة مما يعرض الكثير من الآثار وخاصة القليلة التهوية إلى خطورة تآكلها سواء من اللمس أو دبيب الارجل أو من تفاعلها مع مايخرج مع النفس من ابخرة وغازات

والاستمرار فى السماح لزيارة اثار مصر ومقابر ملوكها بهذه الطريقة الفجة ينم مرة أخرى عن حاجتنا الملحة إلى تبصير المسئولين بمغبة هذا الفعل - واغلب الظن انهم يتبعون سياسة قديمة رسمت عندما لم يكن يزور الاثار الا قلة صغيرة . اما اليوم وقد ازدادت وفود السواح والزوار فان الامر يحتاج إلى سياسة جديدة لحماية الاثار قليلة التهوية، والتى لاتتحمل هذه الجموع الحاشدة وفتحها فقط للمختصين والمشتغلين بعلوم الاثار ، ومن الناحية العملية فان هذه السياسة يمكن تنفيذها على خطوات بحيث يبدأ برفع ثمن تذكرة دخول المقابر إلى مبلغ كبير، وليكن مائة دولار مثلا تزداد عاما بعد آخر حتى تمنع الزيارة نهائيا فى غضون الاربع أو الخمس سنوات القادمة . وظنى ان هذا العمل لن يؤثر على السياحة بشكل ملحوظ فلدى السائح اماكن اثرية جليلة فى الهواء الطلق كما ان لديه ، وإن كان جادا ، امكان زيارة الاماكن قليلة التهوية بعد ان يدفع ثمن صيانتها.

الهواء الملوث وارتفاع منسوب المياه الجوفية

وثالث عوامل الاتلاف يأتى من تأثير الهواء الملوث عليها، وهذه قضية تؤثر على كل مبانى مصر ، ونوعية حياة وصحة ابنائها وهى قضية حيوية ينبغى اعطاؤها الاهتمام الكافى من المسئولين عن شئون البيئة . على ان مهمة حفظ الاثار تستتبع ابعاد السيارات وعوادمها من الاثار وعلى قدر الامكان وذلك بتخصيص شوارع كاملة بمدن الآثار للراجلة فقط .

وتأتى بعد ذلك التأثيرات الأخرى كارتفاع منسوب المياه الجوفية وتراكم الأملاح بفعل الخاصة الشعرية على جدران المعابد والآثار وتآكل الحوائط والألوان، وهذه مسائل متخصصة ينبغى أن تؤخذ بالجدية ، وتوضع فى أيدى العلماء والمتخصصين دون ضجيج الدعاية أو ضغط جماعات المصالح الخاصة ورجال المقاولات - هذا وقد تكون أبسط الحلول هى أنجحها فاحاطة الآثار المهددة بمصارف عميقة قد يكون مناسبا لتقليل مشاكل نشع المياه وهذا هو نفس الحل الذى يقوم به بسطاء الفلاحين عندما يجابهون مشكلة مماثلة .

عدم تنفيذ أى من الاقتراحات السابقة التى لا تحتاج إلا إلى قرارات إدارية بسيطة لا ينم فقط عن عدم إدراك المسئولين عن مدى التردى الذى وصلت إليه آثار مصر ، إنما ينم أيضا عن النظرة السائدة بين معظمنا عن آثار مصر ، والتى تنعكس فى طريقة معاملتها ، بالمصريون لا يرون فى الآثار تراثاً صنعه الأجداد يفخرون به بل يرونها كمبان قديمة لا علاقة لهم بها فائدتها استجلاب العملات وجذب السائحين وتنشيط الاقتصاد ، وليس هذا مستغربا فنحن لا نعلم أبناءنا شيئاً يذكر عن تاريخ بلادهم المجيد إذ يكاد يخلو برنامج التعليم العام من ذكر تاريخ مصر القديم .

ولا يكمل الحديث عن حفظ آثار مصر دون التعرض إلى ضرورة إنشاء شرطة خاصة لحماية الآثار التى أصبحت تجارتها غير المشروعة تدر الملايين وعصاباتها ذات سطوة ونفوذ ، ولكن الأهم من ذلك هو أن

يكون للهيئة المهيمنة على الآثار تنظيم إدارى جيد يتتبع الآثار ويمنع تسربها ، ويحمى المسئولون عن حفظ الآثار من مغريات هذه التجارة غير المشروعة فيمنع تشغيلهم فى مساقط رأسهم وينظم طريقة نقلهم من مكان إلى آخر .

وقد رأيت فى ألمانيا بعينى رأسى كتالوجات فاخرة تصور تحفاً مصرية بها أدق التفاصيل عنها توزع على جامعى التحف الأثرياء حتى يختاروا منها ما يشاءون والتحف موجودة بمصر تصور فقط عندما تجد شارياً لها .

وفى مجال حفظ الآثار تأتى عملية المتاحف المصرية ومخازنها فليس من المفهوم أن لا توجد فى متاحف مصر أجهزة أمان الكترونية فى وقت انتشرت فيه هذه الأجهزة فى أبسط المنازل .

وعلى الرغم من أنى من غير المتحمسين لفكرة عرض آثار مصر خارج حدودها فإنى على استعداد لقبول الفكرة لو أننا استطعنا الاستفادة منها فى اعادة تنظيم متاحفنا بحيث تعود كل مجموعة بعد عرضها فى الخارج لكى توضع فى متحف مستقل بأرض جديدة تخصص للتحف المصرية والتى تملأ المخازن فى كل مكانٍ ، أما المتحف المصرى ذلك البناء الجميل والشامخ فينبغى تطويره لكى يكون عارضا لأعظم آثارنا دون ازدحام .

ومنذ أكثر من اثنتى عشرة سنة أثير فى مجلس الشعب المصرى عندما كنت عضوا فيه موضوع عرض آثار مصر خارج حدودها وطريقة

رصد الأموال المحصلة منها التى لم تكن حتى ذلك الوقت تعرض على مراقبى الحسابات. وفى تصورى أن الأمور لابد وأن تكون قد استقامت وأن مصر قد استطاعت أن تستفيد ماليا من هذه العروض ولو بجزء من المكاسب المادية لها لكى تقوم فورا بإنشاء مدينة المتاحف هذه .

والحديث عن الآثار وحفظها لابد وأن يتطرق إلى موضوع السياحة التى أرى أنها فى حاجة إلى إعادة تنظيم بعيدا عن الشعارات المرفوعة حتى تأتى بالنفع المرجو منها لمصر ، وحتى يتم توزيع عائدها على أكبر عدد من المصريين - فالبادى للعين المدققة أن السياحة بوضعها الحاضر تضيف على مصر الرسمية أعباء كثيرة ولا تدخل من العملة الصعبة مقدارا موازيا لما ينفق عليها ، كما أن سياحة المجموعات لا تدر ربحا إلا لمنظميها الذين يعيشون خارج مصر كما أن ناتجها لا يتوزع على جموع الناس . ولى مع القارىء حديث آخر عن هذا الموضوع الذى يعلق عليه الكثيرون وهم تحسين ميزان المدفوعات المصرى .

قضية التعليم فى مصر

أثارت قضية التعليم فى مصر ، ومنذ وقت مبكر ، اهتمامى إلى أقصى حد . حتى أننى كتبت مقالا حول هذه القضية بعنوان «الثورة الصناعية العلمية وأبعاد المستقبل المصرى» نشر بالأهـــرام فى ١٩٦٧/١٢/١٨ ذكرت فيه تحديداً أن «نجاح مصر فى بناء مستقبل مزدهر يعتمد فى النهاية على قدرتها على تغيير نوعية الانسان لكى يصبح رصيدا لا عبئا ولن يكون ذلك ممكنا دون الاهتمام بالتعليم فهو

أكبر الميادين التى تحتاج منا حرثا وإعادة تنظيم ولا يصح أبدا أن نتركه ميدانا ثانويا تلعب فيه أكثر العناصر جهلا بروح العصر أو تقديرا لتحديات المستقبل .

«التعليم وليس غيره هو مستقبل هذه الأمة لأن أبناءنا الذين يدخلون المدارس اليوم سيكونون فى عنفوان شبابهم عندما يكون الإنسان قد هبط على القمر واستطاع أن يزيد إلى عدة أضعاف حواسه وقدرته على حفظ واستذكار المعلومات بعشرات العدد الالكترونية أو الحاسبة ، أبناؤنا هم أثمن ما نملكه فهم الذين يمكن إن أحسن تعليمهم أن يستخدموا أدمغتهم الفضولية والمدربة لحل المشاكل التى تنتظرهم ولا يمكن أن نجعل من البشر رصيدا قادرا على الحركة فى هذا العالم الجديد إلا إذا فتحنا التعليم الجيد على مصراعيه أمام أكبر الأعداد وأبطلنا نهائيا البكاء المصطنع الذى نسمعه عن «خطورة الاتجاه إلى التعليم الثانوى أو التكالب على التعليم الجامعى» .

إن أكبر المشاكل التى قابلناها عند تنفيذ خططنا السابقة أو تلك التى ستقابلنا عند تنفيذ خططنا المقبلة ستكون دائما إيجاد المواطن الذى يعيش العصر يتحمل المسئولية ويقدر العمل ويربطه بالرزق ويعرف أين يبحث عن المعارف العلمية ويتقن طريقة استخدامها ويفهم كيف استنبطت ، فالمهارة الفنية كالسباحة خبرة يكتسبها الانسان بالممارسة وهى خبرة يكون اكتسابها سهلا لذلك الشاب الذى يقدس العمل والفضولى العقل والراغب فى

التعليم وهذه هى السمات التى يجب أن تكون نصب أعيننا ونحن نطور مناهجنا ونربى مدرسينا .

التعليم هو أهم قضايا العصر الذى ينبغى أن يكون فى أولى اهتمامات الحكومة الرشيدة التى تسعى لبناء مستقبل لبلادها فى هذا العالم الذى يبزغ اليوم والذى أصبحت نوعية الانسان فيه من أهم عناصر الأمم الناجحة بعد أن تراجعت أهمية العناصر التقليدية فى نجاح الأمم كعدد سكانها أو ما تملكه من موارد طبيعية .

وتتمثل مشاكل التعليم فى ثلاث قضايا أساسية : الأولى تتعلق بكمه وضرورة إيصاله لكل الناس ، فواقع الحال ينبىء بأن مصر قد فشلت فى هذا الأمر فقد جاء فى آخر الاحصاءات أن ٥٠٪ من سكان مصر أميون وأن ٢٠٪ منهم يفكون الخط ولم ينهوا أية مرحلة تعليمية وأن من بين من أنهوا إحدى مراحل التعليم فإن ٧٪ من السكان أنهوا مرحلة التعليم الابتدائى و ٢٠٪ أنهوا مرحلة التعليم المتوسط أو الثانوى و ٣٪ أنهوا مرحلة التعليم الجامعى ومثل هذه التركيبة لا يمكن أن تدخل أمة فى عصر الصناعة أو الزراعة المتقدمة فضلا عن عصر ما بعد الصناعة أو المعلومات .

والثانية تتعلق بنوعية التعليم ومضمون المناهج التى تدرس للطلاب وطريقة تلقينها وكلها متخلفة ولا تساير العصر وليس أدل على ذلك من أن دعاة التعصب والكراهية واستخدام العنف فى المجتمع هم من خريجى المدارس وأنه كلما زادت سنى الدراسة كلما ترسخت مبادىء

التعصب والعنف فيهم ويكفى دليلا على ذلك ما يحدث فى النقابات المهنية بل وفى جمعيات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات .

والثالثة تتعلق بدور التعليم فى بناء الأمة المتماسكة وهو أمر ينحسر اليوم مع تعدد أنواع المدارس التى أصبح لكل منها طريقه الخاص فى التعليم وفى التأكيد على أنواع بعينها من المناهج واستمرار هذا التعدد سيؤدى إلى تهديد وحدة الأمة وشرذمتها فى مجموعات بينها لغة مشتركة ويعالج التعليم الأساسى هذه القضية .

(١)
التعليم الأساسى

يعكس نظام التعليم الذى يسود مصر اليوم حال الأمة كما صورناه فى موضوعنا عن الواقع المصرى المعاصر فكما انفلق المجتمع إلى كتلتين تعيش كل منهما حياتها فكذلك أصبحت مدارسه فلم يعد التعليم الآن تلك المنظومة الواحدة التى جاهد الآباء منذ حركة الاستقلال فى بنائها لتقريب أبناء الأمة بهدف بناء الأمة المتماسكة ، فقد رأت نخب الكتلة الطافية التى تشكلت منذ السبعينات أن التعليم القائم لم يعد صالحا لأبنائها فتركوه لحاله ينعى من بناه وبنوا لأنفسهم مدارس خاصة مستقلة وقاموا بالالتفاف حول شهاداته وسعوا للحصول على إجازات المدارس الأجنبية .

وبهذه الأعمال تكون النخب قد تبنت فلسفة جديدة للتعليم تختلف تماما عن تلك التى وضع أسسها الآباء وعبر عنها فارسها الأول طه

حسين وهى الفلسفة التى تشكلت فى أعقاب النهضة القومية التى جاءت مع ثورة سنة ١٩١٩ والتى جعلت من التعليم منظومة قومية تلم شمل الأمة وتجمع كلمة أبنائها شأنه فى ذلك شأن منظومة الجيش فإلى كليهما يأتى جميع أبناء الأمة سواء من الحضر أو الريف ، من أرقى المناطق أو أفقرها ، من الصعيد أو الوجه البحرى ، مسلمين وأقباط ، أغنياء وفقراء وفيهما يتم تقريب الفجوة بين أبناء مصر بحيث يخرجون وهم يتكلمون لغة متقاربة وقد فهموا بعضهم بعضا وتعلموا السماحة واحترام عقائد الآخرين واتفقوا حول مفهوم جامع للوطنية. وبالاختصار فقد كان الهدف الأول لمنظومة التعليم الأساسى حتى ظهور النخب الجديدة هو بناء الأمة المتماسكة .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف ارتكزت السياسة التعليمية فى ذلك الزمان على إنهاء ازدواجية التعليم التى كانت سائدة منذ القرن التاسع عشر حين أضيف إلى نظام الكتاتيب الذى كان سائدا لقرون طويلة نظام آخر من المدارس المدنية ، وظلت مصر وحتى نهضتها القومية بهذين النظامين : كتاتيب يذهب إليها فقراء الناس يتعلمون فيها أصول الدين لسنوات قليلة يذهب فى نهايتها القليل من خريجيها إلى أروقة الأزهر ، ومدارس مدنية يذهب إليها متوسطو الحال وأغنياء الناس يتعلمون فيها علوم الدنيا. وكان هذا النظام تكريسا للنظام الطبقى الذى ساد معه لسنوات طويلة حين كان الحراك الاجتماعى صعبا إن لم يكن مستحيلا كما كان انعكاسا للحالة الاقتصادية والحضارية للبلاد

التى لم تكن لتحتاج إلا إلى عدد قليل من المتعلمين تعليما مدنيا لتصريف شئون صناعاتها ومؤسساتها المدنية القليلة والبازغة وبدخول الأمة عصر النهضة فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ القومية بدأ التحرك نحو إنهاء هذه الازدواجية والتوسع فى بناء المدارس الابتدائية المدنية لتحل محل الكتاتيب وكان طه حسين هو فارس هذا التحرك وواضع فلسفته .

وعلى الرغم من أن أحدا لم يجرؤ على تحدى هذه السياسة الهادفة فإن الواقع الحالى يدل على أن متخذى القرار قد استسلموا لضغط المؤسسة الدينية أولا ثم لضغط نخب كتلة البشر الطافية فحادوا عن هذه السياسة حتى أصبح فى مصر اليوم نظم مختلفة وكثيرة للتعليم أخشى أنها ستؤدى فى نهاية المطاف إلى تفتيت الأمة فإليك أولا نظام الكتاتيب الذى عاد الآن فى صورة مدارس ومعاهد دينية أعيدت إلى الحياة تحت ضغط المؤسسة الدينية امتدت فيها الدراسة حتى مستوى الثانوية العامة مما يؤهل حاملها لدخول كليات جامعة الأزهر دون الحاجة إلى المرور على مكاتب التنسيق وهذه المدارس مقصورة على أهل مصر من المسلمين ، فقد أقفلت كتاتيب الأقباط منذ قيام ثورة ١٩١٩ ولم يعد لها وجود ولم تقم الدولة بإنشاء نظام مماثل للمواطنين الأقباط كما فعلت لمواطنيها المسلمين .

وإليك ثانيا المدارس الابتدائية المدنية المفتوحة أمام كل المواطنين والتى ازدادت فيها جرعة علوم الدين على حساب علوم الدنيا وهذه المدارس مفتوحة حتى الثانوية العامة فالجامعة التى يحدث على دخولها

تنافس شديد يتم فى إطار مسابقة يئن من هولها الكثيرون ، وقد أدى ازدحام هذه المدارس وتخلف مناهجها وامتلاؤها بالحشو واعتمادها على التلقين إلى ظهور مدارس اللغات الخاصة ذات المصاريف الباهظة التى لا يقدر عليها إلا نخب كتلة البشر الطافية، وهذه تؤدى فى النهاية إلى الجامعة التى يفضل أن تكون أجنبية بما فى ذلك الجامعة الأمريكية بالقاهرة التى أصبح الالتحاق بها هدف كل عائلة تطمح فى التقدم فى السلم الاجتماعى .

وهكذا أصبح في مصر ثلاثة أنظمة تعليمية مختلفة تعمق وتكرس الاختلافات الفكرية والطبقية للأمة مما سيعمق من سوء الفهم بين خريجى هذه الأنظمة المختلفة وإلى اختلاف هويتهم وأهدافهم وتباين رؤياهم للعالم المحيط بهم .

وإذا أردنا أن نعرف خطورة هذا الموقف فعلينا أن نرى ما أدت إليه هذه السياسة التعليمية فى الجزائر حين انقسمت الأمة حتى أصبح من العسير على النخبة قبول أفكار العامة فى طرق الحكم المبنى على المبادىء السلفية، وفى نُظرتها إلى العالم. وأنها لمأساة حقيقية أن تكون النخبة هى المسئولة عن نشر هذه الأفكار بين العامة ظنا منها أن فى تشجيعها تكريساً لمركزها كما كان الحال على مر الزمان فإذ بهذه الأفكار والمبادىء تأخذ ثوبا جديدا وتلبس لباس الجهاد لتعبئة كتل البشر الغاطسة للانعتاق والخروج من الأعماق وإذا كان هناك من درس يمكن أن نخرج به من تجربة الجزائر فهو أن السلام الاجتماعى لا يثبت

إلا بإيجاد لغة مشتركة بين الناس يتم تلقينها فى سنوات التعليم الأساسى الموحد الذى ينبغى أن يجمع بنات وأبناء الأمة على مختلف مستوياتهم لكى يؤصل عندهم تصور واحد أو متقارب للوطن وقواعد المواطنة والسلوك السوى . وهذا الغرض هو فى مقدمة أغراض التعليم الأساسى بل أنه يسبق فى أهميته غرض اعداد المواطن للحياة الحديثة وتلقينه المعارف اللازمة لاعداده لمجابهة المستقبل .

(٢)
التعليم الجامعى

التعليم الجامعى هو أهم أعمدة الاعداد للمستقبل ففيه يعد قادته ويتحدد شكله - وفى الماضى كان هذا التعليم مقصورا على أبناء الصفوة لا يذهب إليه إلا قلة صغيرة اختيرت لكى تعد لقيادة المجتمع . على أن هذا الوضع لم يستطع الصمود أمام طموحات الألوف من الشباب الذين اندفعوا نحو التعليم الجامعى مع مجيىء عصر الآمال العريضة الذى أعقب الحرب العالمية الثانية وما صحبه من توسعات اقتصادية كبيرة وفلسفات اجتماعية جديدة وحراك اجتماعى نشط - وفى ستينات القرن العشرين كانت قضية التعليم الجامعى فى مصر ، كما كانت فى باقى أنحاء العالم ، هى فى التوائم مع هذه الأعداد الكبيرة التى جاءت إلى الجامعة والتى لم تكن معدة لاستقبالهم .

وقد فاجأت عملية التوسع فى التعليم الجامعى الكثيرين وأزعجتهم لما يمكن أن يصيب الجامعة من انحدار لو أن أبوابها ظلت مفتوحة لهذه

الأعداد الكبيرة – وظل الكثيرون من الأساتذة يندبون هذا الحال الجديد ويتحسرون على الماضى عندما كانت الأعداد قليلة والعلاقة وثيقة بين الأستاذ والطالب – ومن أجل ذلك فقد قمت بعد أن أصبحت مسئولا عن الجامعات فى التنظيم السياسى فى سنة ١٩٦٤ بقيادة حملة حاولت أن أشرك فيها أكبر عدد من الأساتذة لمواجهة هذا الموقف الجديد الذى لم يعد من الممكن الرجوع عنه . وبدأت الحملة بمقال طويل نشر بجريدة الأهرام فى ١٧ يناير سنة ١٩٦٥ حاملا بعض المقترحات التى تقدمت بها لتطوير الجامعة لتتواءم مع هذه الأعداد الوافدة ولكى تصبح «جامعة الأعداد الكبيرة» كما أطلقت عليها فى هذا المقال وذلك بتغيير هدفها بحيث تصبح مهمتها حتى مستوى شهادتها الأولى إعداد خريج ذى ثقافة عامة وحرة تؤهله لشغل مختلف المهن التنفيذية بقليل من التدريب فمثل هذا الإعداد سيعطى للخريج فرصاً أوسع لإيجاد عمل له فى عالم متغير كما سيعطى الجامعة فرصة إعادة تنظيمها لكى تتمكن من العيش فى إطار أموالها المحدودة ولكى توجه استثماراتها المتاحة إلى انشاء كليات جديدة للدراسات العليا لتدريب قلة من خيار الخريجين لكى يصبحوا الاخصائيين الذين سيقومون بقيادة عمليات البحث العلمى اللازمة لتطوير البلاد .

وقد استجاب الاساتذة للمقال وأدرنا حوارا شارك فيه الكثيرون على صفحات الأهرام لخصت أهم نتائجه فى مقال صدر لى بتاريخ ١٩٦٥/٣/٦ بالأهرام تحت عنوان «الباب المفتوح والباب المسدود»

وضحت فيه بتفصيل أكبر ما قصدته من فكرة «تعميم» الدراسة حتى مستوى البكالوريوس أو الليسانس لاخراج الممارس العام والتى أصبحت ضرورة ملحة ليس فقط لاعداد الخريج لحياة عملية أرحب، تسهل عملية توظيفه بل أيضا لأن العلوم قد اتسعت وتشابكت بالدرجة التى تجعلنا نطلب بضرورة إعطاء الطالب حتى مستوى شهادته الجامعية الأولى «فرشة كبيرة من العلوم الاساسية حتى يستطيع أن يعيش العصر وأن يصبح أقدر على متابعة تخصصه بذكاء أكبر فى مرحلة الدراسات العليا» .

وكما كان متوقعا فقد ذهبت دعوتنا هذه أدراج الرياح ولم يدعنا وزير أو أى مسئول لمناقشتها أو البحث فيها واستمر نظام الجامعات على ما هو عليه بل وتم نقل نفس النظام القديم إلى المعاهد الجديدة التى سميت بالجامعات الاقليمية والتى انشئت بعد ذلك فى مختلف المحافظات وأضيف إلى كل ذلك التوسع دون رابط فى تعيين الاساتذة ومنح الدرجات العلمية وانشاء الدوريات العلمية فأصبح حال الجامعة على ما هو عليه الآن لا هى قادرة على تخريج الأخصائى القادر ولا هى قادرة على تخريج الممارس العام الواسع الاستنارة كما أنها أصبحت غير قادرة على القيام بالدراسات الجادة التى يمكن إدراجها تحت اسم الابحاث العلمية ويندر أن يجد الواحد الان اسم استاذ من استاذة الجامعات المصرية يتردد بين أقرانه فى العالم - وقد انحدر الحال بالجامعات المصرية فلم يعد ينبغى دخولها من الطلاب إلا من لم يجد

سبيلا لدخول الجامعة الامريكية بالقاهرة أو الالتحاق بجامعة أوروبية أو امريكية - بل وذهب الحال بالنخب أن تخجل من إلحاق أبنائها بها فسعت لتأسيس جامعات خاصة بعيدة عنها - فقد أدى فرز أبنائها فى مدارس اللغات الخاصة ذات الاتجاه المدنى والمصروفات الباهظة إلى عدم تقبلهم لارسال أبناءهم إلى جامعات لا يشعرون أنها ستعد ابنائهم للحياة أو أنها لائقة بهم .

وقد رأيت بنفسى السبب الذى يدفع النخبة للإلحاح على انشاء الجامعات الخاصة عندما أقوم بالقاء المحاضرات فى الجامعات الامريكية والاوروبية فأراها مزدحمة بأبناء النخبة من المصريين الذين فشلوا فى التواؤم مع أحوال الجامعات المصرية فهجروها إلى الجامعات خارج البلاد .

وعلى الرغم من أن شيئا لم ينشر بعد عن شكل الجامعات الخاصة التى يزمع تأسيسها فى مصر فإن القليل الذى عرف عنها ينبىء بكل وضوح أن الذين ينوون إنشاء هذه الجامعات لا ينتمون إلى طبقة متسقة النشأة أو الميول أو المستوى الفكرى فمجموعة المنتجين تختلف عن مجموعة الذين استفادوا من غفلة القانون فى فترة السبعينات التى أتيحت فيها الفرصة لتكديس الثروة بالطرق المريبة التى عددت بعضا منها فى موضوع «الحقيقة والوهم» فى الواقع المصرى ، فهذه المجموعة الأخيرة تسعى لإبقاء قواعد لعبة السبعينات والجامعة التى تريد أن تنشئها هى فى تصورها ليست مكانا جادا للبحث والتحصيل بل هى

أشبه بالنادى الخاص يجتمع فيه أبناؤها لكى يحصلوا منها على شهادة تؤهلهم لارتقاء المناصب العالية والحصول على الصفقات المجزية . فالنجاح هنا لا علاقة له بالقدرة على التحصيل قدر ما له علاقة بنسب الطالب وقدرته على دفع المصاريف الباهظة . الجامعة فى هذا التصور حق للأبناء يدخلونها دون أن يحتاجوا أن يتجشموا مشقة الدخول فى مسابقات الثانوية العامة وقواعد لجان التنسيق ويخرجون منها بعد نزهة لطيفة عبر سنوات الجامعة .

أما مجموعة المنتجين فإنهم ينظرون إلى الجامعة نظرة أكثر ذكاء ، فهى أولا مشروع يمكن أن يحقق الربح فمادام الكثيرون من أبناء النخب فى مصر والبلاد العربية يسافرون إلى خارج أوطانهم لتلقى العلم فى معاهد باهظة النفقة فلماذا لا تقام فى مصر جامعة تجذب هؤلاء الطلاب وأموالهم التى ينفقونها فى الخارج . وهى ثانيا مشروع مطلوب لإعداد ابنائهم وأبناء الأذكياء من الفقراء لإدارة اعمالهم بالطرق المتقدمة التى لا يتيحها التعليم فى الجامعات المصرية وللقيام بالأبحاث اللازمة لفتح آفاق جديدة للاستثمار الداخلى والتعاون الخارجى، وهى ثالثا واجهة طيبة لتجميل وجه النخبة القبيح فهى دليل اهتمامهم بالعلم والخير ومن هنا اهتمامهم بالاعلام عن أن جامعتهم لن تكون مقصورة على الأغنياء بل ستكون مفتوحة لأذكياء الفقراء .

هذه جامعة جادة إذن لمؤسسيها الكثير من النوايا الطيبة وهم لقلة خبرتهم لا يعرفون أن الجامعة الجادة يستحيل أن تكون مشروعا لربح

لأن مثل هذه الجامعة تحتاج إلى بنية أساسية ضخمة وإنفاق باهظ لا يمكن لمصاريف الطلاب مهما بلغت أن تنفق عليها . كما أنهم لا يعرفون كم هو مكلف طلب الخبرة من الجامعات الشهيرة أو استقدام الأساتذة منها أو الانتساب إلى أى منها .

وتدل أنواع الكليات التى يرغب مؤسسيها فى البدء بها على عموم هذه النخبة المنتجة من رجال الأعمال فهم أولا مهتمون بتسيير أعمالهم بطرق الإدارة الحديثة ولديهم الرغبة فى أن يكون من بين معاونيهم رجال يعرفون أصول وفنون القانون الدولى للدفاع عن مصالحهم التى انفتحت على العالم . وهم ثانيا يتطلعون لفتح جبهة جديدة للاستثمار فى الصحراء ذات الأراضى الرخيصة والتى يرون فيها متسعا للقيام بمشروعاتهم دون أن يجابهوا مشاكل المدن المكتظة بالسكان . ومن هنا جاء التفكير فى انشاء كليات للادارة والقانون ولاستثمار موارد الصحراء على أن انشاء هذه الكليات، إن أريد لها أن تكون على المستوى الجاد يحتاج إلى انفاق ضخم لبناء الأقسام المساندة وإلى إنفاق عظيم لبناء المعامل المتقدمة ومراكز البحث اللازمة لتقدم الاساتذة وجلب كبارهم للعمل فيها فهؤلاء هم الذين سيصنعون للجامعة اسمها .

ومالم يستطع مؤسسو الجامعة من إيجاد التبرعات الضخمة اللازمة لإقامة الجامعة وهو أمر يبدو أن النخبة غير مستعدة له فإن أمر بناء الجامعة الجادة سيكون صعبا . ولازال أمام هذه النخبة طريق طويل

حتى يرتفع مستواها الفكرى لترى الفائدة التى يمكن أن تجنيها عندما تربط صالحها الخاص بالصالح العام وبرفاهية الوطن ككل ، فشواهد الحال تنبىء بأن النخب فى العالم الثالث عامة وفى مصر خاصة لم تصل بعد إلى هذا الفهم .

فرصة القرن التاسع عشر التى ضاعت
مصر والعالم قبل قرن وربع

بحلول شهر نوفمبر ١٩٩٤ ، حلت ذكرى مرور مائة وخمسة وعشرين عاما على افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية، فقد تم تدشين القناة فى حفل كبير اتسم بالأبهة أقامه الخديو إسماعيل فى يوم السابع عشر من شهر نوفمبر ١٨٦٩ دعا إليه كوكبة من علية المجتمع الأوربى، قد بدأ الحفل بموكب بحرى اخترق القناة يتقدمه اليخت الامبراطورى إيجل ، الذى كان يحمل امبراطورة فرنسا الجميلة يوجينى وتبعه ممثلو مختلف الدول بما فيها بريطانيا التى ما فتئت تضع العراقيل أمام التعاون المصرى الفرنسى فى بناء القناة فلم يفتها أن ترسل إلى الحفل ولى عهد امبراطوريتها الأمير الوسيم ادوارد .

وأقام بهذه المناسبة الخديو إسماعيل ، على وجه السرعة ، دارا للأوبرا بالقاهرة هى الأولى فى الشرق الأوسط التى وإن لم تعرض فى افتتاحها أوبرا عايدة التى كان يعدها لهذه المناسبة الموسيقار الشهير فردى ، فقد افتتحت بأوبرا ديجوليتو المعروفة . ولم يمض على افتتاح القناة شهور إلا وقد نال فرديناند ديلسبس الفرنسى مهندس القناة شرف العشاء على مائدة الملكة فكتوريا وشرف الحصول على لقب الفارس منها .

وقد حدثت خلال المائة والخمس والعشرين سنة التي انقضت منذ افتتاح القناة أحداث جسيمة طالت مصر والعالم - أحاول أن اقتطف منها بعضا مما رأيت أنه قد أثر على تكوين مصر الحديثة وموقعها فى خارطة العالم السياسية التى نعرفها اليوم .

وقد يكون من المفيد قبل أن نبدأ الكلام عن مصر أن نؤكد على أن العالم غداة افتتاح القناة كان مختلفا تماما عن عالم اليوم بحيث يصعب على المحدثين أن يتصوروه فقد كان عالما لا يعرف من وسائل المواصلات الحديثة غير الباخرة والقطار اللذين لم يكن قد مضى على بدء استعمالهما إلا عقود قليلة كما أن عالم ذلك الزمان لم يكن يعرف من وسائل الاتصالات غير التلغراف الذى لم يدخل مصر إلا منذ أقل من خمس سنوات من تاريخ افتتاح القناة . كما لم تكن خارطة أوروبا الحديثة قد عرفت فقد كانت إيطاليا وألمانيا مجموعة من الامارات المتحاربة التى لم يتم توحيدها إلا بعد سنوات من افتتاح القناة كما كانت أوروبا تخوض أزمات متلاحقة وقلاقل اجتماعية أحدثتها الثورة الصناعية التى أخذت تنتشر على مقاييس واسعة خلال سنى القرن التاسع عشر فقد صاحبت حركة التصنيع السريعة ثورات وحروب اشتعلت من أجل تأمين العدل الاجتماعى أو من أجل الحصول على الخامات والأسواق . أما الولايات المتحدة الامريكية فقد كانت وقت افتتاح القناة قد خرجت لتوها من حرب أهلية مدمرة ، كما لم يكن قد مضى على أول اتصال لليابان بعالم الغرب أكثر من خمس عشرة سنة .

وقد بدأت الثورة الصناعية فى بريطانيا التى استطاعت حتى منتصف القرن التاسع عشر أن تحتكر أسرار الصناعة وأن تئد أى منافسة لها فقبل سنوات قليلة من افتتاح القناة كان ثلث الانتاج الصناعى العالمى بريطانى المنشأ كما كان ربع حجم التجارة العالمية يمر فى الموانئ البريطانية وكانت بريطانيا أول دولة تمد خطا السكة الحديد بين ليفربول وما نشستر فى سنة ١٨٣٠ على أن ذلك لم يدم طويلا فقد شهدت سنة افتتاح القناة منافسة دول أوروبية أخرى لبريطانيا ، ففى هذا العام أصبحت فرنسا وبورسيا منتجين كبيرتين للصلب كما تقدمت الصناعة بخطوات سريعة فى الولايات المتحدة حتى أصبحت أعظم دولة صناعية فى العالم فى سنة ١٩٠٠ وذلك بعد استخدامها البترول كمصدر بديل للطاقة .

ومن الوجهة السياسية فقد كانت أوروبا تعيش وقت افتتاح القناة فى آخر سنوات معاهدة ڤيينا التى أبرمت فى أعقاب هزيمة نابليون فى ١٨١٥ والتى أعادت الحال إلى ما كان عليه قبل الثورة الفرنسية فأرجعت الملكية إلى فرنسا وجعلت من النمسا القوة المهيمنة على منتصف أوروبا - فلم يمض عام واحد على افتتاح قناة السويس إلا وقد أزيلت الملكية من فرنسا ونفيت الامبراطورة يوجينى التى شاركت فى احتفالات افتتاح القناة كما تم فى نفس هذا العام توحيد ايطاليا فى أعقاب ثورة الإمارات الشمالية على حكم النمسا كما تم توحيد المانيا تحت الحكم البروسى بعد ذلك بعام واحد - كان واضحا أن الأفكار

التى جاءت بها الثورة الفرنسية ذات أثر كبير فى إنهاء الثورة المضادة التى جاءت بها معاهدة فيينا وفى البدء بأخذ مبدأ اشتراك الشعوب فى الحكم عن طريق المؤسسات الديمقراطية وبتوحيد الصفوف فى دول قومية .

حقا لقد كانت المائة والخمس والعشرون سنة التى مرت منذ افتتاح القناة حافلة فى أوربا غيرت من شكلها وحولتها إلى قوة ديناميكية هائلة هيمنت على تشكيل العالم كله .

مصر منذ افتتاح القناة

كانت مصر عند افتتاح القناة تملك مقومات الدخول فى هذا العالم الجديد الذى كان يتشكل فى ذلك الوقت ولم يكن حفل افتتاح القناة إلا تعبيرا عن قبول مصر فى عضوية هذا النادى الجديد الذى استحقته ليس فقط لوضعها الاستراتيچى فى قلب خطوط التجارة العالمية بل لأنها كانت بلادا منتجة للثروة بحيث كان متوسط دخل الفرد فيها مساويا إن لم يفق متوسط دخل الفرد فى الكثير من دول أوروبا . ولم تأت الثروة لمصر عن طريق التجارة فقط بل أتتها أيضا عن طريق اقتحام آخر مبتكرات العصر فى ميدانى الزراعة والصناعة ، ففى مجال الانتاج الزراعى توسعت مصر فى زراعة القطن طويل التيلة الذى ارتفع الطلب عليه فى الأسواق العالمية فى ستينات القرن التاسع عشر بعد ان اختفى القطن الامريكى من الأسواق مع تصاعد الحرب الأهلية فيها - وانتشرت زراعة قصب السكر فى الصعيد واستثمرت مصر الأموال فى

شق ترع جديدة وفى فتح الترع القديمة بعد تطهيرها والتى كانت قد طمرت خلال العصر العثمانى المهين وفى توسيع الرقعة الزراعية بعد إدخال طرق الرى المستديم فى اراضى الدلتا وشمال الصعيد ، كما أدى ازدهار التجارة إلى توسيع ميناء الاسكندرية وفتح طريق الصعيد ومد خطوط السكك الحديدية وشبكات التلغراف وقد أدخلت هذه الطرق الحديثة فى المواصلات والاتصالات قبل الكثير من دول أوروبا - وفى مجال الانتاج الصناعى فقد استمرت مصر فى سياستها التى كان قد وضعها محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر ، فى التوسع فى بناء المصانع ، بدءاً من الزجاج حتى البارود وفى إنشاء الترسانة البحرية . واحتاج أمر حماية البلاد وأمر تأمين منابع النيل التى أصبحت محل انظار القوى الأوروبية الصاعدة الى تدعيم الجيش المصرى الذى نجح فى السيطرة على هذه المنابع واقامة امبراطورية شاسعة امتدت من ايرتريا والصومال شرقا إلى غرب أوغنده غربا .

حقا لقد كانت مصر بلادا غنية وقت افتتاح القناة فقد كانت بلادا منتجة للثروة وجاذبة للعمالة التى وفدت إليها من كل مكان سعيا وراء الرزق أو الفرص الجديدة التى أتاحها هذا التوسع الكبير فى الاقتصاد.

الفرص الضائعة

والناظر إلى ما آل إليه حال مصر بعد مائة وعشرين سنة من افتتاح القناة يرى أن مصر التى كانت على أعتاب الدخول فى العالم

الجديد الذى كان يتشكل حينئذ قد قصرت فى خطواتها ولم تستطع اقتحام هذا العالم الجديد فها نحن أولاء نراها بعد هذه السنوات ولم تعد منتجة للثروة أو جاذبة للعمالة - ففى سنة ١٩٩٢ (تقرير البنك الدولى عن ١٩٩٤) لم يتعد انتاجها الزراعى ٦ بلايين دولار والصناعى ١٠ بلايين دولار لمجموع سكان بلغ ٥٥ مليونا كما كان قرابة ربع قواها العاملة خارج البلاد - كانت مصر وقت افتتاح القناة تمتلك كل مقومات الدخول فى العالم النامى الذى كان يتشكل فى ذلك الوقت : القاعدة الانتاجية العريضة والتراكم الرأسمالى الذى حدث نتيجة ارتفاع أسعار القطن ابان الحرب الأهلية الامريكية والعمالة الماهرة التى جاءت مع انتشار التعليم وارسال البعثات والموقع الاستراتيجى الممتاز فى قلب طرق التجارة العالمية .

والمتأمل فى سنوات منتصف القرن التاسع عشر يجد أن مصر كانت واحدة من ثلاث دول كانت لها فرصة تراكم الأموال عن طريق بيع الخامات وهى اليابان بتجارة الحرير والسويد بتجارة الأخشاب ومصر بتجارة القطن .

وقد استطاعت كل من اليابان والسويد استثمار أموالهما ، أما مصر فقد انفقت أموالها فى الاستهلاك الآتى ولم يكن لحاكمها من بعد النظر ما يجعله ينفق على المستقبل بل وزاد الطين بلة اقتراضه الأموال والسقوط فى هوة الديون التى أفقدت مصر استقلالها .

أسباب ضياع الفرص أمام مصر

وفى ظنى أن من أهم الأسباب التى أدت إلى ضياع الفرص أمام مصر هو تخلفها فى تطوير نظام الحكم فيها فعند افتتاح القناة كان نظام الحكم فى مصر لايختلف كثيرا عنه فى اوروبا فقد كان كلاهما أوتوقراطيا يحكم فيه الحاكم دون مساءلة أو محاسبة من أحد ولكن هذا النظام انتهى تماما فى أوروبا بعد سنوات قليلة من افتتاح القناة فطرد من طرد من ملوكها وقيدت سلطة الآخرين وأصبح الحاكم مسئولا عن عمله ومستمدا لشرعيته من الشعب الذى أصبح له حق تغييره أو تثبيته - أما فى مصر فقد ظل الحكم فيها مطلقا على الرغم من عديد الانتفاضات التى قامت بها البورجوازية الناشئة التى ظهرت مع إدخال العلاقات الرأسمالية فى الانتاج، وعلى الرغم من عديد المحاولات التى كللت بالنجاح حينا لإنشاء مجالس نيابية لتشارك فى السلطة ففى سنوات الاستعمار الانجليزى وئدت هذه المحاولات تماما ووضعت العراقيل أمام المجالس النيابية التى اضطر الحاكم لقيامها بعد ثورة سنة ١٩١٩ القومية ، وفى سنوات الاستقلال استخدمت المجالس النيابية كواجهة فقط لتحسين وجه الحكم الذى لم يتغير نظامه قط منذ أمد طويل .

وقد أدى هذا النظام فى الحكم الذى يعتمد على عدم الشفافية والقرارات التعسفية إلى إجهاض نمو الدولة المدنية ومؤسساتها التى تسمح بالمشاركة الشعبية مما أدى إلى انتشار حركات الاحتجاج غير

العقلانية كما أدى تركيز السلطة دون مساءلة إلى احجام المستثمرين عن الدخول فى مشروعات طويلة الأجل تستثمر فى المستقبل حتى أصبح الاقتصاد معتمدا فى أساسه على بيع الأصول وعلى تقديم الخدمات وتصدير العمالة وتقبل المعونات .

رقم الايداع ٩٦/٨٨٤٩
I. S. B. N
977-07-0498-9

فهرس الكتاب

الهـــلال

المجلـة الثقافيـة الأولى فى مصـــر والعالـم العربـى نوفمـــبر ١٩٩٦ .. تقـرأ فيهـــا.

فكر وثقافة

دائرة حوار

فـــــنون

المصريون والسينما

جزء خاص

شعر وقصة

التكوين

الأبواب الثابتة

رئيس مجلس الإدارة | رئيس التحرير

مكرم محمد أحمد | **مصطفى نبيل**

روايات الهلال تقدم

ساعة مغرب

بقلم

محمد البساطى

تصدر: ١٥ نوفمبر ١٩٩٦

هذا الكتاب

الوطن .. همومه .. واقعه .. مستقبله .. قضايا عديدة ومهمة شغلت الدكتور رشدى سعيد ، أستاذ الچيولوجيا ، الذى خطا من الجامعة إلى المجتمع ، ومن العلم إلى الثقافة ، حين استطاع أن ينفذ من طبقات الأرض، إلى حياة البشر، الذين يعيشون فوقها، ثم استطاع أن يحيط بطبقات الأرض ، وحياة البشر ، فى وطن بذاته ، إحاطة تربط الجغرافيا والتاريخ ، وتصل الحاضر والمستقبل.. وتكشف بالعلم والحكمة مطالب التقدم العمرانى، حين تضع نوعا راقيا من المعرفة المتكاملة ، القادرة على الإلهام والتأثير .

والكتاب الذى بين أيدينا هو مجموعة من القضايا المهمة والآراء الجريئة المدروسة بعلمية وأمانة واجتهادات مخلصة شغلت الدكتور رشدى سعيد على مدى نصف قرن من الزمان ، ناقش من خلالها الواقع المصرى المعاصر ، واسقاطاته على المستقبل ، ثم تشخيص حال مصر وأثره على مستقبلها ، فنرى صورة فوتوغرافية ، صادقة المعالم ، دون خداع أو اغراق فى الوهم .

ويجسد الكتاب إمكانات مصر العظيمة ، وثروتها الغالية ، فى الأرض والطاقة والمياه ، التى لو أحسن استخدامها لتفادت مصر الكثير من المصاعب التى تعانيها ولأصبح لها مكان ومستقبل أفضل ، لأنها الدولة الوحيدة من بين جميع دول الشرق الأوسط ، التى تجمعت لديها أهم عناصر التنمية ، ومع ذلك ، فهى أفقر هذه الدول فى نوعية حياة أبنائها ، أو دخل الفرد فيها . ويتعرض الكتاب إلى قضايا أثارت الجدل واحتدم النقاش حولها أهمها النظام العالمى الجديد ، ودور البترول المؤثر على اقتصاد العالم، والذى سينتهى فى غضون الخمسين عاما القادمة ، ويهدف من هذا ألا يفاجأ العرب والمصريون بعالم جديد ، لا يعرفون لهم فيه طريقاً ، ويناقش الكتاب هموم الوطن ومنها قضايا السكان والمياه والبيئة والتعليم .

وهذا الكتاب المهم يستحق القراءة والاهتمام .. ويستحق التفكير فى أناة، ويستحق بعد ذلك أن يجد طريقه ، لينضم الى المخزون المعرفى والتجريبى والثقافى للأمة ، حين تحتاج الأمة الى هذا المخزون ذات يوم كى تعيد الاستثمار فى الغد وبعده .

الاشتراكات

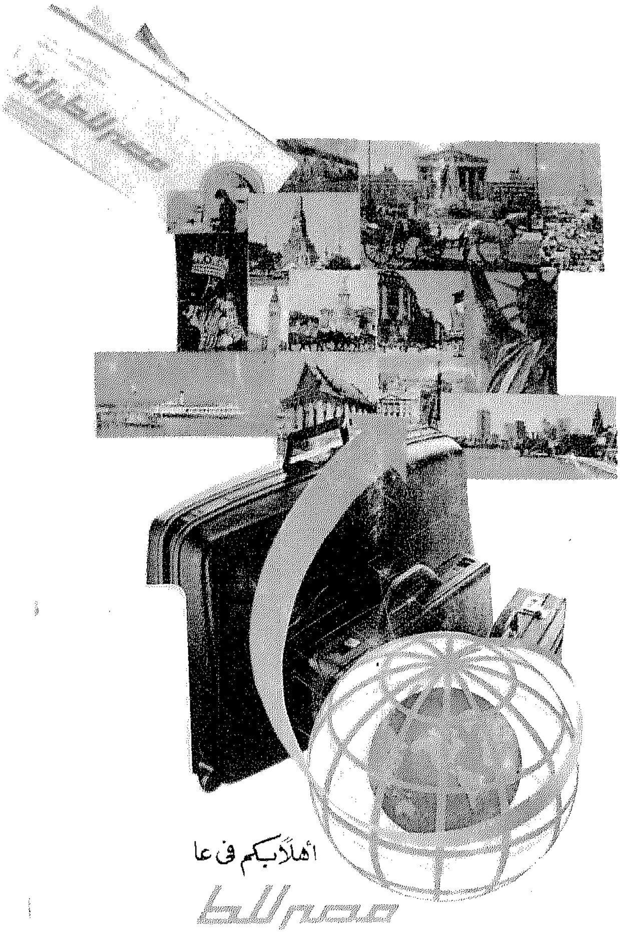
قيمة الاشتراك السنوى (١٢ عددا) ٤٥ جنيها داخل ج . م .ع تسدد مقدما نقدا أو بحوالة بريدية غير حكومية - البلاد العربية ٣٠ دولارا - امريكا واوربا واسيا وافريقيا ٤٠ دولارا - باقى دول العالم ٥٠ دولارا .

القيمة تسدد مقدما بشيك مصرفى لآمر مؤسسة دار الهلال ويرجى عدم ارسال عملات نقدية بالبريد .

● وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

الكويت : السيد/ عبدالعال بسيونى زغلول ، الصفاة - ص . ب رقم ٢١٨٣٣

للحصول على نسخ من كتاب الهلال اتصل بالتلكس : 92703 Hilal.V.N


أهلاً بكم فى عا